المنتدى الاجتماعي

محتويات التقرير

تقديم عام

الورقة التأطيرية العامة للمنتدى الاجتماعي

جدول برنامج اللقاءات التشاورية للمنتدى الاجتماعي

المحور الأول: واقع الصحة بجماعة سلا	– أرضية المحور / – قائمة المساهمين في تأطير اللقاء التشاوري – التقرير العام للمحور
المحور الثاني: واقع التعليم بجماعة سلا	–أرضية المحور / – قائمة المساهمين في تأطير اللقاء التشاوري –التقرير العام للمحور
المحور الثالث: واقع المرأة والطفولة بجماعة سلا	– أرضية المحور /– قائمة المساهمين في تأطير اللقاء التشاوري – التقرير العام للمحور
المحور الرابع: واقع الإعاقة بجماعة سلا	– أرضية المحور / – قائمة المساهمين في تأطير اللقاء التشاوري – التقرير العام للمحور
المحور الخامس: واقع الثقافة بجماعة سلا	– أرضية المحور / – قائمة المساهمين في تأطير اللقاء التشاوري – التقرير العام للمحور
المحور السادس: واقع الرياضة بجماعة سلا	– أرضية محور / – قائمة المساهمين في تأطير اللقاء التشاوري – التقرير العام للمحور

خلاصة

تقديم عام

*ناصر بنحميدوش المنسق العام للمنتدى الاجتماعي :

السلام عليكم. سعيد جدا لتواجدنا جميعا في هذا اللقاء الذييجمع ثلة من الأساتذة وأطر التعليم بمدينة سلا. هذا اللقاء يندرج في إطار الإعداد لبرنامج عمل جماعة سلا 2022 2027 الجماعة رفضت إعطاء إعداد برنامج عملها لمكتب الدراسات وفضلت تكليف أطر الجماعة بإعداده. في هذا الإطار تم هيكلة لجنة القيادة على مستوى جماعة سلا التي وضعت تصور الاشتغال على المستوى التشخيصي.

-أولا: التشخيص الداخلي مع رؤساء الأقسام والمصالح بالجماعة.

-ثانيا: التشخيص الالتقائي مع المصالح الخارجية بمدينة سلا.

-ثالثا: التشخيص التشاركي الذي نحن بصدده في محور التعليم.

إذن كيف يمكن للجماعة أن تساهم في النهوض بواقع التعليم بسلا مع أن التعليم ليس من اختصاصاته الأصيلة؟ ولكن الرؤية التي تحملها الجماعة هي على ثلاثة مستويات:

-المستوى 1 : الذي تحكمه اختصاصات الجماعة.

-المستوى 2 : كيف يمكن للجماعة أن تبحث عن تصورات إبداعية جديدة تمكنها من تحقيق تنمية محلية؟

-المستوى 3 : الترافع على مدينة سلا لدى المصالح المركزية للوزارات والقطاعات لجلب أكبر قدر من الإمكانات والمقدرات والدعم لمدينة سلا.

من هنا وجب على الجميع الانخراط بشكل إيجابي في هذا العمل، وفي الأخير أشكر الأساتذة وأطر الجماعة

الذين يعملون على إنجاح هذا الورش.

الورقة التأطيرية العامة للمنتدى الاجتماعي

في إطار الأشغال التحضيرية لإعداد برنامج عمل جماعة سلا، وفي نطاق استحضار جل المحددات القانونية والتنظيمية المعتمدة في هذا المجال، بغية تعبئة جل مقومات إعداد وثيقة مرجعية قادرة على رسم مسار حقيقي للتنمية المحلية بمدينة سلا، يحوز المحور الاجتماعي والثقافي قيمة جوهرية ضمن المحاور المحددة في هيكلة برنامج العمل.

وبالنظر للمكانة المتميزة التي باتت الجماعات الترابية تحتلها في النظام المؤسساتي للمغرب حيث تم تمكينها من اختصاصات وصلاحيات – ذاتية أو مشتركة أو منقولة – مهمة وجوهرية، أضحى الرهان عليها كبيرا في الاضطلاع بأدوار أساسية في مجالات التنمية.

ولعل من أبرز هذه الأدوار وأهمها تلك المرتبطة بالقطاعات التي يمكن أن يصنَّف البعض منها –ولو بشكل إجرائي– في خانة الملف الاجتماعي، والتي منها التعليم والصحة والمرأة والشباب والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة والثقافة والرياضة.

غير أن هذه القطاعات تختلف طبيعة مقاربة الجماعات الترابية لها بحسب طبيعة الاختصاصات المسندة إليها في كل قطاع على حدة، سواء بأن تباشر الجماعة بإنشاء وتدبير المرافق والتجهيزات العمومية الواجبة لتقديم خدمات في أحد هذه القطاعات، إن بشكل مباشر أو غير مباشر، أو من خلال اعتماد مقاربة مختلفة تتيح للجماعة أن تساهم في تحقيق التنمية المحلية، باعتماد أسلوب الشراكة والتدبير المشترك المبني على التعاقد بين الدولة والجماعة الترابية، بغاية تحقيق التكاملية والنجاعة في إنجاز وتدبير مرفق تُحتِّم طبيعته اعتماد مقاربات تضمن الفعالية، ومنها القرب.

لقد استتب اليقين الصريح بحجم الخصاص الذي يكابده الواقع الاجتماعي والذي تفصح عنه بشكل ظاهر مجموعة من المؤشرات غير الإيجابية التي استطالت في الزمان وأضحت تشكل عبئا، وتسيء للصورة التي تطمح مؤسسات الدولة أن يكون عليها الواقع الاجتماعي للمغرب بصفة عامة.

إذ بالرغم من البرامج المتنوعة والمتعددة، وبالرغم من المقدرات المالية المهمة التي يتم تعبينها في هذا المجال من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المختلفة أو من طرف الجماعات الترابية فإن تلك المؤشرات في منحاها لا زالت تعاند طموح ونزوع الإرادات المعلنة، وتتمنع عن مسايرة الدينامية التي تجسدها مجموعة من

القطاعات.

ومدينة سلا بالنظر لواقعها الاجتماعي لا تُستثنى من هذا المشهد العام، من الإشكالات والظواهر التي تطبق على الواقع المعيش لساكنتها، فمظاهر الاختلالات والعجز في هذا المجال بادية في مرافقها وأحيائها وفي معيشة أهلها، الأمر الذي أسهم في تشكل صورة قاتمة عن واقع هذه المدينة التاريخية العريقة ذات المؤهلات المتنوعة والواعدة.

كما أن ذات اليقين شمل منطق التدبير والمقاربات والخيارات المتبناة في معالجة المسألة الاجتماعية، بل هناك من اعتبر أنها كمقاربة لم تثبت صدقيتها على أرض الواقع، وهو ما بات يفرض الحاجة لمراجعة النموذج الإرشادي في معالجة المسألة الاجتماعية، واعتماد مقاربات جديدة قادرة على استدراك العجز الاجتماعي المتراكم، الذي يمكن أن يوصف بالفادح في بعض المستويات، وبالتالي تغذيتها بما يسمح بتحقيق إنعاش وتحسن، وبعد ذلك ثبات في مؤشراتها.

من هنا نبع الوعي بضرورة تبني هذا النهج، بتوجيهٍ وتحفيز من جلالة الملك محمد السادس، الذي عبَّر غير ما مرة عن قلقه وعدم رضاه عن الواقع الاجتماعي لفئات واسعة من الشعب المغربي، وبضرورة اتخاذ المتعين في ذلك. وهو ما عبَّر عنه جلالته في الرسالة التي وجهها إلى أشغال المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة، التي نظمت بتاريخ 20 دجنبر 2019 بأكادير، إذ اعتبر بأن: «خدمة المواطنين وضمان حقوقهم المشروعة، وكما أكدنا على ذلك خلال مناسبات عديدة، يجسدان الغاية المثلى للهياكل والبنيات الإدارية، بمختلف تصانيفها وأنظمتها القانونية والتدبيرية. فالجماعات الترابية والمصالح اللامركزة والمؤسسات العمومية، مدعوة إلى تعبئة جميع مواردها البشرية والمالية واللوجستيكية، لتوفير خدمات عمومية تستجيب لشروط النجاعة والإنصاف في تغطية التراب الوطني.» وهو الاختيار الذي انخرط فيه الفاعلون المؤسساتيون بالمغرب ومن بينهم الجماعات الترابية.

هذا المسعى حفَّز جماعة سلا إلى تبني مقاربة جديدة تبتعد عن تفويت إعداد هذا المخطط، بقدر ما تعول على تعبئة وتكثيف جهود الكفاءات المعرفية والخبرات التدبيرية لأطر الجماعة وأبناء المدينة، وفق ديناميكية تشاركية وتشاورية، تتيح ترصيد وتثمين هذه المعارف والخبرات لصياغة منوال فعال لإعداد برنامج عمل الجماعة، يستند على تشخيص رصين مطابق للواقع بأفق تنموي طموح وواقعي، لتحقيق التملك الحقيقي لمخرجات هذا الورش.

وهو ما يتطلب منا جميعا التعاون في تشخيص الواقع تشخيصا دقيقا موضوعيا مقدرا للمعطيات والبيانات والمعلومات والوثائق حق قدرها دون تبسيط أو تهويل، وكذلك القيام بعملية تحليل استراتيجي لتلك البيانات والمعطيات، باستحضار نقاط القوة ونقاط الضعف ومكامن المخاطر ومواطن الفرص، واعتماد مخرجات هذا العمل في صياغة أرضية للعمل، مبنية على ضبط الأولويات وحصر الحاجيات وتعيين أجندة الإنجاز وفق تصور منسجم للإمكانيات والموارد التي يجب تعبئتها للتمويل، وكذا الميكانزيمات الضرورية للتقييم المرحلي المؤطر، لتحيين واستدراك الخيارات والمقاربات المعتمدة.

وهذا ما يلقي علينا مسؤولية الالتزام الإيجابي بالمساهمة الفاعلة في هذا المجهود لتحقيق هذا الورش مع ضرورة استدعاء مجمل الأبعاد المؤسساتية والبرنامجية المركزية والمجالية المميزة للمحور الاجتماعي، على أرضية استحضار الرؤى المتمايزة والأدوار والمواقع المختلفة للخلوص لأرضية عمل مشتركة، تحقق الالتقائية في التدبير والتكامل في الأدوار والفعالية في الإنجاز والتعاون في بلوغ الأهداف المسطرة.

غاية ذلك تمكين الفاعلين والمهتمين، بالاستناد على الذكاء الاجتماعي، من طرح وجهات نظرهم حول ملامح الواقع والعوامل الفاعلة في تشكله من جهة، ومن جهة أخرى توليد اقتراحات وابداع بدائل لبناء تصور مشترك جماعي للتنمية المحلية بجماعة سلا.

ووفق المشار إليه أعلاه نقترح هيكلة إجرائية لمحاور هذا المنتدى الاجتماعي كالتالي:

أولا: محور التعليم

بالنظر للمركزية التي يتمتع بها موضوع التعليم في قضايا التنمية والتطور الذي تنشده جل الدول لم يعد من الممكن القبول بمقاربته بشكل عمودي، باعتباره مسؤولية قطاع وزاري، بل يجب مقاربته أفقيا واعتباره قضية مجتمعية مصيرية، حتى يحتل التعليم موقعه ويتولى أدواره الأساسية في تأمين إدماج واندماج فعلي لما هو اجتماعي واقتصادي لدى الأفراد والمجموعات، وتمكينهم من المساهمة في نهضة أمتهم ورفعتها الحضارية.

ويحتم المدخل الحقيقي لذلك تحمل كل مؤسسات الدولة والمجتمع مسؤولية المساهمة في تعبئة عناصر إنجاح المهمة التعليمية واحتضان المؤسسة التعليمية من طرف محيطها، لتحصين مسار تجويد مخرجاتها الإدراكية والقيمية والمعرفية، ومحاصرة الظواهر غير الايجابية، الفردية منها والجماعية، لتشكيل وعي جماعي مدرك لرهانات التنمية.

وفق هذا التصور بات للجماعات الترابية إسهام أساسي في نسج منوال للتعاون وتظافر جهود كل المتدخلين في العملية التعليمية والتربوية بشكل مباشر وغير مباشر، وهو المنظور الذي تبنته جماعة سلا من خلال السعي لوضع هذا المحور للنقاش بين الفاعلين ضمن أجندة محاور المنتدى.

فماهي أبرز الظواهر السلبية التي تسكن ذات التعليم بتراب الجماعية وما هي الإشكالات التي تفرزها؟

بناء على الاختصاصات المناطة بالجماعات ماهي الأدوار التي يمكن لها الاضطلاع بها في هذا المجال؟

ثانيا: محور الصحة

يحتل قطاع الصحة مكانة محورية في صدارة انشغالات المواطنين باعتباره من القطاعات التي لها تأثير مباشر على حياته، فرغم ما عرفه قطاع الصحة في العقود الأخيرة من اهتمام ومجهود، من حيث فتح أوراش مهمة للبنيات التحتية العلاجية وللتغطية الصحية والحماية الاجتماعية وكذا الموارد المخصصة له، بالرغم من هذا، لا يزال القطاع هشًا ويعاني من عجز مهم أمام الحاجيات المتعاظمة.

وهو الأمر الذي يفرض – لتحسين وتعميم توفير الخدمات الصحية للجميع – مضاعفة الجهود خاصة فيما يتعلق بالولوج، النوظمة، الموارد والحكامة والتعبئة الالتقائية بين المتدخلين ومنهم الجماعات الترابية، للمساهمة في تحقيق واقع صحي أمثل، يضمن حقا أساسيا من حقوق الإنسان وهو الحق في الصحة، ويكفل استحضار كل الأبعاد الضرورية لذلك سواء البعد الوقائي أو البعد العلاجي.

فماهي إذن الأدوار الأساسية ومستويات التدخل الممكنة قانونا التي يجب على الجماعة القيام بها؟

وماهي المساهمات الممكنة التي يجب على الجماعة الاضطلاع بها لتوفير واقع صحي في المستوى المطلوب؟

ثالثا: محور المرأة والطفولة والمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة

لا يمكن للتنمية، سواء وطنيا أو محليا، أن تحقق معناها دون أن تكون قادرة على تصحيح اختلالات التوازنات الاقتصادية والتفاوتات الاجتماعية بشكل محسوس وملموس، عبر الادماج الفاعل لكل مكونات المجتمع وفئاته بخاصة منها الأكثر إقصاء، ضعفا، هشاشة وفقرا ومنها بالأساس المرأة والأطفال في وضعية اجتماعية صعبة والأشخاص في وضعية إعاقة.

فكلما توسع حيز الهشاشة الاجتماعية وامتد لمختلف فئات المجتمع كلما تفاقمت مظاهر التخلف وتعددت ونما منسوب التوتر والاحتقان الاجتماعي، وهي وضعية تعوق مسار التنمية، ويجب التغلب عليها وتطويق مساحاتها، ليس فقط بالتعويل على الدولة – رغم محورية دورها – لكن بتظافر جهود كل القوى الحية في المجتمع.

إن واقع الحال في مدينة سلا موسوم بشكل واضح بمظاهر التفاوتات واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يتطلب تعاون الجميع لضمان مشاركة كل الفئات الاجتماعية في المجهود الوطني للتنمية، وكذلك الاستفادة الكاملة والحقيقية من عائداتها، عبر وضع الآليات والبرامج الضرورية المتسمة بالقرب والمستجيبة للحاجيات الخاصة لكل فئة على حدة وتحقيق الازدهار المشترك.

ومن وجب طرح الأسئلة التالية:

ماهي أبرز تجليات الاستبعاد التي تعاني منها المرأة والأطفال في وضعية اجتماعية صعبة والمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة بجماعة سلا؟

ماهي المداخل الممكنة لتحرير طاقات الابداع الاجتماعي لتحقيق الاندماج والتمكين الاقتصادي لهذه الفئات الاجتماعية؟

ماهي الآليات التشاركية التي يمكن للجماعة التعهد بها لضمان الادماج الفعلي لهذه الفئات؟

رابعا: محور الثقافة

تتمتع مدينة سلا برصيد حضاري وثقافي عريق ومجيد يؤهلها لأن تحوز إشعاعا وطنيا، بل ودوليا بالنظر لرصيدها المتميز الغني والمتنوع الصنوف، مما يؤهلها أيضا بأن يلعب قطاع الثقافة فيها دورا داعما ومسندا للبعدين الاجتماعي والاقتصادي في تحقيق أبعادهما الحضارية والتنموية وتجسيد لافتراضاتهما على الواقعين المادي والمعنوي للمجتمع.

إزاء كل هذا يجب على الجماعات الترابية بالنظر لاختصاصاتها الأصيلة أن تلعب أدوارا مهمة في جعل كل من الثقافة المادية وغير المادية رافعة عضوية لتسيير وتوجيه التنمية، للمساهمة في إعداد الإنسان وبنائه بناء معنويا، وفق إنسية تحترم كينونته وتنعش إدراكه لحقيقة وجوده وأن يكون واثقا من مقدرته على التغيير نحو الأفضل وتلمُّس سبل الخروج من حالة الوهن والتخلف.

فكيف يمكن للجماعة تطوير الاستثمار في البعد الثقافي والرفع من مستوى إسهامه في روافد التنمية المحلية والاشعاع الوطني؟

خامسا: محور الرياضة

تتعدد الأسباب التي تجعل من محور الرياضة أحد مجالات الاهتمام الأساسية في أجندة التنمية المحلية التي تشرف عليها الجماعات الترابية. فمن جهةٍ، القيمة التي أصبحت تحتلها الرياضة ضمن اهتمامات المواطنين، ومن جهة أخرى الأدوار الكبيرة التي يلعبها هذا القطاع والتي يمكنها أن تؤثر إيجابيا على نواحي عديدة من نواحي حياتهم، ومن جهة ثالثة ،وبالأساس، الاختصاصات الموكلة لها اجتماعيا.

فالحضور الكبير الذي يعرفه هذا القطاع على مستوى مدينة سلا، ومساهمته في تنشيط ديناميات تنضوي في إطارها مبادرات مدنية وجمعوية وفعاليات محلية في شتى صنوف الرياضات يفرض إيلاء القطاع الاهتمام اللازم لتمكينه من الظروف المناسبة ولتبرز فاعليته التربوية والصحية والاقتصادية وبالتالي التنموية.

وأخيرا كيف يمكن لجماعة سلا أن تلعب دورا محوريا في تطوير القطاع الرياضي بترابها؟

جدول برنامج لقاءات التشخيص التشاوري للمنتدى الاجتماعي

المحاور	التاريخ	المكان	المتتبع عن هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع	المتتبع عن إدارة الجماعة
محور الصحة	02 مـــارس 2022	النـادي العلمـي/ جمعيـة أبي رقراق	حمدون الحسني	يونس السدراتي
محور التعليم	03 مـــارس 2022	النـادي العلمـي/ جمعيـة أبي رقراق	المكي الزواوي	سعيد بيدة
محور المرأة والطفولة	04 مـــارس 2022	النـادي العلمـي/ جمعيـة أبي رقراق	أمينة أوشلح	فاطمة فلاح
محور الإعاقة	05 مـــارس 2022	النـادي العلمـي/ جمعيـة أبي رقراق	عبد الرحمان المدن	مصطفى زهرو
محور الثقافة	09 مـــارس 2022	النـادي العلمـي/ جمعيـة أبي رقراق	مراد القادري	المرادي الفاطمي
محور الرياضة	10 مـــارس 2022	النـادي العلمـي/ جمعيـة أبي رقراق	نور الدين بنعبد النبي	أمينة بوعبيد

2022 - 2027
بمناسبة إعداد برامج عمل جماعة سلا
بتنظيم المجلس الجماعي
لقاء تشاوري حول موضوع:
واقع الصحة بسلا

المحور الأول:

واقع الصحة بمدينة بجماعة سلا

1. أرضية المحور

يحتل قطاع الصحة مكانة محورية في صدارة انشغالات المواطنين باعتباره من القطاعات التي لها تأثير مباشر على حياتهم، فرغم ما عرفه قطاع الصحة في العقود الأخيرة من اهتمام ومجهود بفتح أوراش مهمة للبنيات التحتية العلاجية وللتغطية الصحية والحماية الاجتماعية، وكذا تعزيز الموارد المخصصة له، بالرغم من هذا، لا يزال القطاع هشًا ويعاني من عجز مهم أمام الحاجيات المتعاظمة.

في ظل هذا السياق فإن جماعة سلا – بل والمدينة برمتها – تعيش واقعا صحيا مؤسفا ومقلقا، بالاستناد إلى المؤشرات المرجعية المعتمدة على المستوى الدولي أو بالاستناد إلى المؤشرات الوطنية، فسواء هاته أو تلك فالوضع الصحي المتدهور بالمدينة وحجم الخصاص المسجل في مختلف الأصعدة يغديان المخاطر التي ستنجم لا محالة عن هذا الوضع إن استمر الحال على ما هو عليه، وإلى كل النتائج الإيجابية التي يمكن جنيها من تحسين الأوضاع الصحية للسكان بالعمالة، ليس فقط بالنسبة لمدينة سلا بل كذلك على مستوى الجهة بكامله.

ورغم الجهود المبذولة من طرف السلطات الصحية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والمجلس الإقليمي (بناء وتجهيز مراكز صحية جديدة، ترميم القديمة منها، بناء المستشفى الإقليمي الجديد، بناء وتجهيز مراكز الدعم مثل مراكز تصفية الدم، ومركز تشخيص أمراض الرئة والتنفس... الخ)، فإن العرض الصحي يبقى غير مناسب على العموم، ضعيف الفعالية على مستوى الخدمات، وغير عادل من الناحية الاجتماعية.

وهو الأمر الذي يفرض ضرورة اعتماد خيارات جبارة لمحاولة استدراك العجز والتفاوتات المسجلة من جهة، ومن جهة أخرى مسايرة إيقاع التطور والديناميكية الديموغرافية التي تفرض تحسين وتعميم توفير الخدمات الصحية للجميع ومضاعفة الجهود، خاصة فيما يتعلق بالولوج والاستفادة من الخدمة العلاجية والالتقائية بين المتدخلين ... ومنهم الجماعات الترابية للمساهمة في تحقيق واقع صحي أمثل، يضمن حقا أساسيا من حقوق الإنسان وهو الحق في الصحة، ويكفل استحضار كل الأبعاد الضرورية لذلك، سواء البعد الوقائي أو البعد العلاجي.

بعض الملامح الكبرى للواقع الصحي بمدينة سلا:

الملاحظة الأولى هي أن مؤشرات مدينة سلا في قطاع الصحة مؤسفة، بل وفي وضعية مزرية مقارنةً بنفس المؤشرات على الصعيد الوطني (عدد الأطباء أو الممرضين لكل مئة ألف نسمة أو معدل الساكنة لكل مركز صحي عمومي...)

❖ الملاحظة الثانية هي أن عدد أطباء وعيادات القطاع الخاص يفوق عدد الأطباء في القطاع العام، ويعرف نموا سنوياً أسرع، رغم أن أغلبية سكان الإقليم تلجأ للمراكز الصحية العمومية.

الملاحظة الثالثة تجسد الموارد المالية للأسر المحدد الأساس في إمكانية تمتع المواطن بخدمة صحية ذات جودة تحمي الحقوق وكرامة الإنسان، واللجوء إلى خدمات صحية جيدة، بالإضافة أن زبناء القطاع الخاص يشتكون غلاء الخدمات الصحية. وتجدر الإشارة إلى الفرق الشاسع بين الأثمنة المعتمدة من طرف مؤسسات التأمين الصحي وتلك التي تفرضها العيادات.

الملاحظة الرابعة فقدان الثقة بين المريض والطبيب نظرا لاختلاط الخدمة الطبية بالمصلحة التجارية لهذا الأخير.

الملاحظة الخامسة القطاع العام يشكو من ضعف كبير في موارده البشرية وإمكانياته المادية، مما يضع الأطباء والممرضين في وضعية لا يحسدون عليها، فلا هم راضون عن ظروف عملهم، ولا المرضى راضون عن الخدمات المقدمة لهم، سيما ما يخص التعامل والتواصل.

الملاحظة السادسة: ضعف التنسيق بين مختلف الأطراف، وتهميش الأطباء خاصة على مستوى اتخاذ القرارات ذات طابع الصحي.

هذه الوضعية تستدعي تضافر الجهود من مختلف الفرقاء والشركاء، والتعبئة والانخراط الإيجابيين في مهمة إنعاش قطاع الصحة بمدينة سلا، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، لتوفير عرض علاجي مناسب فعال وإنساني.

ماهي إذن الأدوار الأساسية ومستويات التدخل القانونية التي يجب على الجماعة القيام بها في المجال الصحي؟

وماهي المساهمات التي يمكن للجماعة الاضطلاع بها لتوفير واقع صحي في المستوى المطلوب بمدينة سلا؟

وأخيرا ما هي مستويات التدخل الممكن للجماعة في المجال الصحي؟

اقتراحات للنهوض بالواقع الصحي بإقليم سلا:

- اقتراح تعزيز العرض الطبي العام بشريا ولوجستيكيا، على الأقل ضِعف العدد الحالي من أطباء وممرضين.
- اقتراح فتح كلية للطب بسلا نظرا لعدد سكانها، ونظرا للتأخر الكبير الذي تعرفه في القطاع الصحي مقارنة بالأقاليم المغربية الأخرى.
- اقتراح تأسيس مجلس إقليمي للصحة يشمل ممثلين عن جميع الهيئات المعنية بالقطاع، يشكل قوة اقتراحية من أجل الرفع من مستوى الخدمات الطبية، ويعمل على التنسيق بين مختلف المتدخلين، ويترافع لدى السلطات المركزية من أجل توفير الموارد الضرورية.

- قائمة المشاركين في تأطير اللقاء التشاوري

رئيس الجلسة:

د. حمدون الحسني

المتدخلون:

ذ. كمال عبد الالاه

د. أنور الشرقاوي

المناقشون:

ذ. مصطفى بوشفرة د. محمد طريشة ذ. إسماعيل أعشاتي

التقرير العام لمحور: واقع الصحة بجماعة سلا

بمناسبة إعداد برنامج عمل جماعة سلا 2022– 2027 نظم المجلس الجماعي لسلا لقاء تشاوريا حول موضوع «واقع الصحة بسلا» يوم الأربعاء 02 مارس 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال بالنادي العلمي لجمعية أبي رقراق بطانة وقد شارك في هذا اللقاء مجموعة من الأساتذة والدكاترة:

افتتح الجلسة الدكتور حمدون الحسني بالترحيب بالأساتذة والحضور، وقد أكد أن هذا اللقاء هو فرصة للمجتمع المدني لإبداء الرأي في العمل المستقبلي لجماعة سلا، من خلال المشاكل التي يعرفها المجال الصحي وما يراد تحقيقه في هذا المجال .

ودعا السيد حمدون الحضور لقراءة الفاتحة ترحما على أرواح الأطباء والممرضين الذين انتقلوا إلى رحمة الله، بعد ما ضحوا بالغالي والنفيس من أجل إنقاذ أرواح المصابين خلال مرور بلادنا بتلك الفترة العصيبة لكوفيد

19، والتي خرجت منها بلادنا بأقل الأضرار ولله الحمد.

وجبت الإشارة أنه إبان الجائحة ارتأت جمعية «سلا المستقبل»، برئاسة السيد الحبيب بنمالك وبرئاسة شرفية للسيد مولاي ادريس العلوي، أن تقوم بدراسة في المنظومة الصحية لمدينة سلا للخروج ببعض الملاحظات

والاقتراحات، هذه الدراسة الوازنة أشرف عليها السيد كمال عبد الإله أستاذ الاقتصاد، بمشاركة جميع الفاعلين في القطاع الصحي والمجتمع المدني، وقد تبلورت في هذه الدراسة مجموعة من الآراء والخلاصات.

اليوم جاءت مناسبة المشاركة بإنشاء لجنة المناصفة والتشارك ووضع هذه الدراسة قيد الإغناء والتفعيل كونها أصبحت ملكا للجماعة، وفي هذا الصدد تقدم الأستاذان أنور الشرقاوي وكمال عبد الإله لتقديم عرض عن هذه الدراسة.

*كمال عبد الإله :

أستاذ الاقتصاد

قدم السيد كمال عبد الإله موجزا لنتائج ومخرجات الدراسة الميدانية التي قامت بها جمعية سلا المستقبل على أساس استعمال معطيات وإحصائيات رسمية لوزارة الصحة، وكذا أبحاث ميدانية بالتواصل مع العاملين في القطاع الصحي (الخاص والعام)، وفي هذا الصدد يمكن ذكر أربع نتائج أساسية وهي :

النتيجة الأولى:

- تعيش مدينة سلا وضعا صحيا صعبا، اذ أن كل المؤشرات تضع المدينة في مؤخرة عمالات و أقاليم المملكة مقارنة مع نفس المؤشرات على الصعيد الوطني.
- مدينة سلا تعرف أعلى مؤشر لعدد السكان، لكل مركز صحي (36000 مواطن سنة 2014 ارتفع الى 39000 في سنة 2018)، في حين أنه على الصعيد الوطني لا يتجاوز 12000، وهذا ما يفسر الضغط و الطلب الكبيرين على المراكز الصحية العمومية .
- نسبة التأطير الصحي ضعيفة جدا بحيث لاتتجاوز4.2 طبيب لكل 10000 مواطن، في حين أن النسبة على الصعيد الوطني تصل إلى 7.1 طبيب، ومع ذلك فهو يبقى ضعيفا مقارنة مع بلدان من نفس المستوى الاقتصادي.

النتيجة الثانية:

عدد أطباء و عيادات القطاع الخاص يفوق بكثير عدد أطباء القطاع العام، ويعرف نموا سريعا رغم أن أغلبية السكان تلجأ للمراكز العمومية، مما يؤدي إلى وضع غير صحي تلعب فيه الموارد المالية للأسر الدور الأساس

في إمكانية اللجوء إلى خدمات صحية جيدة. وتجدر الإشارة كذلك أن الدراسة بينت أن زبناء القطاع الخاص يتشكون من غلاء الخدمات الصحية سيما الفرق الشاسع بين الأثمنة المعتمدة من طرف مؤسسات التأمين والتغطية الصحية، هذا بالنسبة للذين يتوفرون على تغطية صحية أما الذي لا يتوفرون عليها فوضعهم أصعب.

دون أن نغفل طبعا إشكالية الثقة بين الطبيب والمريض نظرا لاختلاط الخدمة الصحية بالمصلحة التجارية.

النتيجة الثالثة:

القطاع العمومي بدوره يشكو ضعفا كبيرا في الموارد البشرية والإمكانيات المادية مما يضع الأطباء والممرضين والأطر الصحية في وضعية صعبة لأنهم غير راضين عن الخدمات المقدمة لهم.

النتيجة الرابعة:

عرفت سلا منذ عدة سنوات ولازالت نموا ديموغرافيا كبيرا نتيجة الهجرة واتساع المحيط الحضري، دون أن يواكبه ارتفاع موازي في الخدمات الاجتماعية خصوصا الصحية، مع العلم أن كل نمو اقتصادي لمدينة الرباط ينتج عنه ضغط ديموغرافي لمدنية سلا بحكم ظروف العمل والدراسة لأن أغلب ساكنة سلا تعمل أو تدرس بالرباط وتقطن بمدينة سلا. هذا الوضع يخلف مشاكل بالنسبة للمدينتين.

لذلك فرغم الجهود المبذولة من طرف السلطات الصحية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمجلس الإقليمي في بناء وتجديد وصيانة المراكز الصحية وتجهيز مراكز الدعم (تصفية الدم)، يبقى هذا العرض الصحي غير كاف وغير عادل.

من تمة، وبعد الاستشارة مع جل الفاعلين في القطاع الصحي، خلصت الدراسة إلى ثلاثة محاور من أجل تحسين العرض الصحي:

المحور الأول:

الاقتراح الأول: تقوية البنية التحتية الصحية العمومية، من خلال اقتراح توسيع المركز الاستشفائي مولاي عبد الله وتمكينه من الإطار القانوني الذي يسمح له بالتسيير الذاتي الإداري والمالي، حتى يستطيع تحمل كامل المسؤولية فيما يخص الخدمات الصحية، صيانة الأجهزة وتسيير الموارد البشرية.

الاقتراح الثاني : اقتراح خلق مركز لتحاقن الدم بسلا، لأن سلا تتوفر على أكبر عدد من المتبرعين، باعتبارها

مدينة مليونية والجميع يعرف المشاكل التي يصادفها المواطنون عند احتياجهم لخدمات مركز تحاقن الدم بالرباط، فلا يعقل أن المتبرع يقطع مسافة من سلا إلى الرباط للتبرع.

على المدى المتوسط يمكن خلق مركز صحي جهوي في إطار منظومة وزارة الصحة والذي سيوفر 28 تخصص وبعدد أسرة كافية لتغطية حاجيات الجهة الشمالية الشرقية للعمالة.

المحور الثاني:

تقوية الموارد البشرية بالمراكز الصحية العمومية، فالمعروف أن عدد الأطباء في القطاعين الخاص والعام غير كافٍ بالمغرب بالمقارنة مع دول تعرف نفس النمو الاقتصادي، ولكن في انتظار تكوين وتوظيف عدد كاف من الأطباء والأطر في المستشفيات العمومية الصحية تم اقتراح بعض الحلول المرحلية:

- تهييئ عقود عمل بخصوص الأطباء والممرضين المتقاعدين الذين لا زالوا قادرين على العمل ولهم رغبة في هذا المجال من أجل المساهمة في إغناء الموارد البشرية العاملة في المراكز الصحية العمومية.
- إيجاد إطار قانوني يسمح للأطباء والعاملين في القطاع الخصوصي –إذا كانت لهم رغبة في ذلك– أن يعملوا أو يقدموا يد المساعدة داخل المرافق الصحية العمومية، لأن أغلبهم يعملون في حملات وقوافل طبية تنظمها جمعيات المجتمع المدني، ولأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من غير شك، ستعود بالنفع على الوضع الصحي.
- ضرورة تحسين ظروف العمل بالنسبة للأطباء العاملين في القطاع العمومي بما في ذلك مستوى الأجور، وقد طرحت الدراسة مشكلا جوهريا هو ربط مستوى المردودية بمستوى الأجور، (قررت وزارة الصحة في سنة 2023 الرفع من مستوى أجور الأطباء) إذ يجب خلق تحفيز للذين يعملون بجد.
-

المحور الثالث:

خلق معاهد للتكوين في ميدان العلوم الطبية بمدينة سلا. ذلك أن هذه المدينة المليونية «سلا» هي المدينة الوحيدة التي لا تتوفر على كلية للطب أو على مركز استشفائي جامعي أو على مركز تكوين الممرضين، ولذلك تم اقتراح ما يلي :

- خلق كلية الطب بالمدينة إما في إطار جامعة مستقلة أو كلية تابعة لجامعة الرباط، في إطار تقريب التكوين لطلبة مدينة سلا وربما طلبة من مناطق أخرى.
- كلية الطب لابد أن يتواجد معها مركز استشفائي جامعي وما أحوج مدينة سلا له.
- خلق معهد عالي لمهن التمريض وتقنيات الصحة للاستجابة للطلب الكبير لهذا النوع من التكوين، سواء من طرف الطلبة أو من طرف المؤسسات الصحية.

نتمنى أن تجد هذه المقترحات استجابة والأكيد أن النقاش سيغنيها وشكرا.

د حمدون الحسني: الدراسة موجودة في كتيب صدر في نونبر 2020.

د أنور الشرقاوي: طبيب قطاع عام

رئيس جمعية الصحافة الطبية المغربية

ونائب رئيس الأطباء المتقاعدين بالمستشفى الجامعي بالرباط.

بعد الترحيب بالجميع صرح الدكتور أنور أن هناك عملا علميا يعتمد على أبحاث وأرقام في الميدان، أشرفت عليه جمعية سلا المستقبل مشكورة، وما أريد إضافته لما قاله الدكتور كمال، هو ارتفاع عدد أطباء القطاع الخاص بمدينة سلا، وكيف يمكن الاستفادة من هذا العدد الكبير لصالح القطاع العام، وكيف يمكن التوصل إلى إمكانية أو أسلوب –وأشير إلى أن الدكتور اليعقوبي موجود معنا وهو يمثل وزارة الصحة– للتعاون بين القطاعين العام و الخاص، وهذه تعتبر ثروة لمدينة سلا خصوصا أنني أعرف عددا من الأطباء مستعدين للعمل وبذل الوقت والمال خدمة لمدينة سلا، وما ينقص هو فقط أن نجد طريقة لتقنين هذا التعاون.

من بين الاشكالات التي طرحتها الدراسة المنجزة من طرف جمعية سلا المستقبل هي كيفية تحسين المجال الصحي بسلا على المدى القصير والمتوسط والطويل، والأهم كيف يمكن تحسين خدمات هذا القطاع بدون موارد مالية، انطلاقا من إعادة التنظيم على المدى القصير وعلى المدى المتوسط والطويل بميزانية خاصة.

وبدوري أؤكد على ضرورة تخفيف العبء عن المواطنين، وتحسين البنية التحتية الصحية بسلا، وأكرر السؤال: كيف لمدينة مليونية ألا تتوفر على كلية للطب؟ خاصة وأننا نعرف أن الحكومة تتجه إلى إنشاء كلية

طب في كل جهة...

أختتم مداخلتي بشكر المجلس لفتحه النقاش مع المجتمع المدني وأؤكد مرة أخرى أن هناك عملا علميا قام به الدكتور كمال يشتمل على أرقام واقتراحات يمكننا الأخذ بها .

*د حمون الحسني : للتذكير فإبان الجائحة تأثر القطاع العمومي للصحة بشكل كبير نظرا للظروف الاجتماعية والاقتصادية وكان هذا هو الشأن بالنسبة لقطاع التعليم والتكوين.

وبحسب اقتراح المنظمين فإن الجلسة توزع على ثلاثة محاور :

- المحور الأول : المتدخلون وقد استمعنا إليهم .
- المحور الثاني : المعقبون، وترتيبهم كان عفويا، فجاء في مقدمتهم المندوب الإقليمي السيد اليعقوبي.
- المحور الثالث : المجتمع المدني .

الكلمة للسيد د. عبد الرحمان العمراني:

موظف ودكتور بقطاع الصحة

عمل 20 سنة بمصلحة الأوبئة ومحاربة الأمراض المعدية لإعطاء، أدلى برأيه في هذه الدراسة.

بعد التحية والشكر، أشير إلى أن هذا النقاش مهم جدا، خصوصا وأن هذه المبادرة التي قامت بها الجماعة بشراكة مع المجتمع المدني، تبين القيمة المضافة لهذه الدراسة التي أوضحت أكثر المشاكل المعروفة، إضافة إلى أن اقتراح الحلول، بمشاركة الأطر العاملة في القطاع (المدبر الأول للمشكل) والمجتمع المدني والجماعة المحلية والمسؤولين بالعمالة، تعتبر أمرا أساسيا.

الاقتراحات التي جاءت في التدخل الأول عميقة ومهمة ولها علاقة بمشكل كبير وهو الهجرة إلى مدينة سلا، الأمر الذي خلق مشاكل اجتماعية للمنظومة الصحية نتيجة هذه الهجرة. الدراسات بينت أن قطاع الصحة هو قطاع هش ويعرف مجموعة من المشاكل، والوزارة وحدها غير قادرة على حل هذه المشاكل، إذ يجب إيجاد حلول أكبر، وفي إطار أوسع... وهذه الحلول لا أظنها تتجلى في البنيات التحتية فقط، فالمشكل الرئيس هو الموارد البشرية بحيث أن عدد الأطباء المتخرجين سنويا غير كاف.

الاقتراحات:

- تحسين جودة وملاءمة التكوين للوضعية الصحية التي تعيشها المدينة.
- وضع مسالك علاجية لضمان جودة العلاجات.
- العدالة الاجتماعية في الولوج إلى العلاجات الصحية، من خلال التغطية الصحية والتي بدأ العمل بها، وستشمل جميع المواطنين. هذه الدراسة أكدت أن العبء ثقيل ولحل هذا المشكل هناك أمران:
- التعاون بين القطاعات والذي أعطى نتائج جيدة في تجارب سابقة، والمثال هو الملاريا التي تم

القضاء عليها بتعاون بين كل من وزارة الصحة، الداخلية والفلاحة.

- التشارك مع جميع فعاليات المجتمع المدني التي يمكنها التعاون في هذا المجال.
- تعتبر ميزانية وزارة الصحة ضعيفة جدا، لهذا فتحسين جودة الخدمات والتمكن من صيانة الأجهزة والبنايات وتحفيز الموارد البشرية رهين بالزيادة في ميزانية الوزارة.

في الأخير يجب على الجماعة الترافع على المدينة والتحدث عن المشاكل الصحية التي تعيشها خصوصا المادية منها، وكذا تنظيم دورات تكوينية للجمعيات المتخصصة.

د. حمدون الحسني: نشكر الدكتور العمراني على التدخل ونرحب بالسيد عبد القادر الكيحل رئيس مقاطعة لمريسة ورئيس لجنة القيادة. الكلمة للسيد بوبكر اليعقوبي.

د. بوبكر اليعقوبي: المندوب الإقليمي لوزارة الصحة بسلا.

نوه السيد اليعقوبي بالعمل الجيد الذي تقوم به جماعة سلا وكذا الدراسة التي قامت بها جمعية سلا المستقبل.

هذه المشاكل البنيوية التي تطرقت لها الدراسة هي مشاكل وطنية وليست محلية، وفي هذا الصدد قامت

الوزارة بمجموعة من الندوات واللقاءات وعلى رأسها مناظرة مراكش، التي عرفت مشاركة جميع المتدخلين في القطاع، خلصت إلى أن القطاع الصحي يعرف مشاكل هيكلية، و قد نوه صاحب الجلالة في رسالة ملكية بالعمل الذي يقوم به جميع العاملين في القطاع، كما حثَّ مجلس النواب في افتتاح دورة البرلمان لسنة 2019 على الاشتغال على تغيير جذري في المنظومة الصحية والتي جاءت مباشرة بعد المشروع التنموي الجديد.

يجب إيجاد منظومة صحية جديدة تعتمد على:

- تحفيز الموارد البشرية في إطار الوظيفة الصحية كمدخل من مداخل الإصلاح وتراعي خصوصية القطاع.
- المراكز الصحية والمستشفيات ستكون في سلة واحدة وستتحكم في مجال ترابي معين مقسم إلى مجموعتين: – الشمال : الرباط – سلا – تمارة – الخميسات. الجنوب : القنيطرة – سيدي سليمان – سيدي قاسم.

هذه المراكز ستكون لها استقلالية ذاتية ومالية، بالإضافة إلى تعميم التغطية الصحية، مما سيمكن جميع المستشفيات والمستوصفات من الحصول على مداخيل ستسمح لها بتوظيف الموارد البشرية دون انتظار لقانون المالية الذي لا يسمح بتوظيف العدد الكافي.

الاقتراحات:

- التدبير الذاتي والمالي.
- تقوية الموارد البشرية : منظومة الإصلاح الجديدة
- الانفتاح على الأطباء الأجانب.
- الزيادة في أجور الأطباء.
- تقليص عدد سنوات التكوين.
- تعزيز الطاقة الاستيعابية لتكوين الأطباء والممرضين.
- اقتراح جامعة على رأس كل جهة بالإضافة للجامعات الخاصة.
- إشراك جمعيات المجتمع المدني بإمكانيته للعمل أكثر في القطاع.
- تقليص الفوارق المجالية الكبيرة، بحيث يلاحظ أن العرض الصحي يرتكز في المدن الكبيرة، والحاجة كبيرة للعمل في المدن البعيدة والنائية.

- تأهيل العرض الصحي في المدن الكبيرة مع مراعاة الاستثمار في القطاع الخاص، خاصة أن الدولة وحدها تستثمر في المدن النائية والبعيدة.
- ضرورة توفر جميع المغاربة على تغطية صحية لحل مشكل الولوج للعلاجات، سواء في القطاع الخاص أو العام، إذ هذا هو سبب تسمية الوزارة الوصية بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

إلا أنه، وكما يعرف الجميع، فرغم هشاشة النظام الصحي فقد تم القضاء على كورونا بإرادة الأطباء والممرضين، في إطار معركة وطنية كان عنوانها نكران الذات والتضامن وبروز روح الوطنية لمعالجة المغاربة وإنقاذ الأرواح، وهذا مؤشر قوي على أنه كما تم التغلب على هذه الجائحة يمكن التغلب على كل المعيقات التي تعترض القطاع.

بصفتي ممثلا للقطاع في الإقليم، فإن في هذا الإصلاح الجديد نتحدث عن مفهوم جديد يسمى «البرنامج الطبي الجهوي»، بحيث يجب على كل إقليم تحديد أولوياته الصحية والتي نتمنى أن يتبناها برنامج عمل سلا:

- برنامج صحة الأم والطفل الذي رصدت له موارد مالية، وكذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي جاءت بمنظور جديد وهو العمل على جيل الغد.
- معالجة معضلة تزايد عدد الأمراض المزمنة في مدينة سلا، فالمعروف على المدينة تزايد عدد سكانها بسبب الهجرة، وبالتالي تنقل المرضى للعلاج (تصفية الدم).
- ضرورة الكشف المبكر على نوع المرض المزمن (السكري– الضغط الدموي– القصور الكلوي) لأخذ العلاج وتفادي الوصول إلى الحاجة للتصفية، لأن مراكز التصفية قد لا تغطي العدد المتزايد من المرضى.
- هناك أيضا مشكل الأمراض العقلية بالمدينة، إذ يلاحظ نقص كبير في الأطباء النفسيين حتى في القطاع الخاص، ولأن مستشفى الرازي هو مستشفى وطني فهو غير كاف.

دون أن ننسى طبعا المشروع الملكي بالقرية، مستشفى مولاي عبدالله الذي قدم الكثير من الخدمات الصحية في جائحة كورونا، وهناك مستشفى قيد الإنجاز بتابريكت، إلا أن كل هذا غير كاف، فسلا ما زالت في حاجة إلى مستشفيات القرب موزعة على المناطق الآهلة بالسكان لسد الخصاص الصحي.

د. حمدون الحسني : شكرا للسيد اليعقوبي على المداخلة، قدمت لنا فسحة أمل لتطوير القطاع الصحي وتقدُّمه بمدينة سلا، والآن نفتح باب مناقشة المحور.

مصطفى أبو شفرة : باحث في علم الاجتماع مختص في الاقتصاد التضامني.

بعد التحية، أوجه الشكر الخالص لمجلس المدينة لتنظيمه هذه الندوة، كما أشكر جمعية سلا المستقبل على إنجازها للدراسة القيمة في هذا الإطار. سؤالي ما هو نصيب كل أسرة من ميزانية وزارة الصحة؟

لدينا آلية مهمة لا نفعلها تفعيلها الأمثل وهي آلية المجتمع المدني المنظم. وأظن أن الشأن الصحي هو شأن عام مجتمعي يهمُّ الجميع: كل الفئات، كل الطبقات، كل الأعمار، كل الأجناس. الشأن الصحي يتداخل مع القطاع الاقتصادي (التكلفة) مرتبط بالبيئة، التغذية (المنتجات الغذائية المعرضة للتلوث)، السكن (الهجرة الاكتظاظ في بعض المناطق) التربية (العقل السليم في الجسم السليم).

هناك ثلاث متدخلين في القطاع الصحي:

1) **الدولة: بإمكانياتها الخاصة والتشريعات المالية والدراسات.**
2) **الجماعات الترابية: كهيئة منتخبة ذات طابع تمثيلي، ولأن لها صلة بالسكان.**
3) **المجتمع المدني المنظم: نفتقر إلى تنظيمات قوية، فالمجتمع المدني يجب إشراكه في تأطير المواطن، التحسيس، التسيير، إنجاز الدراسات وتنزيل السياسات.**

نفتقر إلى جمعيات القرب التي تشتغل بجانب المواطن بصفة دائمة، كما نفتقر إلى جمعيات متخصصة لها وازع تطوعي. من هنا وجب توفير الإمكانيات (إعانات داخلية أو خارجية) للجمعيات قصد القيام بالأنشطة. كما يجب الالتفات إلى الجمعيات خصوصا جمعيات الأحياء.

سعيدة العلمي : استشارية أسرية :

أول نقطة سأتطرق لها كفاعلة جمعوية وكمواطنة سلاوية هي :

- **تعميم مراكز القرب لتجنب تكلفة التنقل من السكن إلى المستشفى.**
- **تنزيل السياسة العمومية على المستوى المحلي.**
- **تعزيز البنية التحتية بالتجهيزات والموارد البشرية.**
- **هناك مشكل التنقل ومشكل التكلفة للأشخاص في وضعية إعاقة.**
- **خدمات الجمعيات جد محدودة في هذا المجال.**
- **إعادة تأهيل مركز باب الخميس.**

- غياب الدعم النفسي للمرأة المعنفة.
- مستشفى الرازي غير كاف لأنه هو الوحيد على الصعيد الوطني.
- توفير التغطية الصحية للأدوية الخاصة بالأمراض العقلية وللأشخاص في وضعية إعاقة في إطار البرنامج الجهوي للصحة.
- ضرورة قيام الجماعة– بتنسيق مع وزارة الصحة وجمعيات متخصصة– بإنجاز برامج وقائية في إطار التوعية والتحسيس.

قصاوي مصطفى : منسق الهيئة المحلية للإعاقة:

تدخلي يتلخص في ثلاثة نقط :

1) توحيد الشباك للمعاق للحصول على شهادة الإعاقة.
2) المرافق الصحية يجب أن تكون بها ولوجيات ذات معايير مضبوطة.
3) الإعاقة هي أم الفقر، فالمرجو إعفاء المعاق من رسوم الدخول.

فاعل جمعوي:

تقديم الشكر للجماعة على هذه المبادرة التي كان المجتمع المدني دائما مغيبا عنها. ضرورة اشتغال الجماعة على إنصاف مدينة سلا صحيا بالنظر إلى عدد سكانها. وجوب استثمار الطاقات التي تزخر بها الجماعة لصالح مواطنيها.

رشيد المهرس إطار قطاع التعاقد الرباط : مستشار عن فيدرالية اليسار (سلا المدينة):

كنت أنتظر حضورا يشمل جميع المتدخلين من منتخبين وممثلين عن التعاضديات وشركات التأمين نظرا لأهمية موضوع الصحة.

اقتراحات: تعزيز المراكز الصحية الصغرى المتواجدة بالأحياء.

ناصر بنحميدوش

أوجه الشكر للسيد حمدون الحسني والدكتور السدراتي وأطر جماعة سلا لتنظيم هذه اللقاءات التشاورية، كما أوجه الشكر كذلك للأطر الصحية على المستوى المحلي.

هذا اللقاء التشاوري هو جزء من منظومة تشاورية أوسع، فيها التشاور الداخلي الذي قامت به الجماعة مع رؤساء الأقسام والمصالح، وهناك تشاور التقائي مع المصالح الخارجية وهناك التشخيص التشاركي يقام مع جمعيات المجتمع المدني الذي في إطاره جاءت الدراسة التي قامت بها جمعية سلا المستقبل.

جماعة سلا اختارت ألا تمنح إعداد برنامج لمكتب دراسات مقابل إمكانيات مادية مقدرة، بل اختارت أن تشرف الجماعة على إعداد برنامج عملها بتشاور وتشارك مع مختلف الفاعلين من مختلف المواقع، لتتمكن من إنجاز وثيقة مرجعية لبرنامج عملها لهذه الولاية، بما يحقق عنصرا أساسيا هو التملك، ولكي يحس الفاعلون بمدينة سلا أنهم ساهموا في إنتاج رؤية استراتيجية لعمل مدينة سلا لمدة ست سنوات.

أشير بداية أننا نتحدث عن برنامج عمل جماعة سلا وليس وزارة الصحة، وعليه فالنقاش سيكون مبنيا على اختصاصات الجماعة. إلا أن التصور القائم هو أننا لا نكتفي فقط بممارسة اختصاصات الجماعة ولكن الهدف هو الترافع على مدينة سلا.

وأود تقديم اقتراحين:

- البعد الوقائي: للتحدث عن سياسة صحية يجب إشراك المجتمع المدني، المدرسة، وزارة الداخلية والجماعات الترابية وذلك بالتوعية والتواصل والتشخيص.
- التعاون الدولي: بسط آليات خلق بدائل مع المجتمع المدني من أجل استقطاب دعم وتعاون دوليين في هذا الإطار.

وأختم بملتمس للسيد اليعقوبي وكذا جماعة سلا بإشراك كلية سلا، فنحن في حاجة إلى معرفة معلومات دقيقة مرتبطة بجماعة سلا، سواء من ناحية الإحصائيات العامة أو الجهوية لاستثمارها في أبحاث الطلبة.

الدكتور العلمي: طبيب الإنعاش والتخدير بمستشفى مولاي عبد الله

أعطي بعض الملاحظات:

- الابتعاد عن وصف الأطباء بالنصابين، فالثقة بين الطبيب والمريض موجودة فعلا.
- ضرورة الزيادة في أجور الأطباء وهذا يستحقونه بالنظر لخدماتهم.
- ربط الأداء بالمردودية لتفادي المزيد من هجرة الأطباء إلى الخارج.

الحلول :

ضرورة تنزيل التعاقد كحل مشكل نقص الموارد البشرية، ونطلب من الجماعة التدخل لتحقيق هذا الأمر.

الدكتور حمدون الحسني:

نتوجه بالشكر لجميع المشاركين في هذا اللقاء، ونؤكد لكم أن جميع الاقتراحات التي قدمت سيتم دراستها والبحث في إمكانية تحقيقها.

المقررة: السيدة حنان أوباه (متصرفة الدرجة الممتازة بمقاطعة احصين)

المحور الثاني:
واقع التعليم بجماعة سلا

أرضية المحور

بغية تحقيق تنمية محلية شاملة بمدينة سلا وطبقا لمختلف المحددات القانونية والتنظيمية المسطرة لإعداد برنامج عمل جماعة سلا، وعلى اعتبار أن القطاع الاجتماعي يعتبر عصب كل تنمية محلية كانت أو وطنية، ارتأى مجلس جماعة سلا إشراك مختلف الفاعلين الترابيين المحليين في مختلف مراحل إعداد برنامج عمل جماعة سلا، بهدف إعداد وثيقة مرجعية تكون بمثابة خارطة الطريق لتحقيق التنمية الشاملة بالمدينة.

وجدير بالتذكير أن المقاربات التنموية اليوم أصبحت تنطلق من أسفل إلى أعلى، متجاوزة كل البرامج العمودية التي كانت تعتمد على مبدأي التنفيذ والإنجاز، دون حوار أو تشاور أو إشراك للفعاليات والخبرات والتجارب المحلية، وهو الأمر الذي أدى إلى فشل العديد من المشاريع والبرامج التنموية التي كانت تعتمد على المقاربات التقنية والإحسانية فخلفت أعطابا تنموية كبيرة.

وبالنظر للمركزية التي يتمتع بها موضوع التعليم في قضايا التنمية والتطور الذي تنشده جلُّ الدول لم يعد من الممكن والقبول مقاربته بشكل عمودي باعتباره مسؤولية قطاع وزاري، بل يجب مقاربته أفقيا واعتباره قضية مجتمعية مصيرية حتى يحتل التعليم موقعه ويتولى أدواره الأساسية في تأمين الإدماج والاندماج الفعلي اجتماعيا واقتصاديا للأفراد والمجموعات، وتمكينهم من المساهمة في نهضة أمتهم ورفعتها الحضارية.

يحتم المدخل الحقيقي لذلك تحمل كل مؤسسات الدولة والمجتمع مسؤولية المساهمة في تعبئة عناصر إنجاح المهمة التعليمية، واحتضان المؤسسة التعليمية من طرف محيطها لتحصين مسار تجويد مخرجاتها الإدراكية والقيمية والمعرفية، ومحاصرة الظواهر غير الايجابية الفردية والجماعية، لتشكيل وعي جماعي مدرك لرهانات التنمية.

واعتبارا من أن القطاع الاجتماعي هو عصب كل تنمية وخصوصا قطاع التعليم الذي يرتبط أيما ارتباط بنجاح أو فشل أي نموذج تنموي، فإنه لا تنمية دون فاعلين ترابيين يتملكون ما يكفي من الكفايات والمعارف العلمية والخبرات والتجارب المهنية، الكفيلة بالانخراط الإيجابي والمشاركة الفعالة في تنزيل أي مشروع تنموي .

وفق هذا التصور بات للجماعات الترابية إسهام أساسي في نسج منوال للتعاون وتظافر جهود كل المتدخلين في العملية التعليمية والتربوية بشكل مباشر وغير مباشر، وهو المنظور الذي تبنته جماعة سلا من خلال السعي لوضع هذا المحور للنقاش بين الفاعلين ضمن أجندة محاور المنتدى.

فماهي أبرز الظواهر السلبية التي تسكن ذات التعليم بتراب الجماعة وما هي الإشكالات التي تفرزها؟

وبناء على الاختصاصات المناطة بالجماعات الترابية ماهي الأدوار التي يمكن لها الاضطلاع بها في هذا المجال؟

ما هي المساهمات التي يمكن أن تقدمها الجماعة في مجال النهوض بواقع التعليم بسلا؟

قائمة المساهمين في تأطير اللقاء التشاوري

مسير الجلسة:

يوسف أزكري

المتدخلون:

- **سعيد بلوط**
- **شكيب الزهري**
- **المكي الزواوي**
- **ابراهيم اللوك**

المعقبون:

- **عزيز بوقرطاشة**
- **أمينة الداودي**
- **رشيدة خويلي**

المناقشون

- **مولاي يوسف العمري**
- **المهدي أديب**
- **رشيد بعنيرة**

التقرير العام للمحور

بمناسبة إعداد برنامج عمل جماعة سلا 2022 . 2027 نظم المجلس الجماعي لسلا لقاء تشاوريا حول موضوع واقع التعليم بجماعة سلا يوم الخميس 03 مارس على الساعة الثالثة بعد الزوال بالنادي العلمي لجمعية أبي رقراق بطانة وقد شارك في هذا اللقاء مجموعة من الأساتذة والباحثين في المجال.

افتتح اللقاء السيد يوسف أزكري بالترحيب بالأساتذة والحضور.

اللقاء يندرج في إطار اللقاءات التشاورية التي تنظمها جماعة سلا في إطار الإعداد لبرنامج عمل جماعة سلا 2022 .2027 ، ومحور هذا اليوم يتعلق بواقع قطاع التعليم بجماعة سلا، الذي يعتبر عصب التنمية على المستوى المحلي، يحضر هذا اللقاء ثلة من الباحثين والأساتذة بهدف الاستماع للفاعلين المحليين الذين لهم علاقة بقطاع التعليم بسلا، هذا اللقاء نريد أن نجد فيه نقط الالتقاء بين جماعة سلا والقطاع الوزاري المسؤول عن التعليم بمدينة سلا.

لاشك أن التجارب التنموية السابقة التي تعتمد المقاربة العمودية والتي تنزل من فوق إلى تحت أثبتت فشلها، وبالتالي عجزت القطاعات الاجتماعية على رأسها التعليم عن النهوض وتحقيق التنمية وبالتالي بدأ التفكير في اشراك الجماعات الترابية. و يأتي هذا اللقاء في سياق فرصة لمدينة سلا و لكل الغيورين على قطاع التعليم بالمدينة، لتبادل الأفكار والمقترحات على أساس أن تأخَذ بعين الاعتبار في إعداد برنامج عمل جماعة سلا.

يحضر معنا خبراء و متخصصون و فاعلون لهم تجربة في الميدان آملين أن نصل إلى خلاصات متميزة تنتفع بها الجماعة والمجتمع السلاوي.

سعيد بلوط :

المدير الاقليمي السابق للتعليم بسلا

شكرا جزيلا للمنظمين الذين أتاحوا لي الفرصة لأتقاسم الأفكار مع زملائي والارتقاء بالشأن التعليمي لمدينة سلا .

الشأن التعليمي ليس شأنا قطاعيا أو حكوميا بل هو شأن مجتمعي، الكل يجب أن يساهم فيه بدءا من البنية الأولية وهي الأسرة، التي لها دور كبير في نجاح التلاميذ في مسارهم الدراسي و فيما بعد في مسارهم المهني، وكذلك المجتمع بكل مؤسساته سواء المؤسسات المنظمة أو غير المنظمة، إذن لابد من تظافر الجهود لإنجاح هذا القطاع.

مجال التعليم هو مجال حيوي بالنسبة للتنمية في المجتمع فأحسن استثمار هو الاستثمار في الرأسمال البشري (أطفالنا) لتكون له مردودية أكثر، ومهما بلغت الكلفة، فنتائج هذا الاستثمار تظهر في التنمية، في الاقتصاد وفي كل المجالات، لذلك يجب إعطاء هذا المجال أهميته التي يستحق.

إذن كيف يمكن للجماعة، وهي المكلفة بالشأن المحلي ولها مجموعة من الصلاحيات، –رغم أنها ليست من اختصاصاتها الأصلية– أن تلتقي أفقيا مع مجموعة من الاختصاصات الوزارية.

يجب عدم التهرب من المسؤولية والمشاركة بشكل فعال في دعم بعض الجوانب التي تحتاج إلى دعم، وأرى أن هناك أربعة محاور يمكن أن تكون موضوع شراكة بين الجماعة والقطاع :

قبل ذلك وجبت الإشارة إلى أن هناك عمل جاد قامت به الدولة على مستويات عدة: توزيع العرض

المدرسي، البنية التحتية، تأهيل المؤسسات، التجهيز، التعليم الأولي، توزيع العرض المدرسي في المجال القروي (المدارس الجماعاتية).

ومع كل هذه المجهودات فهي تبقى غير كافية بالنظر لأهمية الانتظارات على مستويات عدة كذلك منها: تجويد العملية التربوية، العمل داخل المؤسسة، الحكامة التربوية، التدبير التربوي داخل المؤسسة التعليمية... وهذا المجهود ليس خاصا بالأطر التربوية والإدارية فقط بل كذلك يخص جمعية الآباء والجماعات الترابية، النسيج الجمعوي، فكل المؤسسات يجب أن تشارك في هذا المجهود

المحور 1: الارتقاء بدور الحياة المدرسية، فالنظام التعليمي من حيث البرامج والمناهج يعتمد بصفة كبيرة على التعلمات، ولكن الحلقة الضعيفة في هذا النظام هو المهارات الحياتية والمهارات التي يكتسبها التلميذ للاندماج الجيد في المجتمع، لكي يصبح فردا مساهما فاعلا في مجتمعه وحامل لقيم المواطنة ولمجموعة من القيم التي من شأنها أن ترتقي بالمجتمع، وهذا الجانب يلزمه الاشتغال ويمكن أن يكون محور الاشتراك بين الجماعة والمؤسسات التعليمية.

فسلا تزخر بكمٍّ كبير من الكفاءات على مستوى الأدب، المسرح، الموسيقى، الرقص كل التعابير الفنية ... المبادرات التي من شأنها أن تشكل مهرجانات تلاميذية، تخرج مواهب التلاميذ للتعبير في الساحات العمومية ويفتح باب دعم الجماعة في وجه التلاميذ.

مهرجان تلاميذي للثقافة والإبداع تحتضنه الجماعة، والعمل في هذا الإطار يجب أن يكون مهيكلا بالتنسيق مع النيابة، لأنه عمل لن يكون موسميا، بل التلاميذ سيتعلمون مختلف الفنون داخل المؤسسة، وهناك ثلاث فضاءات أنشئت في إطار المبادرة بشراكة مع المجلس الإقليمي والجماعة، تتوفر على مراكز ثقافية داخل المؤسسة التي يمكن أن تشكل نواة لتعلم هذه الأنشطة داخلها، بالإضافة إلى تجربة السينما وهي مجال مهم جدا وأهميتها تكمن في نقاش بعض المواضيع المهمة.

مهرجان سينما التلميذ بسلا (مبادرة كانت سلا سباقة لها) والذي يمكن أن يصبح وطنيا تتبناه الجماعة.

المحور2: التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة هناك عجز كبير في توسيع العرض التربوي سواء من حيث البنيات التحتية، وسواء من حيث طبيعة التجهيز أو طبيعة الموارد البشرية الخاصة بهذا الإطار، فالدولة للأسف لا تتحمل بشكل رسمي تعليم هذه الفئة والذي يقوم بهذا الدور هو المجتمع المدني.

سلا تتوفر على مؤسسات فارغة يمكن للجماعة بشراكة مع المديرية الإقليمية أن تنشئ بها مراكز للإعاقة بتعدد أنواعها، فهناك إعاقة يمكن إدماجها داخل مؤسسات في إطار الأقسام المدمجة، ونوع آخر يحتاج التحمل(La prise en charge)

يجب علينا كمجتمع تحمل المسؤولية مع الآباء لأنهم يعانون، وهذا واجب مجتمعي يمكن القيام به في إطار الشراكة بين المجتمع المدني والجماعة.

المحور3: توسيع العرض المدرسي وتأهيل المؤسسات التعليمية هناك عمل يمكن أن تقوم به الجماعة من خلال رصد غلاف مالي إضافي لدعم المؤسسات من حيث الصيانة، النظافة، البيئة، فمؤسساتنا لا تتوفر على ميزانية الصيانة والتي تبلغ نسبة 3.5% فهذا الدور تقوم به جمعية الآباء وهي غير قادرة على الصيانة، ومن هنا يتجلى دور الجماعة.

المحور 4: بخصوص التعليم الأولي فقد بُذِل مجهود كبير في هذا الإطار بحيث يصل إلى 68% و70%.

هدر كبير للموارد البشرية لأنهم لا يتوفرون على نظام أساسي مما أدى إلى إقفال بعض المؤسسات.

وجود استثمارات كبيرة من حيث التجهيز في حين أن الأولى هو الاستثمار في الموارد البشرية.

بناء على كل ما تقدم نتساءل عن إمكانية دعم الجماعة للجمعيات قصد تعزيز الكفاءات البشرية العاملة في هذا القطاع.

السيد يوسف أزكري : نشكر السيد السعيد بلوط على مداخلته القيمة حول سبل تجويد التعليم.

السيد شكيب الزهري:

بعد التحية والسلام والشكر لرئيس الجماعة والمنسق العام، وكذا المسيرين لهذا اللقاء. ما من شك أن قطاع التعليم عرف مجموعة من الإصلاحات منذ 1957، مرورا بالمجلس الأعلى للتعليم إلى 1999 الميثاق الوطني للتربية والتكوين ثم الرؤية الإستراتيجية لإصلاح التربية 2015-2030، ما من شك أيضا في أن التعليم من الأولويات الوطنية، وأنه عرف عدة مسارات لإصلاحه ومع ذلك لم نستطع الارتقاء بالتعليم، وتحقيق تجويده.

- ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه الجماعة بتشارك مع الوزارة والمديرية الإقليمية في الارتقاء بجودة التعليم؟
- وقبل ذلك ما هي الظواهر السلبية التي تسكن ذات التعليم بسلا؟

1- نسجل هنا ظاهرة العنف الذي يمارس داخل الفضاء المدرسي، سواء الذي يتعرض المتمدرس أو الأساتذة أو بين الأقران. هذه الظاهرة أصبحت تؤرق نساء ورجال التعليم، إلا أن هذا العنف له عدة أسباب منها الاجتماعي، الثقافي، النفسي، الاقتصادي.

ولمحاربة هذا العنف يجب إعادة الاعتبار للحياة المدرسية التي تعلب دورا كبيرا في تهذيب وتهدئة التلميذ (الموسيقى، البستنة، الرياضة...) كذلك أذكر بعض التجارب الناجحة في هذا الإطار منها المخيم الربيعي التلمذي للتفوق المدرسي، والذي للأسف لم يستمر ونتمنى صادقين أن يتم إحياؤه من جديد، دون أن ننسى طبعا أهمية انفتاح المؤسسات التعليمية على الجمعيات من خلال شراكة مع وزارة التربية.

2. التحرش الجنسي.
3. الهدر المدرسي: والذي كنا نراه فقط في العالم القروي للأسف أصبحنا نعيشه في المدن لأسباب

متعددة، وما ينتج عنه من ظواهر مجتمعية سلبية: المخدرات، الدعارة، زيادة الفقر...ويبقى الحل هنا هو تفعيل دور خلية اليقظة داخل المؤسسات التعليمية.

4 – البيداغوجيات . المدرسة الذكية.

5 – المقررات التي أصبحت كثيرة.

6 – افتقار المؤسسات إلى المرافق والتجهيزات الضرورية.

7 – ضرورة توفير الدعمين النفسي التربوي.

8– ضرورة حضور ممثل الجماعة لدورات مجالس التدبير بالمؤسسات.

الجماعة الترابية هي شريك أساسي في الحياة المدرسية وهذا يؤطره ميثاق التربية والتكوين في الفصلين 149 و159، الذي يحدد من خلالهما نقط التقاطع بين الجماعة والوزارة. إلا أن التقاطعات قليلة لكون الميثاق الجماعي لم يخصص حيزا كبيرا من الميزانية للتعليم، ولهذا وجب العمل بقوة من أجل تخصيص ميزانية خاصة بالتعليم.

كما نلاحظ أن الجماعة لها دور واحد هو المساهمة في إنماء التجهيزات المدرسية وإبداء الرأي في المشاريع والقضايا التي تدخل في اختصاصاتها لا غير، عقد شراكات بين المدرسة والجماعة الترابية لتخصيص أماكن للتدريس والتدريب والقيام بأنشطة فنية، وإعادة تأهيل أو فتح بعض المؤسسات التي أغلقت لممارسة أنشطة فنية ورياضية.

الانخراط الجدي للمجالس الجماعية في مجالس التدبير والتفكير في مدرسة ذكية خصوصا أن جائحة كورونا أثبتت أن الرقمنة أصبحت ضرورة ملحة في العملية التعليمية وشكرا.

السيد يوسف أزكري:

شكرا للسيد شكيب الذي أعطى مجموعة من المشاكل التي يعرفها القطاع واقترح بعض الحلول لتطويره.

من خلال تنظيم هذه اللقاءات التشاورية فإن جماعة سلا تقدم يدها للقطاع المسؤول بسلا وتطوير العملية التعليمية، وبالتالي يجب على القطاع استقبال هذا المجهود بالترحاب سواء من خلال الشراكات المزمع عقدها مستقبلا أو من خلال تغيير العقليات، لأنه في الغالب العلاقة بين الجماعة المحلية والمؤسسة التعليمية هي علاقة

نفعية، ففي الغالب نلاحظ لجوء مدير المؤسسة للجماعة فقط للاستفادة من بعض المواد ولا يكون من أجل عقد شراكات أو تنظيم مهرجانات فنية وبالتالي لابد من خلق جسور للتواصل.

الكلمة للسيد ابراهيم اللوك

أستاذ باحث في المجال التربوي :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، سعيد جدا أن أكون من بين المتدخلين في محور التعليم من أجل صياغة برنامج عمل جماعة سلا.

كما يعرف الجميع فإن قطاع التعليم يوصف دائما أنه قطاع اجتماعي في حين أننا قادرون على أن نحوله إلى قطاع منتج إذا تضافرت الجهود وصفت النوايا وتم الاستماع إلى جميع المتدخلين في العملية التعليمية التربوية.

سلا مدينة مليونية وتزخر بنخب في جميع الميادين لذا يجب الاستماع إلى الجميع لإخراج قطاع التعليم من أزمته، مداخلتي ستكون أكاديمية وعنونتها ب»نحو سياسة محلية تعليمية فاعلة، مقاربة دستورية وقانونية، سلا كنموذج».

الرؤية النظرية واضحة هناك، تضخم في تشخيص قطاع التعليم وهذا التضخم الحاصل في عملية التخطيط الاستراتيجي في هذا القطاع الحيوي. إلا أنه مع هذا التضخم لا زال يعاني من عيوب وأعطاب و كل هذا كشفت عنه التقارير الدولية والوطنية، فغياب النجاعة التعليمية والفاعلية مرده تغييب الفاعل الحقيقي والمحلي.

تضخم السياسة التعليمية مرده غالبا إلى ما هو ماكرو تعليمي والذي يتكفل به القطاع الوصي، في حين أن تنزيله يتطلب تدخل الفاعل المحلي أي ميكرو تعليمي، عادة ما نجد حل التجاوزات العمومية في المجال الترابي.

وهنا يثار التساؤل المنهجي حول إمكانية التمثيل لسياسة تعليمية محلية أمام وجود سياسة وطنية... والجواب هو أن الفاعل المحلي هو الذي يشكل الدولة إذن هذا الفاعل المحلي يجب ألا يتراجع إلى الوراء تاركا المبادرة للفاعل الوطني.

التحولات التي عرفتها الدولة من دولة راعية أو دولة متدخلة إلى دولة تؤمن بالفعل المحلي، وكشف الأزمات لحاجة الدولة إلى الفاعل المحلي أكثر مما هو وطني... هذا التحول ساهم في بروز تصور جديد في السياسات

العمومية التي لا يمكن تحقق فعاليتها إلا من خلال الرفع من الأداء المحلي وبالتالي هذا التحول من المركزي إلى المحلي حاضر في مجموعة من التجارب الدولية والوطنية، فالفصل 26 من دستور 2011 أعاد الاعتبار للفعل المحلي خاصة على المستوى التعليمي، فأين إذن تتجلى صعوبات تنزيل هذه المبادرات على أرض الواقع؟ وهل سببها غياب النخب، أم أن هناك أزمة قرار سياسي وأخلاقي؟

نطرح هذه التساؤلات في ظل معطيات ومستجدات مهمة، منها:

الأهمية الكبرى التي أولاها دستور 2011 لقطاع التعليم، النقلة النوعية للجهوية المتقدمة كأرضية مناسبة لإعادة النظر في المناهج، انفتاح البرامج الدراسية على التنوع الثقافي، استبعاد المناهج الدراسية التي لا تحترم حرية المعتقد...

من جانب آخر مدينة سلا تعتبر مدينة العلم والنبوغ، إلا أنها أضحت مدينة تطرف وإجرام، ولتحصينها هناك عدة حلول، منها برامج: فنون ومدرسة، مهن ومدرسة، رياضة ومدرسة.

ألتمس من مجلس الجماعة أن يثير نقطة مهمة خلال دوراته والمتعلقة بتدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية في حين أن اللغة الرسمية للبلاد هي اللغة العربية.

التعليم الأساسي واجب الدولة والأسرة، والدولة هي إدارة القرب التي يمكن تنزيلها بواسطة آليتين:

1 . اللا تمركز الإداري : الأكاديميات والمديريات.

2 . اللا مركزية الإدارية : الجهة . مجلس العمالة أو الإقليم والجماعة.

اقتراحات يمكن أن تتدخل فيها الجماعة:

- المدرسة المكلفة بالتلقين والتدريس والتربية، فهل يمكن للجماعة تنشيط المهارات الناعمة؟
- حاجيات التدبير اليومي من أجل التسيير والبحث عن النجاعة من أجل تفرغ مدير المؤسسة للعملية التربوية، وذلك بتقديم مساعدة جادة للمدرسة على سبيل المثال: توفير الأعوان للقيام بما يلزم.
- تخصيص مساهمة سنوية تصرف لمصلحة التلميذ.
- مأسسة اجتماعات دورية للاشتغال مع المؤسسة.

– المدرسة في علاقاتها مع الجماعة ليست مجرد شريك فهي أم حاضنة لكل مؤسسة تابعة لترابها.

– يتوجب على الجماعة أن يكون لها مخاطب واحد داخل الجماعة.

– التفكير في خريطة تعليمية فاعلة داخل المدينة، فالحاجة ملحة لإنشاء مجالس جهوية إسوة بالمجلس الأعلى للحسابات.

– الأخذ بعين الاعتبار دعم مجالس التدبير لتنفيذ ما يمكن تنفيذه.

– إشراك الفاعل المحلي من خارج الجماعة المحلية.

– إدراج أهداف من خلال القانون الإطار وانطلاقا من النموذج التنموي الجديد مع ترتيب الأولويات :

إلزامية التعليم ...

– الدفع بالقطاع الوصي (الوزارة) إلى اعتماد التخصص من الابتدائي، من خلال فتح حوار مباشر مع الجماعة، فضلا عن تأمين التكامل بين التعليم الأولي والتعليم الأساسي.

السيد المكي الزواوي

فاعل مدني

شكرا لدعوتي لهذا اللقاء وأنا سعيد لتواجدي معكم وقد استفدت كثيرا. من منظوري الخاص فالمشاكل التي تعرفها مدينة سلا هي وطنية لكن بالنسبة للتشخيص حبذا لو أمكننا أن نخرج ما يميز مدينة سلا. فدور الجماعة هو منوط بإرادتها وباعتبارها أن التعليم والاستثمار في الطفل هو أهم شيء رغم الإكراهات كالميزانية وأمور أخرى، فهنا يتطلب اتخاذ القرار جرأة كبيرة.

. فالأولوية بالنسبة لي هي الهندسة البيداغوجية، ما هي الوسائل البسيطة التي يمكن من خلالها تحفيز التلميذ، فجودة التعليم مرتبطة بحب الاطلاع، وهذا الاطلاع ينبني من نعومة الأظافر بتطوير المطالعة وحب الكتاب مع التحفيز على ذلك.

. مشكل اللغة يخلق حيفا اجتماعيا وثقافيا ومركب نقص لدى الكثيرين، والحل هو درس نموذجي لا يتجاوز 10 دقائق في كل صباح.

السيد يوسف أزكري

أشكر الإخوة على التدخلات والاقتراحات، وأتمنى أن تكون الاقتراحات عملية وتلامس الواقع الحقيقي، لأنها تخص برنامج عمل لست سنوات للتعليم بسلا، وتحديد مساحة تدخل الجماعة... ونمر لمرحلة التعقيب الكلمة للأخت أمينة الداودي.

أمينة الداودي أستاذة متخصصة في مجال التربية الدامجة.

أشكر المجلس الجماعي على هذا اللقاء التشاوري. ولكي نضع اليد على مكامن الخلل في إطار تنزيل برنامج التربية الدامجة يمكن الحديث عن الهدر المدرسي للأطفال في وضعية إعاقة وعن أسبابه انطلاقا من تجربتي الشخصية:

النقص في التخصصات الطبية وشبه الطبية وعدم قدرة الأسر على المسايرة، وهنا أقترح على الجماعة تقريب هذه المراكز المتخصصة وأن تكون في متناول الجميع للحصول على ملفات طبية، وبالتالي الاستفادة من التكوين « برنامج تحمل ».

تجهيز القاعات بالوسائل اللوجيستيكية في إطار تنزيل برنامج التربية الدامجة، تحت شعار» لن نترك أي طفل خلفنا « بالمؤسسات العمومية، فهذه الفئة من الأطفال تحتاج إلى قاعات للاستفادة من تعليم مكيف بطرق مكيفة، لهذا نحتاج إلى وسائل متعددة نقترح أن تخصص الجماعة ميزانية لها.

جودة العرض المدرسي ليتلاءم مع جميع المتعلمين للارتقاء بالحياة المدرسية، ونتمنى أن تتدخل الجماعة على مستوى الموارد البشرية (الأساتذة الآباء المرافقات).

الأطفال في وضعية إعاقة(المرافقات): توفير مرافق للطفل في وضعية إعاقة لتجويد تعلماته. الآباء : تحسيسهم وتوعيتهم عن كيفية التعامل مع أطفالهم، وكيفية الحصول على الوثائق الخاصة بهم. المتعلمين : تحسيس المتعلمين في إطار أنشطة عامة لتقبل الأطفال في وضعية إعاقة. المواد اللوجيستيكية : الولوجيات نتمنى أن تتدخل الجماعة في هذه النقطة، بحيث أن بعض المؤسسات لا تتوفر على الولوجيات. تكوين أساتذة في لغة الإشارة. توفير أطر طبية وشبه طبية نتمنى التدخل في تكييف المناهج لأن الطفل في وضعية إعاقة لا يمكنه التعلم بنفس وثيرة طفل عادي.

السيد لحسن الصنهاجي:

شكرا للإخوة المنظمين. من جهتي أيضا سأحاول تقريب الصورة الحقيقية للتعليم بمدينة سلا. فنحن نتفق أن التعليم هو مفتاح كل ارتقاء في كل المجالات لذا فقطاع التعليم يحتاج إلى إصلاحات هيكلية بمشاركة الجميع : آباء، مؤسسات، قطاع، جمعيات وجماعات محلية وقطاع خاص.

الإحصاء يخص المديرية الإقليمية بسلا فهي من أكبر المديريات وهي ثاني أكبر مديرية بعد الدار البيضاء بالإضافة إلى أنها مدينة مليونية:

- 7078 إطار داخل المديرية
- 153 ألف تلميذ وتلميذة داخل المديرية
- 134 مؤسسة تعليمية (ابتدائي إعدادي ثانوي تأهيلي)

- التعليم الأولي انتقل من 33 قسم داخل المديرية إلى 400 قسم ولكنه يعرف مشكل المربيات اللواتي يعانين مجموعة من الاختلالات .

الظواهر السلبية التي يعرفها القطاع بسلا والتي من خلالها يمكن للجماعة التدخل:

- سوء التوزيع في البرامج والمناهج والزمن المدرسي.
- البنايات والمؤسسات.
- عدم تكافؤ الفرص داخل المقاطعات (التوزيع غير العادل للمؤسسات التعليمية بتراب الجماعة).
- الخصاص في أطر الإدارة التربوية .
- الاكتضاض داخل الأقسام.
- غياب مسؤولية الأباء وأولياء الأمور تجاه أبنائهم.
- تفشي ظاهرة العنف سواء بين التلاميذ أو بين التلاميذ والأساتذة حتى بين الأطر التربوية والإدارية.
- التحرش الجنسي.
- ظاهرة الغش التي أصبحت حقا لدى بعض التلاميذ.
- انعدام الأمن داخل المؤسسات التعليمية وبمحيطها.

كل هذه الظواهر قد تؤثر في جودة التعليم.

بعض التوصيات:

- خلق مجالس الأمن التربوي داخل المؤسسات التربوية، تتشكل من فاعلين تربويين وشركاء مع إجبارية خلق خلايا الإنصات داخل المؤسسات (حالات اجتماعية وإنسانية).
- الدعوة لتحقيق الأمن داخل الأحياء مع خلق مراكز أمن للقرب بجميع الأحياء.
- إرادة سياسية لمختلف الفاعلين في الشأن المحلي.

السيدة بديعة مفتشة التعليم الثانوي:

السلام عليكم جميعا وشكرا للدعوة، مشاكل سلا كثيرة، لكن لديها أيضا نقط قوة. المؤثرات التي تجعل مشاكل التعليم بسلا تتفاقم هي :

- غياب التنسيق التام ولهذا يجب على الجماعة أن تكون حاضرة منذ الدخول المدرسي إلى نهاية السنة، والتدخل في كل ما من شأنه الارتقاء بالقطاع مثل مشكل الاكتضاض، المشاكل المادية...
- أول اقتراح هو مدرسة أبوية.
- عدم التواصل غير العنيف بين المدرسة وأولياء الأمور.
- الإعلام وضرورة تغيير الصورة السيئة التي تعطى للتلميذ.
- التكوين المستمر ....

السيدة رشيدة : أستاذة ومستشارة

بعد التحية و تقديم الشكر للجميع نرجو من جميع المؤسسات الانخراط لتنظيم مهرجان للأطفال.

مشاكل: اكتضاض مهول بعد إزالة دور الصفيح العايدة عامر. توزيع غير متكافئ للثانويات التأهيلية. التجهيزات والوسائل التعليمية شبه منعدمة في بعض المؤسسات. تراجع المسرح المدرسي. عدم مشاركة جل المؤسسات التعليمية في المسابقات الرياضية.

حلول : تظافر الجهود للارتقاء بالطفل. ضرورة تعميم المسابقات الثقافية على جميع المؤسسات.

السيد يوسف أزكري

الجميع يبذل قصارى جهده ومن موقعه، سواء التربوي أو الإداري، وكذلك الجماعة. أي البحث عن حلول وإيجاد بدائل واقتراحات يمكن الالتقاء عندها بين الجماعة والمديرية.

السيد رشيد المهرس

شكرا لكم على الدعوة، إني لجد سعيد بالمشاركة من أجل إعطاء مقترحات مباشرة في إطار تشخيص الواقع. المؤسسات التعليمية هي جزء لا يتجزأ من تراب الجماعة فجمالية المؤسسة من جمالية الجماعة. بالنسبة للفضاءات الرياضية والتي لا تتوفر في المدارس الابتدائية نطلب من الجماعة توفير فضاءات للترفيه بالقرب من المؤسسات باستغلال فضاءات فارغة محيطة بالمؤسسة.

خلط بين مسؤولية الوزارة والجماعة. أقترح أن تزود الجماعة المؤسسات التعليمية بأعوان النظافة والحراسة في إطار التعاون بين الجماعة والوزارة.

الشراكات: عقد لقاءات مع الجماعة لإبداء الرأي في نوعية الشراكات التي يمكننا تقديمها لدعمها. جمعية الآباء التي ستأخذ مشعل الشراكات أتمنى أن تكون مسؤولة .

أن تحتضن جماعة سلا المؤسسات التعليمية من خلال ملتقيات رياضية ثقافية.

السيد سعيد بلوط

في إطار شراكات ثلاثية بين الجماعة والمبادرة والوزارة إعادة تأهيل الفضاءات الرياضية للمؤسسات التعليمية واستفادة النسيج الجمعوي رياضي منها. تأهيل الملاعب (كملاعب القرب) وتسييجها. فتح هذه الملاعب للعموم وبذلك نضيف عددا آخر من الملاعب ونعطي التسيير للجمعيات. الحياة المدرسية عمل متكامل يجب أن تدمج جميع الأندية للمشاركة والتتويج في مهرجانات فنية ورياضية.

السيد يوسف أزكري

أشير إلى أن هذا المشروع بدأ بمؤسسة الصبيحي، ويتم الآن التفكير في تخصيص أعوان النظافة والحراسة... إذا سمحتم فسوف ننتقل بالنقاش إلى الفاعلين الجمعيات.

السيد مولاي عمر ..... جمعوي

نثمن هذا اللقاء وهو سابقة لأنهم تخلوا عن مكتب الدراسات

واعتمدوا على آراء أساتذة وأطر وجمعيات المجتمع المدني ومتدخلين

في المجال باعتبار التعليم مسؤولية الجميع.

اقتراحات:

. بما أن الجماعة قاطرة التنمية على كل المستويات لابد أن يكون لها الوعي في تطوير العملية التعليمية وذلك بتأهيل المؤسسات التعليمية والحرص على الحضور في مجالس التدبير.

– ضعف الدعم الذي تتلقاه النوادي. الاهتمام بالتعليم الأولي. إحداث مكتبات ذات معايير معاصرة (سلا مدينة مليونية ولا تتوفر إلا على مكتبة واحدة). إدراج الجمعيات المهنية في الدعم. نتمنى أن تفي الجماعة بوعودها.

السيد حسن .....

المدرسة هي بناية الأستاذ والتلميذ إذن البرنامج الذي ستصيغه الجماعة يجب أن يلمس هذه العناصر الثلاث:

- **المدرسة كبناية على الجماعة تأهيلها لأن المؤسسة لا تتوفر على الإمكانيات وتوفير النظافة.**
- **التلميذ**
- **الأساتذة: استعمال الزمن العمل لنصف يوم فقط لترك المجال للحياة المدرسية.**

السيدة سعيدة العلمي الاستشارة الأسرية

تنزيل السياسة العمومية على المستوى الترابي

- **سبب تعنيف التلميذ للأستاذ**
- **تخصص في المجال والإحترافية لأن الظواهر السلبية متفشية في سلا.**
- **الانصات و المواكبة داخل المؤسسات**
- **توفير البنيات التحتية : نوادي الانصات**
- **مقاربة النوع**
- **تكافؤ الفرص**
- **تحسين السياسة العمومية في تحمل الإعاقة**
- **تمدرس الأطفال في وضعية الإعاقة، كيف يمكن للجماعة تأهيل الموارد البشرية**
- **نقص التوعية والتحسيس**
- **شراكات مع المجتمع المدني للتوعية**
- **الدعم المالي**
- **التحسيس بخطورة العنف**
- **دعم شراكات ومشاريع في هذا الميدان**
- **الإنصات خارج المؤسسة**
-
-

السيدة سائرة رحال

تعاون وشراكة بين الجماعة والمديرية والمجتمع المدني مهرجان للأساتذة للرفع من معنوياتها وبالتالي العمل بايجابية أكثر. إنشاء مكتبات بسيطة داخل الأقسام لتحبيب الإطلاع. الإمكانيات في فضاءات مفتوحة تدبيرها للمجتمع المدني.

السيد اسماعيل .....

اقتراحات:

- نموذج التعليم بسلا بعد 5 سنوات
- شراكة مع الجماعة في إطار رابح رابح
- أماكن للمطالعة خاصة بكل مقاطعة
- ثانويات بدون مختبرات
- الاهتمام بالمجال البيئي(التشجير،...) دعم الجماعة.

جمعوي؟؟؟؟؟؟

لدي ثلاث محاور:

1- أنتظر من الجماعة فتح فضاءات المؤسسات التعليمية في وجه المجتمع المدني. التعليم العمومي يعاني من التعليم الخصوصي. الجماعة تفتح مدارس لخلق نوادي فنية لإحياء المدرسة. المطعمة في المدرسة (التغذية أساسية)
2- في إطار الجهوية المتقدمة أريد من الجماعة أن تفكر في مراجعة البرامج التعليمية المقدمة بأبناء الجهة ومكانة الثقافة الجهوية التربوية.
3- نقص الثقافة المدنية

السيدة بديعة معاش أستاذة

تنعت سلا بمدينة الإجرام بسبب تفشي العنف، وأسبابه نفسية ، انطلاقا من غياب تقدير الذات.

الحلول:

سلا_اللي_بغينا

خلق علاقة ايجابية بين الأسرة والأستاذ والتلميذ.

إنشاء نادي التنمية الذاتية يعمل على إكساب المتعلمين تقديرا للذات.

مشروع التربية الوالدية.

مشروع تطوير المهارات الحياتية للطفل.

توفير أماكن لتطوير الذات خاصة بالأساتذة.

الصديق الغزواني جمعوي

اقتراحات:

الجماعة :توفير النظافة داخل فضاءات المؤسسة، بالإضافة إلى توفير الأمن خارج المؤسسة. مساهمة الجماعة داخل مجالس التدبير.

الأستاذ ضرورة توفر الحس بالمسؤولية.

السيدة منى

فاعلة جمعوية

بعد التحية أقترح بعض الحلول:

رد الاعتبار للمسرح// توفير خلية الانصات// مساعدة اجتماعية// تفعيل دور الشرطة المدرسية// تتبع الأطفال في وضعية خاصة.

السيدة سمية

ارتفاع نسبة الأمية خصوصا بصفوف النساء. هناك تأثير المرأة الأمية على تعليم أبنائها. الاهتمام الكبير بالمرأة

اقتراح: فتح أقسام تعليم الكبار داخل المؤسسات التابعة للجماعة، تخصص لها أوقات مناسبة.

السيد يوسف أزكري

نشكر جميع المتدخلات والمتدخلين في هذا اللقاء المتميز، وإنني على ثقة بأن الجماعة ستأخذ كل الاقتراحات بعين الاعتبار.

المقررة: السيدة حنان أوباه (متصرفة الدرجة الممتازة بمقاطعة احصين)

المحور الثالث:

واقع المرأة والطفولة بجماعة سلا

أرضية المحور

تعتبر وضعية المرأة بصفة عامة وكذلك الفئات المعرضة أن تكون في وضعية هشاشة (الأطفال) مؤشرا مركزيا على مستوى التحضر والتنمية الذي وصلت إليه الدول، فكلما توسع حيز الهشاشة الاجتماعية وامتد لمختلف فئات المجتمع كلما تفاقمت مظاهر التخلف وتعددت ونما منسوب التوتر والاحتقان الاجتماعي، وهي وضعية تعوق مسار التنمية، لذا يجب التغلب عليها وتطويق مساحاتها، ليس فقط بالتعويل على الدول رغم محورية دورها لكن أيضا بتظافر جهود كل القوى الحية في المجتمع.

وهنا لا بد من التأكيد أنه لا يمكن للتنمية سواء وطنيا أو محليا أن تحقق معناها دون أن تكون قادرة على تصحيح اختلالات التوازنات الاقتصادية والتفاوتات الاجتماعية بشكل محسوس وملموس، عبر الادماج الفاعل لكل مكونات المجتمع وفئاته، بخاصة منها الأكثر إقصاء، ضعفا، هشاشة وفقرا ومنها بالأساس المرأة والأطفال في وضعية اجتماعية صعبة والأشخاص في وضعية إعاقة.

كل هذا يستلزم تبني سياسات عمومية وسياسات ترابية تؤمن بأن ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنات والمواطنين رافعة أساسية لتحقيق التنمية وإقرار السلم الاجتماعي، وترسيخ حقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق المرأة بوجه خاص بما يفرض ذلك من تعبئة الأطر القانونية و المؤسساتية من جهة، وإعداد وانجاز المخططات والبرامج الموجهة وذات الاستهداف من جهة أخرى، أما من جهة ثالثة تخصيص الاعتمادات المالية والبشرية الكافية لرفع هذا الرهان المصيري في التنمية.

وللنهوض بمقاربة النوع في السياسات الترابية سواء تجاه المرأة أو الطفل فالفعالية تفرض اشراك وتعبئة كل المتدخلين بمختلف مواقعهم ومجالات تدخلهم، واعتماد تصور متكامل المراحل، ينطلق من توفير الحماية والمواكبة والتمكين لتعزيز القدرات ولتحقيق الاندماج أو إعادة الاندماج.

وواقع الحال في مدينة سلا موسوم بشكل واضح بمظاهر التفاوتات واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يتطلب تعاون الجميع لضمان مشاركة كل الفئات الاجتماعية في المجهود الوطني للتنمية وكذلك الاستفادة الكاملة والحقيقية من عائداتها، عبر وضع الآليات والبرامج الضرورية المتسمة بالقرب والمستجيبة للحاجيات الخاصة لكل فئة على حدة وتحقيق الازدهار المشترك.

فماهي إذن أبرز تجليات الاستبعاد التي تعاني منها المرأة والأطفال في وضعية اجتماعية صعبة بجماعة سلا؟

وماهي المداخل الممكنة لتحرير طاقات الإبداع الاجتماعي لتحقيق الاندماج والتمكين الاقتصادي لهذه

الفئـات الاجتماعيـة؟

وأخيرا ماهي الآليات التشاركية التي يمكن للجماعة التعهد بها لضمان الإدماج الفعلي لهذه الفئات؟

قائمة المساهمين في تأطير اللقاء التشاوري

رئيسة الجلسة:

ذ. أمينة أوشلح

المتدخلون:

ذ.جليلة العلوي – ذ. دحمان دحمان – ذ.ليلى ملوان – ذ.نور الدين تيكيط

المعقبون:

ذ.محمد أغياي – ذ.سعيدة العلمي

المقرر: ذ.ليلى فلاح

التقرير العام للمحور

بمناسبة إعداد برنامج عمل جماعة سلا 2027-2022 نظم المجلس الجماعي لسلا لقاء تشاوريا حول موضوع واقع المرأة والطفولة بسلا يوم الجمعة 04 مارس 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال بالنادي العلمي لأبي رقراق – بطانة.

افتتحت الجلسة السيدة أمينة أوشلح بتقديم الشكر لجماعة سلا الممثلة برئيسها ورئيس لجنة القيادة وكل المتدخلين والحاضرين لاعتمادهم هذه المقاربة التشاركية ولانفتاحهم على جميع الفاعلين، لتفعيلهم مقتضيات الدستور، والقانون التنظيمي المنظم للجماعات المحلية بهذا الشكل الجديد الذي يجمع بين الجانب الأفقي والجانب العمودي للوصول إلى شعار» سلا لي بغينا « بإمكانياتنا وأحلامنا المتمثلة في اقتراحاتنا، نثمن هذه المنهجية وهذا الإشراك للمجتمع المدني، ونتمنى أن نخرج باقتراحات تؤخذ بعين الاعتبار.

سلا عريقة بحضارتها التاريخية الفكرية والطبيعية، ولدت مجموعة من العادات والتقاليد المبنية على التضامن والتكافل والمساواة. قرب سلا من العاصمة أدى إلى الهجرة القروية الكبيرة التي عرفتها المدينة منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات وفي المقابل عدم وجود مشاريع تواكب هذا النمو الهائل، هذا ما يجعلنا نطرح عدة تساؤلات مهمة:

- كيف يمكن تجاوز هذا الواقع ؟
- ما هي الطريقة التي ستمكن الساكنة من الاستفادة من عائدات المدينة؟
- ما هي البرامج التي يمكن إدراجها و تستجيب لحاجيات الساكنة؟

أول خطوة للإجابة عن هذه التساؤلات هي هذه المقاربة التشاركية، بالإضافة إلى تضافر الجهود والتفكير في اقتراحات تقدم للجماعة. هذا المحور من المنتدى الاجتماعي يتجلى في الهشاشة، فعندما نتحدث عن التفاوت الاجتماعي وعن الهشاشة، وعن انتفاء الفرص، وعن الإقصاء فإننا نقول المرأة.

المرأة ليست فقط عنصرا من العائلة بل هي ربة العائلة والمعيل الرسمي للأبناء والآباء والمسنين (التضامن – التكافل)، فالإحصائيات الوطنية الأخيرة أظهرت أن:

- 55% من النساء المعيلات أرامل.

- 14% من النساء المعيلات مطلقات.

- 51% سنها أكثر من 51 سنة.

ماهي إمكانيات جعل هذه النساء منتجات تساهمن في تنمية الدخل بمدينة سلا؟

كيف يمكن أن نبدع في اقتراحات موازية لميزانية الجماعة ولعدد السنوات المخصصة لهذا البرنامج؟

اقتراحات يمكن البدء بتنفيذها :

- **بالنسبة للنساء العاملات في السوق**
- **توفير حجرة لحضانة الأطفال ودور الراحة ومستلزماتها للنساء العاملات بالأسواق.**
- **تسهيل المنافسة لهؤلاء النساء قصد الحصول على السلع.**
- **عدم الفصل في السوق بين أماكن البيع للرجال وأخرى للنساء.**
- **توفير الولوجيات للنساء ذوات الاحتياجات الخاصة داخل الأسواق.**
- **ماهي النسبة المحددة للنساء ذوات الاحتياجات الخاصة.**
- **توفير دور النظافة في الأماكن العمومية كما كان سابقا.**

الطفل باعتباره مشروعا استثماريا والمادة الأولية للتنمية البشرية، وهو أساس كل تطور، فهو مسؤولية الدولة والجماعة والمجتمع المدني... تعليما وصحة وتغذية وتربية للاستفادة منه مستقبلا.

هنا سنتحدث عن التعليم الأولي العمومي الذي صودق على تعميمه مؤخرا، والذي صادف مشكل الفضاءات الملائمة للأطفال من سن الرابعة إلى سن السادسة. توفير فضاءات ملائمة لهذه الفئة من الأطفال في إطار عقد وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة لشراكات مع الجماعة (التمويل).

جليلة العلوي : ملحقة جمعية أبي رقراق سيدي موسى (المرأة والطفل)

بعد التحية والشكر للجماعة في التفكير بخلق هذه المقاربة التشاركية، أشير إلى أن مدينة سلا هي مدينة الصناعة التقليدية بامتياز، ونسبة النساء العاملات في هذا القطاع تفوق النصف.

الاقتراحات لتحسين ظروف عيش هذه الفئة وتتلخص فيما يلي:

- تهيء الجماعة لسوق تضامني للنساء لتتمكن الصانعة السلاوية من بيع منتجاتها.
- تنظيم دورات تكوينية تتكلف الجماعة فيها بتوفير المكونين، وذلك بعقد شراكة مع دار الصانع أو غرفة الصناعة التقليدية، وكذا توفير أماكن التكوين، ولما لا بالمؤسسات التعليمية، في إطار شراكة مع مديرية التعليم، أو بمقرات تابعة الجماعة.
- تمكين النساء من الاستفادة من دروس لمحو الأمية الوظيفية وليس الأبجدية، وذلك بتنظيم دورات تكوينية في إطار عقد شراكات مع مهندسين متخصصين لتمكين النساء من ولوج سوق الشغل عبر الأنترنيت.

بسمة السبيني :عن التعاون الوطني (مؤسسة ذات طابع اجتماعي)

اقتراحات تهم النساء :

- إحداث تمويل للمشاريع الصغرى المحمولة من طرف النساء في وضعية صعبة.
- إحداث فضاءات الاقتصاد الاجتماعي التضامني للقرب، بهدف تمكين النساء من تسويق منتجاتهن، على أن تدبر هذه الفضاءات من طرف التعاونيات النسوية .
- إحداث مراكز للقرب الاجتماعي تعنى بالتأهيل والتكوين وتقوية القدرات الداعمة للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء.

بحكم خبرته في المجال يمكن للتعاون الوطني تقديم المواكبة التقنية وتسليم شهادات التخرج، فيما يمكن تعبئة شركاء آخرين من أجل بناء وتجهيز مشاريع مدرة للدخل.

نور الدين تكيتو

(فاعل جمعوي)

بعد التحية والسلام والشكر لجماعة سلا على هذه المقاربة التشاورية مداخلتي تعتمد أربعة محاور ذات أهمية :

1- التشخيص لوضعية الطفولة بسلا.
2- البنيات التحتية وفضاءات استقبال الأطفال .
3- واقع عمل الجمعيات المهتمة بالطفولة بسلا.
4- المقترحات للنهوض بوضعية الطفولة بسلا.

تعيش مدينة سلا وضعية اجتماعية واقتصادية هشة، تنعكس سلبا على وضعية الطفل والمرأة والأسرة، وهكذا يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- ارتفاع نسبة الهدر المدرسي.
- ارتفاع عدد الأطفال في وضعية التشغيل.
- ارتفاع عدد الأطفال غير المسجلين في سجلات الحالة المدنية.
- تأزم وضعية أطفال الشارع.
- ارتفاع عدد الأطفال المعرضين للعنف والتحرش الجنسي.
- تأزم وضعية الأطفال الذين هم في نزاع مع القانون.

كما نسجل قلة أو شبه انعدام مراكز الاستقبال للتوجيه والحماية لهؤلاء الفئة من الأطفال، ونأمل أن نترافع من أجل إنشاء مؤسسات جديدة.

أما بخصوص ملاحظاتنا على السياسات العمومية في مجال حماية الطفولة بسلا منها ما هو إيجابي ونسجله:

- تجربة لجنة التنسيق لحماية الطفولة.
- التواجد الفعلي لبعض القطاعات في مجال حماية الطفولة (النيابة العامة – شرطة الأحداث – الصحة والتعليم بنسب متفاوتة).

إلا أن هناك ما هو سلبي ونذكر منه أيضا:

- غياب تفعيل الأجهزة الترابية لحماية طفولتنا بسلا.
- غياب فعل وتواجد دور الجماعة، ما يؤكد بالملموس غياب دور جماعة سلا، علما أنه تمت برمجة إنشاء مركز الرعاية الاجتماعية أثناء الدورة الاستثنائية الأخيرة، لكن تم التراجع عن ذلك بدعوى استغلال المركز لإحداث مؤسسة تعليمية للقطاع الخاص.

الجميع يتحدث عن ضرورة مشاركة الأطفال في الحياة الاجتماعية والثقافية والتربوية، لكن ما نسجله أن جماعة سلا وباقي القطاعات ليست لها برامج واضحة المعالم فيما يتعلق بالمشاركة الخاصة للأطفال، ويبقى دورهم مقتصرا على الدعم أو الشراكة الموجهة للجمعيات، والتي نسجل توقيفها قبل الظروف التي عاشها وطننا أثناء الحجر الصحي بسبب كوفيد 19.

نعتبر المهام التي تقوم بها جمعيات المجتمع المدني بسلا هي التي تساهم بالعديد من البرامج الموجهة لفئة الأطفال اجتماعيا، ثقافيا، تربويا.

وفي ظل محدودية الدعم يظل العطاء جد محدود، كما نشير إلى تفاوت العطاء بين الجمعيات في ظل نقص في التكوين أو بسبب عدم تأدية أدوارهم المنوطة بهم...

المقترحات

- اعتماد المقاربة التشاركية ذات برنامج عمل مستمر وواضح المعالم حتى لا تبقى لقاءات موسمية أو مجرد لقاءات فارغة.
- توسيع قاعدة المتدخلين في مثل هذه اللقاءات كل في اختصاصه، مع إبراز المجهودات المبذولة قصد تشجيع الجميع من أجل الانخراط الفعلي في هذه الدينامية.
- تفعيل دور الأجهزة الترابية المندمجة لحماية طفولة سلا وحضور جماعة سلا بها بشكل قوي.

- إحداث مراكز للرعاية الاجتماعية للأطفال في وضعية صعبة بدعم وتوجيه من جماعة سلا.
- تجديد آليات الدعم لجمعيات التنشيط العاملة في مجال الطفولة.
- إحداث فضاءات تربوية، اجتماعية تهتم بمجال الطفولة بمختلف مقاطعات الجماعة.
- تفعيل دور دُور الشباب.
- ضرورة خلق شراكة مع المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والانفتاح على جمعيات المجتمع المدني لدعم الحياة المدرسية وتقوية دور الأندية بها .

التعقيبات

سعيدة العلمي

(استشارية أسرية)

الإكراهات التي تواجهها المرأة في وضعية صعبة:

نقص الموارد البشرية المؤهلة، مما يجعل الجمعيات تواجه صعوبات في الاشتغال// محدودية الموارد المالية// عدم تمكن للجمعيات المتخصصة من عقد شراكات دائمة مع القطاع العام والخاص والمنظمات // محدودية الأطر الطبية وشبه الطبية المتخصصة في مجال مواكبة المرأة في وضعية صعبة // هشاشة البنية التحتية // عم أهلية المؤسسات المستقبلة // نقص في وحدات التكوين // ضعف التكوين المستمر باستثناء بعض المنظمات (خصوصا فيما يتعلق بالعنف الجنسي لدى الأطفال) // قلة الفضاءات المخصصة لاستقبال الأطفال في وضعية صعبة // نقص وحدات حماية الطفولة.

المقترحات:

- تأهيل الفتيات في جميع الميادين (الحياة الزوجية – التكوين– ..).
- التأطير والتكوين والتوعية والتحسيس بشكل عام.
- مواكبة المرأة وإعادة تأهيلها في حالة تعرضها للعنف.
- تعزيز بنيات الاستقبال فيما يخص محو الأمية.
- دعم الجمعيات المتخصصة.

- إنشاء مراكز التكوين والاستقبال والدعم النفسي للقرب للمرأة المعنفة (مستشفى الرازي غير كاف).
- إتاحة فرص التشغيل للنساء من خلال دعم أنشطة مدرة للدخل، إذ للجماعة دور كبير في هذا الإطار.
- دور الجماعة في إعادة إدماج الأطفال المنقطعين عن الدراسة.
- دعم مراكز التكوين الحرفي الجمعوي للنساء.
- دعم قدرات المتدخلين في مجال المرأة و الطفولة.
- تمكن الجماعة من تأطير وتكوين الجمعيات في مجال الإنصات والمواكبة، وتخصيص مقرات في هذا الشأن.
- دعم الجمعيات بمشاريع متخصصة في هذا المجال.
- دعم النساء ما بعد التكوين.
- تسطير برنامج محلي توعوي تحسيسي للحماية والوقاية من جميع أنواع العنف ضد الأطفال والنساء بدعم من الجماعة.
- التأطير في مجال مقاربة النوع.
- إدماج القطاع الخاص.

- تعزيز الجماعة لمراكز الإيواء المؤقتة.
- تنزيل السياسة الحمائية العمومية.

الأستاذ محمد أغياي

(عضو جمعية الكشف المنير بمقاطعة احصين)

بعد التحية والشكر على الدعوة، نؤكد أن مدينة سلا مدينة مليونية ولودة وهي مرجع وطني في مجال حماية الطفولة، اعتبارا من أن الأطفال هم الفئة الأكثر هشاشة. كما نشير أيضا إلى أن السياسات العمومية هي الإطار المرجعي لتنزيل السياسات العمومية محليا، وهنا يمكن الحديث في شقين : بنيات الاستقبال والخدمات.

بنيات الاستقبال: المؤسسات التعليمية العمومية التي يجب إعادة الاعتبار لها، وتفعيل أدوار مجالس التدبير داخلها // نقص المساحات الخضراء // نقص كبير في دور الشباب // عدم كفاية وحدات حماية الطفولة وعدم توزيعها بشكل عادل (العدالة المجالية) // ضعف التأطير على مستوى وحدات حماية الطفولة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تستقبل الأطفال المتمدرسين فقط .

اقتراحات

توفر كل مقاطعة على خارطة طريق للعناية بحماية الطفولة والمرأة والرعاية الاجتماعية.

التفكير في إنشاء دور حضانات خاصة بكل مقاطعة.

عمل الجماعة على تجويد خدمات الانتظار في المستوصفات العمومية.

المتدخلون

شكيب الزهري

فاعل جمعوي

سأتحدث بالأخص عن الطفولة وأول ملاحظة تسجل هي عدم توفر جل الجمعيات على مقرات وملاذها الوحيد هو دور الشباب.

اقتراحات: الجماعة تعقد شراكات مع بعض المؤسسات التعليمية التي أغلقت أبوابها وذلك بإعادة تأهيلها، إضافة إلى تأهيل مدينة سلا(الفنادق) من خلال برنامج تتبناه الجماعة. كما نقترح أن تربط بين الجماعة والمجتمع المدني شراكة تكون سنوية، على شكل منح، وهذا من باب وجوب دعم الجماعة للجمعيات الجادة، وأختم بضرورة خلق مجلس للطفل داخل المقاطعات.

عائشة العلمي : رئيسة جمعية رابطة كاتبات المغرب

من معيقات التقدم في واقع المرأة والطفولة في سلا: غياب الشفافية وانعدام نشر المعلومة، وانعدام تداول المسؤولية، إضافة إلى غياب التخطيط، وأيضا الرؤية الاستراتيجية.

– آليات الإصلاح :حسن التخطيط والبرمجة، الاشراك في تحسين جودة الخدمات وإعادة النظر في واقع المرأة والطفولة بسلا.

اقتراحات

– احصاء العاملات في وضعية صعبة، عدد الطفولة المشردة. تشخيص.

رشيدة آيت حيمي : محامية ورئيسة جمعية وقاية الطفل من الجريمة

مشكل الولوج للعدالة بالنسبة للطفل والمرأة في شقين: شق المعلومة وشق المسطرة للاستفادة من المساعدة القضائية، ولكن للأسف الأغلبية يجهل هذه المسطرة.

اقتراحات:

ضرورة التوعية والتكوين في المجال القانوني // التوعية في موضوع زواج القاصرات خاصة في المجال القروي// ضرورة الاشتغال على التوعية لإنصاف الاطفال خارج مؤسسة الزواج بسبب الهشاشة // شراكة مع هيئة المحامين بالرباط لتوعية الأطفال داخل المدارس وتشجيعهم على العمل التطوعي.

عبد الالاه المهداوي: رئيس جمعية النهضة.

اقتراحات بالنسبة للطفل:

يمكن للجماعة دعم برنامج هويتي (توفير عقود الازدياد بالنسبة للأطفال غير المسجلين بسجلات الحالة المدنية لتمكينهم من متابعة دراستهم // تمويل الجماعة لبعض المشاريع المتعلقة بالطفل داخل المؤسسات التعليمية // تجهيز مراحيض خاصة بالأطفال المسجلين في الأقسام المدمجة // تحمل الجماعة لمسؤوليتها في هدم بعض المؤسسات التي أصبحت تشكل وصمة عار.

اقتراحات بالنسبة للمرأة:

- ما نصيب النساء في المشاريع الملكية المنجزة في المدينة العتيقة؟ وما نصيب النساء من برنامج أ وراش ورقمنة الاقتصاد البيتوتي؟
- فتح المؤسسات التعليمية التابعة للجماعة أمام النساء للتأطير والتكوين والرياضة
- بناء مراحيض عمومية بجماعة سلا .
- توفير الدعم الكافي للجمعيات النسائية والترافع على المادة 141 المتعلقة بالمنفعة العامة، وبالتالي وصول الدعم إلى الجمعيات الجادة لتحقيق التنمية المحلية .

رشيدة الخليوي: استاذة ومستشارة جماعية

اقتراحات

- عقد شراكة مع المديرية الإقليمية للتعليم وذلك لفتح المؤسسات في وجه الأمهات والتسجيل في دروس محو الأمية.
- تقنين المهن الصغرى وتنظيمها في شكل تعاونيات (صناعة الحلوى – الخبز.....).
- ضرورة توفر كل مؤسسة على أقسام مدمجة خاصة بالأطفال في وضعية إعاقة.

طارق السقيطي : رئيس جمعية أصدقاء المريسة للتنمية

اقتراحات:

- إلغاء جمعيات المنفعة العامة، تقنين المشاريع التي يمكن أن نناضل من أجلها.
- تخصيص حصص للجمعيات لاستغلال ملاعب القرب بالنسبة للنساء.
- دعم برنامج هويتي.

عبد الكريم الشعالي : منظمة الكشاف المغربي

الاقتراحات: جميع الاقتراحات الخاصة بالمرأة مرتبطة بالطفل.

- في إطار الترافع نطلب أن تكون هناك انتقائية في البرنامج، لابد للجماعة كمنسق أن تجمع بين خمس متدخلين: الجماعة – وزارة التربية الوطنية – التعاون الوطني – كتابة الدولة في الأسرة والتضامن – الشبيبة والرياضة.
- إعادة تشخيص واقع مدينة سلا من خلال إعادة تشخيص بعض الأحياء الهشة بالمدينة
- قلة دور الشباب مقارنة مع عدد سكان كل مقاطعة.
- توفير ملاعب القرب بمعايير جيدة (الصيانة – مستودع – مراحيض).
- فضاءات خضراء في جميع الأماكن السكنية على أن تكون مجهزة بوسائل الترفيه للأطفال مع صيانتها.
- شراكة بين الجماعة والتعاون الوطني لفتح دور الحضانة ومراكز التكوين داخل المؤسسات التعليمية.

نجيب الجابري : رئيس جمعية

التوصيات:

تعزيز الدعم للجمعيات المسؤولة والنشيطة.

الخلفية التدبيرية بالنسبة للمسؤولية ضعيفة على المستوى المحلي.

محسن باعدي: التعاون الوطني

اقتراحات:

- ضرورة اهتمام الجماعة بساكنتها فمحور المرأة /الطفل كان مغيبا في برامجها
- ضرورة انفتاح الجماعة على مجموعة من القطاعات للحصول على دعم إضافي لمشاريعها لأن إمكانيات الجماعة ضعيفة.
- ضعف محور الحماية.
- جلب الهبات لإنشاء مراكز استقبال الأطفال والنساء في وضعية صعبة.

عائشة يحي: جمعية المنصور لكفالة اليتيم.

اقتراحات:

- تكوين الأمهات في مجال التربية الوالدية خاصة من منهن في وضعية هشة.
- التحاق الأطفال الذين توقفوا عن دراستهم بمراكز التكوين وتوسيع مجال اختياراتهم.
- توعية المرأة وتكوينها لتفادي تعرضها للعنف اللفظي والجسدي والجنسي.

أمينة أوشلح:

كل الاقتراحات كانت عملية ومداخلات مركزة بينت أن هناك رصيد عمل جمعوي مهم. بدوري أقترح البحث عن دعم خارجي أو عن محسنين لنتمكن من تطوير جماعتنا.

هناك لقاء آخر مستقبلا ستكون فيه الإجابة عن هذه المقترحات. ويبقى السؤال المطروح: هل فعلا سيتم تنزيلها على أرض الواقع؟

يجب أن نتعلم من بعضنا البعض ونشتغل جميعا ونمد أيدينا للمؤسسات فرغم هشاشتها بينت خلال جائحة كورونا قوتها بتضامنها ومواطنتها، فلنرتق بمدينتنا وبمن يعمل لأجلها وشكرا.

المقررة: السيدة حنان أوباه (متصرفة الدرجة الممتازة بمقاطعة احصين)

المحور الرابع:
واقع الإعاقة بجماعة سلا

وعيا من المجلس الجماعي لسلا بدور المجالس الجماعية في المساهمة في تحقيق التنمية المحلية وتجويد خدمات القرب للمواطنات والمواطنين، وعملا بمقومات التخطيط التشاركي، شرعت جماعة سلا في إعداد مشروع برنامج عمل يحدد المشاريع والأنشطة ذات الأولوية المقرر إنجازها خلال الفترة 2022-2027.

وبالنظر للمكانة المتميزة التي باتت الجماعات الترابية تحتلها في النظام المؤسساتي للمغرب حيث تم تمكينها من اختصاصات وصلاحيات – ذاتية أو مشتركة أو منقولة – مهمة وجوهرية، أضحى الرهان عليها كبيرا في الاضطلاع بأدوار أساسية في مجالات التنمية .

ولعل من أبرز هذه الأدوار أهمية تلك المرتبطة بالقطاعات التي يمكن أن يصنف البعض منها ولو بشكل إجرائي في خانة الملف الاجتماعي والتي منها التعليم والصحة والمرأة والشباب والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة والثقافة والرياضة.

لقد استتب اليقين الصريح بحجم الخصاص الذي يكابده الواقع الاجتماعي والذي تفصح عنه بشكل ظاهر مجموعة من المؤشرات غير الإيجابية التي استطالت في الزمان و أضحت تشكل عبئا وتسيء للصورة التي تطمح مؤسسات الدولة أن يكون عليها الواقع الاجتماعي للمغرب بصفة عامة. فبالرغم من البرامج المتنوعة والمتعددة، وبالرغم من المقدرات المالية المهمة التي يتم تعبينها في هذا المجال من طرف المؤسسات العمومية المختلفة أو من طرف الجماعات الترابية إلا أن تلك المؤشرات في منحاها لازالت تعاند طموح ونزوع الإرادات المعلنة، وتمنع عن مسايرة الدينامية التي تجسدها مجموعة من القطاعات.

ومدينة سلا بالنظر لواقعها الاجتماعي لا تستثنى من هذا المشهد العام من الإشكالات والظواهر التي تطبق على الواقع المعيش لساكنتها، فمظاهر الاختلالات والعجز في هذا المجال بادية في مرافقها وأحيائها وفي معيشة أهلها، الأمر الذي أسهم في تشكل صورة قاتمة عن واقع هذه المدينة التاريخية العريقة ذات المؤهلات المتنوعة والواعدة .

فلا يمكن للتنمية سواء وطنيا أو محليا أن تحقق معناها دون أن تكون قادرة على تصحيح اختلالات التوازنات الاقتصادية والتفاوتات الاجتماعية بشكل محسوس وملموس عبر الإدماج الفاعل لكل مكونات المجتمع وفئاته، بخاصة منها الأكثر إقصاء ومنها بالأساس الأشخاص في وضعية إعاقة .

وواقع الحال لهذه الفئة في مدينة سلا موسوم بشكل واضح بمظاهر التفاوتات واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يتطلب تعاون الجميع لضمان مشاركتها في التنمية والاستفادة الكاملة والحقيقية من عائداتها عبر وضع الآليات والبرامج الضرورية المتسمة بالقرب والمستجيبة لحاجياتها الخاصة .

وفي إطار الدينامية التي أطلقها مجلس جماعة سلا لإعداد برنامج عمل الجماعة 2022 / 2027 بالاعتماد على مقاربة تشاورية منفتحة على جميع الفعاليات الاقتصادية والسلطات المحلية والمصالح الخارجية والمجتمع المدني بكل فئاته، وإسهاما في تحسين استهداف البرامج التنموية للفئات المجتمعية في وضعية هشة، وفضلا عن تجسيد طموحنا جميعا إلى سياسات عمومية محلية دامجة، تنظم جماعة سلا لقاء تشاوريا حول تضمين بُعد الإعاقة لبرنامج العمل الجماعي لسلا يوم السبت 5 مارس 2022 بالنادي العلمي لجمعية أبي رقراق . بطانة . ابتداء من الساعة 10 صباحا.

الهدف العام للقاء :

الإسهام في التعرّف على مجالات تضمين بُعد الإعاقة في برنامج العمل الجماعي وتحديد الحلول الممكنة لمختلف اشكالات الإعاقة بالمدينة.

الأهداف الخاصة :

- التدقيق والتوافق على المشاريع ذات الأولوية في الدمج لمختلف أصناف الإعاقة.
- وضع مقترحات عملية لإدراجها بمشاريع برنامج عمل الجماعة 2022 2027.

قائمة المساهمين في تأطير اللقاء التشاوري

السيد ممثل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

السيد ممثل المركز الوطني محمد السادس للمعاقين. – السيد مندوب التعاون الوطني بسلا.

المعقبون :

السيد مصطفى القصباوي (الهيأة المحلية للإعاقة). – السيدة فتيحة أوسي (جمعية التربية الخاصة RBC)

السيد عبد اللطيف الهيضوري (جمعية مسار للتنمية الدامجة)

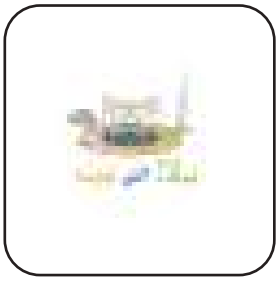

المنشط / المسير:

السيد عبد الرحمان المودني (المركز المحلي للإرشاد والتوجيه / CLIO).

التقرير العام للمحور

تمهيد:

وعيا من المجلس الجماعي لسلا بدور المجالس الجماعية في المساهمة في تحقيق التنمية المحلية وتجويد خدمات القرب للمواطنات والمواطنين ، و عملا بمقومات التخطيط التشاركي، شرعت جماعة سلا في إعداد مشروع برنامج عمل يحدد المشاريع والأنشطة ذات الأولوية المقرر إنجازها خلال الفترة 2022-2027.

وبالنظر للمكانة المتميزة التي باتت الجماعات الترابية تحتلها في النظام المؤسساتي للمغرب حيث تم تمكينها من اختصاصات وصلاحيات – ذاتية أو مشتركة أو منقولة – مهمة وجوهرية، أضحى الرهان عليها كبيرا في الاضطلاع بأدوار أساسية في مجالات التنمية .

ولعل من أبرز هذه الأدوار أهمية تلك المرتبطة بالقطاعات التي يمكن أن يصنف البعض منها – ولو بشكل إجرائي – في خانة الملف الاجتماعي والتي منها التعليم والصحة والمرأة والشباب والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة والثقافة والرياضة.

لقد استتب اليقين الصريح بحجم الخصاص الذي يكابده الواقع الاجتماعي والذي تفصح عنه بشكل ظاهر مجموعة من المؤشرات غير الإيجابية التي استطالت في الزمان و أضحت تشكل عبئا و تسيء للصورة التي تطمح مؤسسات الدولة أن يكون عليها الواقع الاجتماعي للمغرب بصفة عامة. فبالرغم من البرامج المتنوعة والمتعددة، وبالرغم من المقدرات المالية المهمة التي يتم تعبينها في هذا المجال من طرف المؤسسات العمومية المختلفة أو من طرف الجماعات الترابية إلا أن تلك المؤشرات في منحاها لازالت تعاند طموح ونزوع الإرادات المعلنة وتمنع من مسايرة الدينامية التي تجسدها مجموعة من القطاعات.

ومدينة سلا بالنظر لواقعها الاجتماعي لا تستثنى من هذا المشهد العام من الإشكالات والظواهر التي تطبق على الواقع المعيشي لساكنتها فمظاهر الاختلالات و العجز في هذا المجال بادية في مرافقها و أحيائها و في معيشة أهلها الأمر الذي أسهم في تشكل صورة قاتمة عن واقع هذه المدينة التاريخية العريقة ذات المؤهلان المتنوعة و الواعدة .

فلا يمكن للتنمية سواء وطنيا أو محليا أن تحقق معناها دون أن تكون قادرة على تصحيح اختلالات التوازنات الاقتصادية و التفاوتات الاجتماعية بشكل محسوس و ملموس عبر الإدماج الفاعل لكل مكونات المجتمع و

فئاته بخاصة منها الأكثر إقصاء و منها بالأساس الأشخاص في وضعية إعاقة .

وواقع الحال لهذه الفئة في مدينة سلا موسوم بشكل واضح بمظاهر التفاوتات و اللامساواة الاجتماعية و الاقتصادية، و هو ما يتطلب تعاون الجميع لضمان مشاركتها في التنمية والاستفادة الكاملة و الحقيقية من عائداتها عبر وضع الآليات و البرامج الضرورية المتسمة بالقرب و المستجيبة لحاجياتها الخاصة .

وفي إطار الدينامية التي أطلقها مجلس جماعة سلا لإعداد برنامج عمل الجماعة 2022 / 2027 بالاعتماد على مقاربة تشاورية منفتحة على جميع الفعاليات الاقتصادية والسلطات المحلية والمصالح الخارجية والمجتمع مدني بكل فئاته. وإسهاما في تحسين استهداف البرامج التنموية للفئات المجتمعية في وضعية هشة و إيفاء المغرب بالتزاماته في إنخراطه في منظومة حقوق الانسان الدولية ، فضلا عن تجسيد طموحنا جميعا إلى سياسات عمومية محلية دامجة.

نظمت جماعة سلا لقاءا تشاوريا حول تضمين بعد الإعاقة لبرنامج العمل الجماعي لسلا يوم السبت 5 مارس 2022 بالنادي العلمي لجمعية أبي رقراق . بطانة . ابتداء من الساعة 10 صباحا.

الهدف العام للقاء التشاوري

الإسهام في مساعدة مجلس الجماعة الحضرية لمدينة سلا في التعرّف على مجالات تضمين بعد الاعاقة لمخطط العمل الجماعي وتحديد الحلول الممكنة لمختلف اشكالات الاعاقة بالمدينة.

الاهداف الخاصة للقاء التشاوري

- تدقيق مشاريع المداخل القابلة للإنجاز على امتداد خمس سنوات المقبلة.
- التوافق على المشاريع ذات الأولوية في الدمج في برنامج عمل الجماعة.
- وضع المقترح النهائي بالمشاريع المقدم للجنة اعداد مخطط عمل الجماعي لادراجها بالمخطط.

مجريات اللقاء:

استهل اللقاء بكلمة للسيد: عبد الرحمان المودني سرد فيها سياق اللقاء والأهداف المتوخاة من مخرجاته، ودعا الحاضرين إلى عدم التردد في إبداء ملاحظاتهم بعدها قدم جدول أعمال اللقاء وفقراته والهدف من كل

فقرة، ثم تقدم بالشكر للسيدات والسادة:

- السيد: ابراهيم زروقي والسيد موحا تموس ممثلين عن وزارة التضامن الإدماج الاجتماعي والأسرة.
- السيدتين حياة اباها وأمل الغفلاوي عن مؤسسة التعاون الوطني
- السيد هشام العثماني ممثل عن المركز الوطني محمد السادس للمعاقين

وقد تناولت مداخلة السيد: ابرهيم الزروقي عن وزارة عن وزارة التضامن الإدماج الاجتماعي والأسرة السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة: مرجعياتها، رافعاتها ومقاربات تنزيلها ومن ضمنها المقاربة المجالية.

كما قدم بعض المقترحات العملية التي يمكن لمجلس الجماعة إدراجها في برنامج العمل الجماعي

في حين تحدث السيد تموس موحا ممثلا عن نفس الوزارة عن اتفاقية الشراكة بين الجماعة الحضرية لسلا والوزارة بخصوص الولوجيات ضمن البرنامج الوطني للوزارة، ودعا إلى معاودة تفعيلها في أقرب الآجال.

السيدة : حياة اباها ممثلة التعاون الوطني والسيد هشان العثماني ممثل المركز الوطني محمد السادس للمعاقين طلب منهما بحكم البعد المحلي لاشتغالهم تقديم رؤيتهما وتوصياتهما حول:

* البنية التحتية التأهيلية للأشخاص في وضعية إعاقة من حيث:

- الطاقة الاستيعابية
- التوزيع الجغرافي
- إجراءات الولوج للخدمات

كما طلب منهما تقديم مقترح في معالجة الثغرات التي يرونها في هذا الصدد

في مداخلتها تطرقت السيدة حياة لإشكالية مهمة تتمثل في أن أغلب الجمعيات العاملة في مجال التربية والخدمات شبه الطبية تعمل في مقرات هي بنايات سكنية تكتريها ويكون أغليها غير مستجيب لمعايير قانو 65 / 15مما يصعب من شراكاتها، وسيعرقل مستقبلا أكثر فأكثر امتثالها للقانون المنظم للمجال، ودعت إلى دعم الجمعيات بوضع مباني ملائمة لمهامها رهن اشارتها بغية تجويد أدائها وجعله مستجيبا للمعايير الوطنية المعمول بها، كما أشارت إلى ما يشوب التوزيع الجغرافي لهذه الجمعيات بالمدينة من عدم توازن التوزيع. ففيما

تتواجد بمركز المدينة عدة جمعيات تشكو الأحياء المحيطة من نقص في هذه الجمعيات ممَّا يطرح إشكالية التنقل اليومي للراغبين في الاستفادة من الخدمات التربوية وشبه الطبية التي تقدمها الجمعيات، مشيرة أيضا إلى ارتفاع الطلب قياسا بالعرض، الأمر الذي يجعل الفجوة بينهما تتسع سنة بعد أخرى ويجعل شريحة كبيرة خارج التغطية في هذا الصدد.

كما أن اشكاليات صعوبة التنقل للأطفال والأسر من أحياء معينة يفاقم من الهدر والانقطاع عن تلقي هذه الخدمات... – وتشير المتحدثة – ما يجعلنا نهدر الإمكانات والاعتمادات المخصصة لهذه الخدمات.

ثم أشارت إلى أن صعوبة الإجراءات في مجال الاستفادة من صندوق التماسك الاجتماعي في واقع الأمر مقنن بدفاتر المساطر، مما يستوجب الترافع على تبسيطه أكثر دون المساس بما يضمن جودة الخدمات أيضا.

فيما وقف السيد هشام العثماني – ممثل المركز الوطني محمد السادس للمعاقين – في مداخلته، على إشكالية ضعف العرض أمام الطلب المتزايد، وذكر بالخدمات التي يوفرها المركز مشيرا إلى أن إجراءات الولوج لخدمات المركز قد روعي فيها تبسيط المساطر وأعطى على سبيل المثال البديل الذي وضعه المركز لتفادي إشكالية « نظام الراميد «، والمتمثل في الصلاحيات الممنوحة للمساعدات الاجتماعية وديناميةأبحاثِهن الميدانية التي مكنت من الالتفاف حول الإشكالات التي أحدثها «نظام راميد» من خلال اعتماد آلية البحث الاجتماعي

الميداني والزيارات المنزلية.

كما تطرق لإشكاليات التنقل التي تحرم العديد من محتاجي خدمات المركز من الوصول إليه، واقترح بحث صيغ شراكات بين المجتمع المدني (الجمعيات) والجماعة الحضرية لسلا، يمكن من خلالها توفير النقل لهذه الفئات.

وأشار في الختام إلى أن مقرات المركز تضل مفتوحة أمام التظاهرة الثقافية التوعوية والعلمية للجمعيات.

بعد هذه العروض تدخل المعقبون الثلاث وهم على التوالي:

- السيدة: فاتحة الاوسي
- السيد: محمد الزعيم نيابة عن السيد عبد اللطيف الهيضوري
- السيد: مصطفى القصباوي

وتحدثت السيدة الاوسي عن أهمية المرافقة الاجتماعية والنفسية للأسر من خلال وحدات للقرب كما دعت إلى تبسيط إجراءات تتبع الأشخاص في وضعية إعاقة من الناحية الطبية وشبه الطبية، حيث يتخلى العديد من الأسر عن هذه المتابعة بسبب تعقد الإجراءات.

كما دعت إلى تعزيز البنية التحتية التأهيلية بالمدينة من خلال وحدات قرب للتدخل المبكر والمرافقة تتوفر على فرق متعددة الاختصاصات.

فيما تكلم السيد محمد الزعيم عن تجربة المدينة في مجال السعي لجعلها مدينة ولوج وتجربة جمعية مسار للتنمية الدامجة التي تشتغل على هذا الموضوع منذ سنوات، ودعا إلى تتبع تنفيذ مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادقت عليها بلادنا، خاصة في مجال الإدماج الاقتصادي، ولزوم تضمن بُعد الإعاقة في البرامج الحكومية في هذا المجال، وأعطى برنامج أوراش كمثال. كما دعا إلى ضرورة تواجد أشخاص في وضعية إعاقة ومشاركتهم للهيئات المانحة لرخص البناء لضمان أخذها لمعايير الولوجيات في الحسبان في كافة المرافق العمومية بالمدينة، من جهة أخرى أبرز التحديات التي أمام الجميع بهذا الصدد وضرورة تضافر الجهود وتوحيد تدخلات مختلف الأطراف.

أما السيد مصطفى القصباوي

فقد أشار في بداية تعقيبه إلى أن الحديث عن الولوجيات يجب أن يتم بمفهومها الشامل، وتكلم عن معاناة

الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية بهذا الصدد وضرورة إيجاد حلول عملية لتنقلاتهم، ليضيف بعد ذلك أن الأطفال واليافعين في وضعية إعاقة بالمدينة يبقى مجملهم خارج سياق عمل الجمعيات الثقافية والترفيهية، مؤكدا أن الحياة الثقافية والفنية والترفيهية ليست ترفا، بل هي في صميم الحق في المشاركة الفعالة والمنصفة للأشخاص في وضعية إعاقة في مختلف أوجه الحياة أسوة ببقية أفراد المجتمع، ودعا إلى تعزيز شراكات الجمعيات المعنية بالمدينة مع مجلس الجماعة في مبادرات لفائدة هذه الفئة من الطفولة والشباب بالمدينة.

وبعد مداخلات المعقبين الثلاث منحت الكلمة لممثلي مختلف أصناف الإعاقة للحديث عن الأولويات الثلاث التي يمكن إدراجها في مخطط عمل الجماعة للسنوات الثلاث الأولى منه، وهم على التوالي :

السيدة : سميرة الغريب عن إعاقة صعوبات التعلم.

السيدة: نفيسة الدنادني عن إعاقة اضطراب التوحد.

السيد: الصديق السملالي عن إعاقة الشلل الدماغي.

السيد: محمد البوشيخي عن الإعاقة السمعية.

والسيد: محمد وهيب عن الإعاقة الحركية.

السيد: مصطفى القصباوي عن الإعاقة البصرية.

في تدخلها السيدة نفيسة الدنادني تحدثت عن ظاهرة انتشار اضطراب التوحد في العالم وأبرزت ضرورة:

- اعتماد استراتيجية عاجلة خاصة في مجال التشخيص المبكر.
- التتبع متعدد الأبعاد : الطبي، الغذائي، التربوي...
- إنشاء أندية للتنشئة الاجتماعية لذوي اضطراب التوحد.
- لزوم تواجد وحدات للمراجع والموارد، من دلائل وكتب مبسطة تساعد الأسر في التعرف على التوحد وتمنحهم ثقافة التعامل السليم معه، بشكل علمي يجنبهم التيه بين الآراء غير العلمية.
- توفير تكوين مجاني للأسر نظرا للتكلفة العالية للتكوينات المعمول بها حاليا والتي تقصي الأسر ذات الدخل المحدود والمعوزة.

أما السيد: محمد البوشيخي

فقد اشار أن الإعاقة السمعية بالمدينة تستوجب مبادرات استدراكية عاجلة لهذه الفئة.

حيث تشتغل جمعية وحيدة بالمدينة مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، وتكلم عن حجم الطلبات الموضوعة لدى الجمعية للاستفادة من خدماتها، والذي يتجاوز 450 طلب، فيما هي تستطيع بالكاد الاشتغال مع 153 منهم، لتضل البقية كلها خارج أي خدمات أو مواكبة، ودعا إلى لزوم إنشاء وحدة مختصة للتأهيل التربوي المهني والمرافقة للإدماج في الحياة الاقتصادية، بما يضمن العيش الكريم لهذه الفئة التي بإمكانها الإسهام في التنمية المحلية بشكل كبير، وعرج هو الآخر على معضلة التنقل بين أحياء المدينة ووحدات خدمات الجمعية، وضعف الطاقة الاستيعابية لوسيلة النقل الوحيدة التي تتوفر عليها الجمعية لحد الساعة، إضافة إلى الحاجة إلى الأطر المكونة وضمان استقرارها من حيث الأجر والتغطية الاجتماعية، ليخلص إلى أن الأولوية فيما يخص تأهيل وإدماج الأشخاص في وضعية الإعاقة السميعة يمكن إجمالها في :

- توفير البنية التحتية للتأهيل من خلال إنشاء وحدة مختصة للتأهيل التربوي المهني والمرافقة للإدماج في الحياة الاقتصادية.
- إنجاز مبادرات لإنعاش تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة سمعية.

- توفير أطر مكونة في المجال والإسهام في تكاليف تعويضاتها.

السيدة: سميرة الغريب

عرفت في مداخلتها بصعوبات التعلم وكونها إعاقة خفية تعاني منها نسبة كبيرة من الأطفال، يكونون عرضة للهدر المدرسي بسبب هذه الصعوبات، كما أنها قد تؤدي إلى مظاهر اجتماعية سلبية، ودعت في الأخير إلى :

- ادماج اختبارات صعوبات التعلم في البرامج المخصصة لمحاربة الهدر المدرسي.
- كما طالبت بتكثيف حملات التوعية وللتحسيس بهذه الإعاقة في أوساط المنظومة التربوية والأسر والمجتمع.
- ضرورة تكوين أطر المنظومة التربوية حول هذه الإعاقة وطرق اكتشافها.

أما السيد محمد وهيب فقد ركز في مداخلته على:

- ضرورة توفر الإرادة السياسية للعمل على قضايا الإعاقة بالمدينة، ابتداء من لزوم جعل مقر الجماعة ولوجيا نظرا للوضعية الاعتبارية والرمزية.
- تعزيز البنية التحتية التأهيلية للأشخاص في وضعية إعاقة.
- جعل كافة البرامج الإنمائية بالجماعة مستحضِرة لحقوقهم في المشاركة في مختلف أوجه الحياة العامة.

أما السيد الصديق السملالي، عن إعاقة الشلل الدماغي، فقد دعا إلى:

- الترافع على مقاربة القرب في الخدمات وتعزيز المقاربة المجالية للإعاقة والعمل على تحقيق عدالة مجالية للأحياء المدينة.
- تيسير وصول الأشخاص في وضعية إعاقة إلى أماكن القرار في القضايا التي تهمهم.
- ضرورة العمل من الناحية القانونية على حل إشكالية الأهلية القانونية والبدائل المستندة لمرافقة ذوي الإعاقة الذهنية في ممارسة حقوقهم وتعزيز استقلاليتهم إلى أقصى حد ممكن.

أما السيد القصباوي فقد أشار إلى أولويات ثلاث هي:

- ضمان مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة الثقافية بالمدينة وتوفير دعم خاص بذلك.
- تجهيز القاعات الرياضية وجعل فضاءاتها وخدماتها دامجة للرياضيين بالمدينة الذين حققوا إنجازات هامة على الصعيد الوطني.

- ضرورة المحافظة على التظاهرات الدامجة التي عرفت بها المدينة، مع الدعوة إلى تفعيلها بعد أزمة كورونا.

وبعد ذلك فتح نقاش مع المشاركات والمشاركين من الحضور الذين تطرقوا في نقاشاتهم إلى نقاط بعينها وردت في مداخلات وتعقيبات السيدات والسادة المشاركين في العروض عن كل صنف من الإعاقة.

وعقب السيد: ابراهيم الزروقي ممثل الوزارة على نقاط وردت في بعض المداخلات من قبيل إصدار بطاقة المعاق ودفتر مساطر تشجيع تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة في إطار صندوق التماسك الاجتماعي.

ليختم السيد: مصطفى زهرور – عن الجماعة الحضرية لسلا – اللقاء مذكرا بأن هناك منتدى رقمي بالموازاة مع منتديات القرب التي ستنظم خلال هذا الشهر حيث يمكن للساكنة أن يساهموا بمقترحاتهم من خلال المنتدى الرقمي على الأنترنيت، وذكر أن كافة الاقتراحات مرحب بها وسيعمل على جعلها روافد تغني أشغال لجنة القيادة المكلفة بصياغة برنامج عمل الجماعة.

المحور الخامس:

واقع الثقافة بجماعة سلا

أرضية المحور

مثلت مدينة سلا على مرّ العصور مركزا ثقافيا مهما، وذلك من خلال ما اشتهرت به من تراث ثقافي مادي وآثار معمارية ومواقع تاريخية ... وكذا من خلال دورها في إغناء الصناعات والحرف التقليدية، حيث ساهم أبناء مدينة سلا في تطوير عدد منها والارتقاء بفنها وجماليتها، كصناعة الحصير والخزف والحجر وسواها ... وقد تأتى لها ذلك بسبب المواد الأولية التي كانت تتوفر عليها والتي كانت تصدرها إلى الخارج من خلال موانئها، حتى أن المؤرخ الإسباني «مرمول كربخال» قال عن سلا: « كانت الميناء الأكثر غنى ويسرا لمملكة فاس، وكان تجار مدينة جنوه والبندقية يشترون من مدينة سلا الأصواف والجلود والثياب والزرابي والعاج».

أما على مستوى الإنتاج الإبداعي والفني والأدبي فقد قدمت المدينة قديما وحاضرا عددا من الوجوه والشخصيات التي أسهمت في تنمية الحركة الثقافية والفنية والإعلامية، هذا علاوة على إسهامها المبكر في تأسيس الحركة الجمعوية المغربية وإحداث النوادي الأدبية والمدارس التعليمية الموجهة للنهوض باللغة العربية والثقافة الإسلامية، وهو ما بوأ مدينة سلا مكانة أساسية في المشهد التربوي والتعليمي والفني.

وبخصوص دينامية المدينة على مستوى الاحتفالات والمهرجانات الدينية والثقافية والفنية فيمكن الإشارة إلى موكب الشموع، الذي كان له دور بالغ ليس في تطوير صناعة المجسمات المزخرفة بالشمع، التي تأخذ أشكال مآذن وقبب حسب شكل المعمار الإسلامي، فقد ساهم هذا الاحتفال الديني والفني في تثمين وتقديم أنماط موسيقية صوفية عيساوة، حمادشة، كناوة خلال استعراضاته...وكذا العناية ببعض الطقوس الثقافية الأخرى؛ كما شهدت المدينة منذ الاستقلال إلى اليوم عددا من المهرجانات الثقافية والفنية والأدبية والتراثية التي نظمتها الجمعيات المتواجدة بالمدينة، والتي حرص بعضها على الاستمرارية، فيما اضطرت بعض هذه المهرجانات إلى التوقف بسبب انعدام الدعم المالي واللوجيستيكي أوغيره.

إن البرنامج التشاوري إذ يستحضر كل هذا التاريخ الثقافي والفني الممتد في الزمان فليس من أجل التأسي عليه أو البكاء على أطلاله، بل من أجل استلهامه وتمثله وجعله مدخلا لإقرار حياة ثقافية داخل مدينة سلا، يتاح فيها لكل مقاطعاتها وساكنتها الاستفادة من ميراث الثقافة والفنون والاستمتاع بما توفره من خبرات وتجارب، تبعث على الحلم والدهشة وترفع من منسوب المواطنة وتغدي قيم الخير والتعدد والاختلاف، وتدفع الأطفال والشباب إلى التشبث بالقيم الأصيلة التي اشتهرت بها المدينة، وذلك من خلال بوابة الثقافة والفنون دون انغلاق على الذات بل في انفتاح على محيطها وزمانها الراهن المتسم بأوضاع اجتماعية واقتصادية جديدة.

ولأجل الوصول لهذه الغاية فإن هذه الورشة مدعوة للتفكير في:

وضع تشخيص لأوضاع الثقافة اليوم بمدينة سلا وهو موضوع لقاء 9 مارس 2022، حيث سيتعين علينا رصد واقع هذه الممارسة على مستوى وضعيات عدة:

– وضعية الفضاء العام للمدينة ودوره في الدينامية الثقافية العمران، الساحات، الفضاءات الخضراء ...

– وضعية فضاءات العروض الثقافية، دُور الثقافة، دُور الشباب، مسرح، قاعات العرض السينمائي، قاعات عرض الفنون التشكيلية ...

– وضعية التراث الثقافي المادي، أسوار، أبراج، حصون، مآثر، دور تقليدية ...

– وضعية بنيات الصناعة التقليدية بالمدينة، دُور النشر، مؤسسات الإنتاج ...

– وضعية الفاعل الثقافي، دور القطاع الحكومي الوصي على الثقافة، دور الهيئات المنتخبة، دور القطاع الخاص، دور الفاعل المدني، أفراد ومؤسسات ...

– وضعية التمويل

– وضعية الشراكة والتشبيك

– وضعية التلقي والترويج واستهلاك المنتوج الثقافي

– وضعية التكوين في المجال الثقافي والفني، معاهد الموسيقى، مدارس الحرف التقليدية، وضعية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية والتراثية

إن رصد هذه الأوضاع لا يعفي هذه الورشة من مساءلة ممكنة بين الثقافة وباقي القطاعات الأخرى التي تتقاطع معها، وتؤثر وتتأثر بها كقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والسياحة والصناعة التقليدية ... وغيرها.

هذا وتبعا للتشخيص الذي ستعتمده الورشة خلال هذا اللقاء سنعمل في اللقاء الثاني من أشغالها أبريل 2022 على اعتماد جملة من الاقتراحات والبدائل التي ستشكل الإطار العام للمبادرات التي ستعتمدها جماعة سلا في المجال الثقافي، وذلك ليس لاستعادة دور هذه المدينة وماضيها في المجال الثقافي والفني فحسب بل وتجديد هذا الدور وملاءمته مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة، التي مسّت مختلف مناحي الحياة وأرخت بظلالها على وضعية تلقي الفنون والثقافة في مجتمعنا المغربي.

قائمة المساهمين في تأطير اللقاء التشاوري

مسير اللقاء

السيد مراد القادري

المتدخلون :

- **الأستاذ محسين باهدي**
- **الأستاذ عادل السمار**

المعقبون:

- **الاستاذ محمد موسي**
- **الاستاذ محمد السعدي**
- **الأستاذ فؤاد الضو**
- **الأستاذ عبد الكبير الركاكنة**

التقرير العام للمحور

في إطار إعداد برنامج عمل جماعة سلا للفترة الممتدة من 2022-2027 ، عقد لقاء دراسي بالنادي العلمي لجمعية أبي رقراق بسلا يوم 09 مارس 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال وخصص للتشخيص التشاوري للحقل الثقافي بالمدينة.

وترأس اللقاء الأستاذ مراد القادري حيث أخبر المشاركين من مختلف الفعاليات المهتمة بالحقل الثقافي بأن اللقاء سيخصص للوضع الثقافي بسلا ورصده في مختلف أوجهه وتعبيراته، في حين أنه ستُخصص جلسة ثانية خلال شهر أبريل، لوضع التوصيات في هذا المجال، هذه التوصيات التي ستكون عناصر برنامج عمل سلا خلال المرحلة الانتدابية للجماعة 2022-2027.

بعد ذلك تناول الكلمة السيد ناصر بنحميدوش منسق القطب الاجتماعي، حيث أشار إلى أن اللقاء يخص محور الثقافة كجزء من المنتدى الاجتماعي في إطار إعداد برنامج عمل جماعة سلا، وقد دأبت الجماعة على إسناد هذا العمل إلى مكتب للدراسات لكن هذا المجلس اعتمد المقاربة التشاركية حيث سيحضّر البرنامج من طرف الجماعة بالتشاور مع مختلف الفاعلين المدنيين والعموميين من أجل التشخيص، على أساس أن يخصص لقاء آخر لوضع تصور للعمل، ولن نكتفي بما للجماعات من اختصاصات بل أيضا فتح آفاق التصورات والاقتراحات للترافع باسم الجماعة لدى القطاعات العمومية وشبه العمومية لتطوير مدينتنا وتمكينها من الاستفادة من البرامج الوطنية.

بعد ذلك أخذ الكلمة الأستاذ مراد القادري وأشار إلى أن الجميع مدعو للمشاركة والمساهمة، كل في مجال عمله لتشخيص أوضاع الثقافة بسلا، خاصة وأن هذه المدينة كانت دوما مركزا ثقافيا مهما لما تزخر به من تراث ثقافي مادي ومن صناعات حرفية تقليدية، كما أن سلا على مستوى الإبداع الفني والأدبي كانت دائما حاضرة وفاعلة في تنمية الحركة الثقافية والفنية، دون أن ننسى دورها في مجال المهرجانات حيث بقي موسم الشموع يعطي لهذه المدينة تميزها زخرفيا ودينيا بالإضافة إلى الطابع الصوفي، وعليه فإن وضع تصور للعمل الثقافي في سلا يتطلب تظافر الجهود من طرف جميع الفاعلين، من وزارة وصية ومنتخبين وفعاليات المجتمع المدني للقيام بتشخيص دقيق، وفي 27 أبريل 2022 سنقوم بوضع المقترحات والاحتياجات في شكل توصيات

الأستاذ محسين باهدي:

تتميز الثقافة بخصوصية دورها في تحريك وتوجيه وتطوير المجتمع... فهي الرافعة الرافدة والمحركة والموجهة

والمنظمة لإنتاج وإعادة إنتاج الحياة المادية والفكرية في المجتمع عن طريق التنمية البشرية... وأهميتها تكمن في استخدام تحريكها وتوجيهها وتنظيمها على الطريق الصحيح في توجيهها الثقافي الإنساني العام.

فالثقافة تكوين إنساني تنويري يتجدد ويجدد الحياة في التنوع والتلون الإنساني .. وهي المطاف الأوسع والأشمل والأعمق في التاريخ لتراث البشرية .. من واقع أن الثقافة في جوهرها الإنساني متنفس فكري وأيديولوجي إلى جانب الضعفاء والمهمشين ... ونصير أمل واستجلاء وعي خلاصهم.

ولا يمكن الحديث عن الثقافة دون توشيجها بالمثقفين الذين هم بُناتها وحماتها ومفجرو قِيَمها الإبداعية ورافعو أعلامها الإنسانية.

تعريف الثقافة في علم الإجتماع:

هي مجموعة العادات والتقاليد التي يكتسبها الإنسان ضمن مجتمعٍ يعيش فيه، بأنَّها عبارة عن مجموعة من القوانين التي تحكم الفرد بالإضافة إلى الفنون والأخلاق السّائدة في هذا المجتمع.

تعريف الثقافة العامة: على ماذا تدل الثقافة بمعناها العام؟

هي تلك العادات والتَّقاليد التي تَشيع في مجتمعٍ ما، بالإضافة إلى الأفكار السّائدة في ذالك المجتمع والتي يتآلف عليها أفراده، ومن الأمور التي يشملها هذا النّوع من الثقافة هي اللغة والدِّين وطرق التَّفكير.

فالثقافة والإنسان متلازمان، مثل العلاقة الوطيدة بين الطبيعة والثقافة، فإن الثقافة هي مقياس كل ماهو موجود ومشترك بين الناس.

تصنيفات الثقافة:

المكونات المادية: أو ما يطلق عليه القطاع المادي للثقافة (الأدوات، الأثاث والملابس والمباني ووسائل النقل).

المكونات الإجتماعية: أو ما يطلق عليه القطاع الاجتماعي للثقافة وأيضا البناء الاجتماعي، إذ يشمل مفهوم المجتمع جانبين أساسيين وهما: البناء الاجتماعي الذي تمثله العلاقات الاجتماعية المنظمة الثابتة نسبيا بين أفراد المجتمع، والجانب الثقافي الممثَّل في أسس تلك العلاقات والقواعد عليها.

المكونات الفكرية: أو ما يطلق عليه القطاع الفكري للثقافة (اللغة، والفن، والدين، والعلم، والعادات والتقاليد).

من هذا المنطلق فالممارسة الجمعوية تعد إحدى مستويات الفعل الثقافي التي تجسد هذه العلاقة، بالنظر لرغبة الجماعة في التعاون وتحقيق التكامل وتجميع القدرات الفردية وتحويلها إلى قوة جماعية لإشباع رغبات مشتركة قد تكون ذات منطلقات نفسية وثقافية، وقد تتحكم فيها عوامل لاشعورية ورمزية، كما – أن الممارسة الجمعوية – تعبير عن تفاعلات وتناقضات مجتمعية، ونتاج لصراعات تتغذى باستمرار من العلاقات اليومية في أوساط وشرائح مختلفة وجماعات من الأشخاص، غالبا ما يكون لنشاطهم طابع تطوعي، يسعون من خلاله إلى تحقيق أهداف وغايات معلنة أحيانا، وغير معبَّر عنها أحيانا أخرى؛ وقد كانت أيضاً – رافدا من روافد النضال الوطني والجماهيري ذي الأبعاد السياسية والفكرية والتاريخية.

هذا ودون أن ننسى الشروط الجديدة للتواصل الثقافي والإعلامي. إذ أصبحت هناك إشكالات تطرح بخصوص قضايا الهيمنة الثقافية، وتنميط أدوات الإستهلاك، والتحكم في قنوات وآليات الترويج الثقافي، فالوسائط السابقة أصبحت تَعرف تفكُّكا وتلاشيا تدريجيا، في مقابل اتساع مهول في الوسائط الجديدة السمعية / البصرية في الفضاءات الخاصة والعامة. وهو وضع يؤشر على تحول جوهري في منظومات التواصل والتلقي والقراءة والإنتاج. مع ما يستتبع ذلك من تحول في التمثلات والقيم والسلوك والمعارف ... فالثقافة الإستهلاكية أصبحت أكثر انتشارا وتجدرا، وتسليع الثقافة أصبح واقعا مريرا، بسبب إكساب السوق قوة سياسية ورمزية مسنودة بدلالات اجتماعية عبر– وطنية، تضفي على الفردانية سلطة قيمية تتجاوز الحدود، وأضحت الشعوب والنخب تبحث عن شروط ومواصفات لتأكيد الخصوصية الثقافية، باعتبارها شرطا أساسيا في عملية التعايش الحضاري والحوار الثقافي، في مقابل حضور قوي لمفاهيم جديدة من قبيل «المجتمع المدني « و»الثقافة المواطنة « و»ثقافة القرب « و»الثقافة التشاركية « و»الثقافة التضامنية» إن التحول الذي حصل على مستوى المشهد الثقافي يتساوق مع تحول هام في التصورات الثقافية للنخب والممارسات والممارسين، ناهيك عما أفرزته العولمة من تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة في أنماط الفكر والسلوك والتلقي. مما نجم عنه تحول في بنية القيم والمفاهيم الناظمة للحقل الثقافي.

فارتباطا بموضوع لقائنا التشاوري يبقى من الضروري معرفة إختصاصات الجماعات الترابية في هذا المجال من خلال القانون التنظيمي للجماعات الترابية 113.14 في المادة 87 من الباب الثالث، يندرج ضمن الاختصاصات المشتركة بينها وبين قطاعات ومؤسسات الدولة يقرر المجلس الجماعي أو يساهم في إنجاز وصيانة وتدبير التجهيزات الاجتماعية والثقافية والرياضية كالسينما والمراكز الاجتماعية للإيواء ودور الشباب والمراكز النسوية ودور العمل الخيري ومأوى العجزة وقاعات الأفراح والمنتزهات ومراكز الترفيه المركبات الثقافية

والمكتبات الجماعية والمتاحف والمسارح والمعاهد الفنية والموسيقية وحضانة ورياض الأطفال، والمركبات الرياضية والميادين والملاعب الرياضية والقاعات المغطاة والمعاهد الرياضية والمسابح وملاعب سباق الدراجات والخيل... يقوم بكل أعمال المساعدة والدعم والتضامن وكل عمل ذي طابع إنساني أو إحساني، ولهذه الغاية يبرم شراكة مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني.

يساهم في إنجاز برنامج المساعدة والدعم والإدماج الاجتماعي للأشخاص المعاقين وكل الفئات التي توجد في وضع صعب، يساهم في الحفاظ على خصوصيات التراث الثقافي المحلي وإنعاشها.

واقع البنيات الثقافية بالمدينة عنوانها ...الضعف والمحدودية

إن أي مواطن (ة) من مدينة سلا يمكنه(ها) التعرف على الفضاءات والبنايات الثقافية أو الفنية التي تظل لا تواكب التطور السكاني للمدينة ولا تتجاوب مع حاجياتهم ولا تشجع على العمل الثقافي.

البنيات المتوفرة بمقاطعة المريسة

- قاعة الجماعة بباب بوحاجة، المركب الثقافي سعيد حجي (مغلق)، المركب السوسيو رياضي (مركز اجتماعي

للقرب للأطفال في وضعية صعبة)، خزانتا الصبيحي وحجي.

- هناك مشاريع ثقافية مبرمجة في مشروع تأهيل المدينة العتيقة.

البنيات المتوفرة بمقاطعة تابريكت

دار الشباب تابريكت، دار الشباب الفروكي، مركز الكفاءات حي الرحمة، دار الحي الزلاقة، دار التشاور، المركب الثقافي هوليود، مركز التنشيط الثقافي والفني (قيد الإحداث)

البنيات المتوفرة بمقاطعة بطانة

قاعة الجماعة (في حاجة للتحديث)، الخزانة الوسائطية (طور الانجاز)، دار الشباب بطانة وحي السلام، مركز الكفاءات للشباب، معهد الموسيقى التابع لوزارات الثقافة.

البنيات المتوفرة بمقاطعة العيايدة

دار الشباب، مركز أبي حنيفة التربوي، القاعة الكبرى لمقاطعة العيايدة.

البنيات المتوفرة بمقاطعة احصين

المركب التربوي الثقافي، القاعة الكبرى للمقاطعة، دار المواطن، دار الثقافة سلا الجديدة (الوحيدة بسلا التابعة لوزارة الثقافة)

الملاحظات المسجلة:

- الملاحظ عدم تثمين الفضاءات التاريخية للمدينة للعمل الثقافي (الأبراج، قصبة كناوة، الأبواب، المدرسة المرينية...)
- تعدّد المتدخلين في تدبير الفضاءات بالرغم من محدوديتها وتفتُّتها (جمعيات، قطاع الثقافة والشباب، الجامعة) .
- ضعف ومحدودية أداء جماعة سلا وعدم وجود عدالة مجالية.
- بنايتان أضيفتا في عهد المجلسين السابقين– 12 سنة (المكتبة الوسائطية، المركب الثقافي سعيد حجي لازال مغلقا).
- غياب إرادة حقيقية للدعم أو الإحداث أو الترافع على البنايات الثقافية بالمدينة من مدبّري الشأن المحلي والعام (وزارة الثقافة)

ما مساهمة مؤسسة سلا للثقافة والفنون في الفعل الثقافي بسلا؟

في اواخر سنة 2014 تم تأسيس مؤسسة سلا للثقافة والفنون بمبادرة ودعم من جماعة سلا، بغاية المساهمة في تحقيق تنمية دائمة لفائدة الفرد والساكنة والمجال، وتنفيذ وتقييم السياسات الثقافية، وإبراز الأوجه المشرقة للمدينة على المستويات الجهوية والوطنية والدولية، وإنعاش صورتها كقطب ثقافي وفني من خلال التعريف بتراثها ورجالاتها من مفكرين ومثقفين ومبدعين، المساهمة في التكوين الثقافي والفني، وتنمية المواهب لدى الناشئة، وتقوية العرض الثقافي، وتقوية جمالية الفضاءات العمومية، وتدبير مؤسسات ثقافية وفنية ومواقع وبنايات تاريخية.

السؤال المطروح هل هذه المؤسسة كحركة مدنية ساهمت بالفعل في التنمية ؟ وهل جماعة سلا جسَّدت فيها رؤيتها للعمل الثقافي بسلا بنظرة شمولية لمجال المدينة.

حركية وديناميةمتفاوتة للفاعل الجمعوي في الشأن الثقافي:

إن المتتبع لمبادرات الفعل الثقافي بالمدينة يلمس التفاوت الملحوظ بين مختلف الجمعيات الفاعلة في الشأن الثقافي بين:

- جمعيات نخبوية ثقافية لها مساهمات قيمية ولكن محدودة المجال (جمعية أبي رقراق، سلا المستقبل، مؤسسات أبي بكر القادري، عبدالرحيم بوعبيد، الفقيه التطواني، جمعية ادريس بن المامون للبحث في فن الملحون ...) ترتكز على التراث اللامادي والتاريخي للمدينة، لكنه يظل حبيس أسوار المدينة ولا أثر له على ساكنة المدينة خارج الأسوار.
- جمعيات أخرى للقرب متعددة ومتنوعة بمختلف مقاطعات مدينة سلا، تدرج الشأن الثقافي ضمن اهتماماتها وتقدم أعمالا وبرامجا (التنشيط الثقافي / السوسيو ثقافي) وفق إمكانياتها وهي متنوعة، وهذا الاختلاف هو شيء طبيعي للعديد من الاعتبارات نذكر منها، ضعف الدعم المالي، قلة الفضاءات، تأثيرات مواقع التواصل الاجتماعي، منظومة التعليم التي لا تشجع الفعل الثقافي ...

وأمام كل هذا يسرني أن أتقدم بالمقترحات التالية من أجل النهوض بالشأن الثقافي بسلا:

المقترح الأول: دعوة القطاع الخاص إلى المشاركة في النهوض بالشأن الثقافي المحلي وتنشيط الحياة الثقافية، والمساهمة في التوعية والتحسيس، لأن دوره ينحصر فقط في الفعل الاقتصادي المحض.

المقترح الثاني: الترافع لدى المؤسسات الرسمية المعنية بالشأن الثقافي المحلي لدعم التنمية الثقافية بالمدينة.

المقترح الثالث: بلورة خطة عمل قصيرة ومتوسطة المدى للنهوض بالشأن الثقافي المحلي، بشراكة جماعية وشراكات ثنائية أو ثلاثية مع الجهات المعنية، لتقوية الحركة الثقافية داخل الجماعات الترابية، في مجالات متعددة ومتنوعة.

المقترح الخامس: تثمين الفضاءات التاريخية للمدينة للعمل الثقافي (الأبراج، قصبة كناوة، الأبواب، المدرسة

المرينية...) وتقوية الاهتمام بحماية وصيانة التراث الثقافي، وإحياء ذاكرة المدينة وهويتها الثقافية، من أجل ربط ساكنة مدينة سلا الكبرى بتاريخها، أي تعزيز الانتماء.

المقترح السادس: الترافع على إحداث منشآت ثقافية وفنية جديدة تتماشى مع التطور الديمغرافي للمدينة وانتظارات ومطالب الفاعلين، وحسن التدبير والتسيير للمرافق القائمة وإنعاش التنشيط الثقافي والفني، وإشراك المجتمع المدني في التخطيط والبرمجة للفعل الثقافي المحلي.

ذ عادل السمار عن الحركة السينمائية بسلا

بعد شكره لجماعة سلا على هاته المبادرة وشكر الحضور على التفاعل حدّد إطار تدخله حول موضوع القاعات السينمائية، بحيث عندما نتحدث عن القاعات السينمائية مباشرة نطرح السؤال: لماذا تغلق القاعات؟

هناك من يقول بأن القنوات الفضائية والفيديو والقرصنة... وأنا في نظري هاته أعذار فارغة لأننا عندما نقارن بالأرقام، في فرنسا انجلترا والصين نجد أن عدد المرتادين لدور السينما دائما في تزايد.

نحن علينا أن نعترف أن لنا ضعفا مهنيا في تدبير هاته القاعات. إذ مع السنين تغيرت عادات المجتمع في حين أن المنتوج السينمائي لم يواكب هذا التغيير أو هذا التطور.

فالقاعات عندنا لم تخرج عن هذا الاطار، فسلا خالية من قاعات سينمائية في حين أن السينما ظاهرة حضارية مدنية.

القاعات الحالية: الداوليز بنيت على أساس أنها مركب ثقافي وتحولت إلى فندق في حين أنها استفادت من إعفاءات. هوليود أيضا استفادت من إعفاءات. المشكل ليس ماديا بقدر ما هو تدبيري وتنشيطي، فالقاعات السينمائية ليست هي الحيطان بل إن مثلث البرمجة والتنشيط والتواصل هو الذي يعطي للقاعة مفهومها الحقيقي. فالقاعات تسيَّر من طرف إدارات ولكن لإعطائها الحياة يجب أن تُسنَد مهمة التسيير لأناس يعرفون معنى البرمجة والتواصل. فهوليود تنظم نشاطا واحدا في السنة هو سينما المرأة؛ ثم لابد من الإشارة إلى أن إصلاح القاعات وتنشيطها يعطي الحياة لمحيطها أيضا. سينما الملكي كان دائما لها وجود حي. لذلك يجب إعادة الاعتبار للقاعات السينمائية.

ثم لابد من الحديث عن الدور الاقتصادي للفضاءات الثقافية لأنها ترتبط بمنظومة محيطة بها من أكل وشرب وتنزه وتعريف بالمدينة، كما يمكن أن تكون رافعة للجهة ككل، فمثلا عندما يتم تنظيم مهرجان سينما المرأة فالإقامة والإطعام تتمان في الرباط. كما أن السينما يمكن أن تعرف بالمدينة كواجهة سياحية. لذلك ففي غياب هذه البنيات يكون أي مجهود لا جدوى منه كما هو الشأن بالنسبة لفيلم الصومال ونماذج أخرى.

وفي نفس الإطار لا يمكننا أن نتحدث عن سلا بمعزل عن الرباط، التي بها ضعف البنايات الموجودة بسلا، وهذا أمر يدعو للاستغراب، فحتى المسرح عندما نمرُّ أمامه يخيَّل إلينا و كأنه يعطي بظهره لسلا لأن مدينة الأنوار تنتهي عند القنطرة.

التعقيبات:

الأستاذ محمد السعدي:

تطرق السيد السمار للعديد من إشكالات السينما والمسرح وخلص إلى مشكل البرمجة والتواصل والتنشيط، إلا أن هناك أشياء أخرى تدخل على الخط لعرقلة عمل السينما والمسرح وهي الغزو الوحشي لأدوات التواصل

الاجتماعي. فعدد الجمهور في انخفاض دائم ومستمر لأن الإنسان يفضل المشاهدة على الشاشة، في حين أن هناك فرق شاسع بين المباشر وشاشة التواصل. بالنسبة للسينما على المستوى الوطني هناك مشكل الإنتاج، إذ لولا الدعم العمومي لما رأينا إنتاجات في المستوى لأن الإنتاج السينمائي يتطلب أموالا باهظة، وحتى ما يعطيه المركز السينمائي من دعم غير كاف. وهذا يجرُّنا إلى الحديث عن دعم سينمائي محلي، لا أعتقد ذلك لأن المجالس تعطي المنح فقط. نفس الشيء بالنسبة للمسرح فأغلب الفرق تعتمد على دعم الوزارة الوصية، وهذا غير كاف لذلك على المجلس الجماعي أخذ المبادرة في هذا المجال لتكون الثقافة رافعة للتنمية، من خلال تضافر جهود الجماعة والمجتمع المدني وكل الفاعلين.

الأستاذ محمد موسي:

بداية اسمحوا لي أن أدلي بملاحظتين:

1) لماذا أنا هنا؟ لأدلي برأيي في الشأن الثقافي في مدينة أعشقها لكرمها وسعة صدرها، رغم قناعتي بأن النهوض بوضعية الثقافة في مدينتي، كما في سائر أرجاء الوطن، هي عند أصحاب القرار ليست ذات أولوية، فرجاء تكذيب ظني فيكم.
2) تمنيت لو توصلت، مبكرا من المنظمين، بورقة في الموضوع مرفقة بدعوة خاصة، لكنت سأتناول الموضوع تناولا مختلفا، لكن .....

لعلي أجزم بكوننا محظوظين بالإقامة في سلا العريقة، لكننا – ساكنة ونخبة – أسأنا للانتماء، بأن ساهمنا في تصييرها مرقدا، ومدينة بلا معنى ولا ذوق، لماذا؟ لأننا لم ننتبه لدروس التاريخ، التي ما فتئ يقدمها لنا عن هذه المدينة الزاخرة بإرثها الحضاري والمجالي. بدليل أن الوعي هو فهم ما جرى في الماضي، إذ بفضله فقط، بحسب هيجل، يتصالح المرء مع واقعه، فيتحقق له السلم مع العالم. أما دون ذلك فيسقطه مباشرة في الحرب والأنانية. فبما أن الفكر هو الجزء الأكثر حيوية ونبضا في الواقع، وجب علينا أن نفهم تاريخ الأحداث التي جعلت من هذا الواقع ما هو عليه اليوم، عملا بمقولة « عقل لا يستنير مستقبله بماضيه هو عقل غارق في الظلام». هنا أتساءل كم ساكنا يحمل رؤية مستمدة من عراقة مدينة ذات صرح تراثي بني لحظة بلحظة، ما عدا ما نسمعه عن سير وبطولات أشخاص، لا نعرف كيف تفاعلوا فكريا حين معايشتهم للأحداث. يعلمنا التاريخ أن لحظة التفاعل بين الفكر والحدث هي الفجوة الزمنية التي يلتقطها المؤرخون في مسار كشفهم عن الواقع لذلك يصبح للوثيقة في هذا العلم أهمية قصوى.

قد يبدو هذا الكلام خارج السياق، وأريده كلاما خارج الصندوق. لماذا؟ لأننا مدعوون في هذا اللقاء المنعوت بالتشاور أن نعطيه معناه الحقيقي. فلا تشاور بدون إنصات للرأي الآخر، أيا كان موقفنا منه. ثم يأتي

الأهم وهو أن موضوع الثقافة يشكل أولوية بالنسبة لمن يتحدث من خارج الصندوق. أولوية تستمد أهميتها من كونها تلامس كافة مجالات الحياة الإنسانية، خصوصا فيما نحن بصدده الآن، وهو مجال التنمية المحلية. فمن أين للثقافة هذه الأولوية؟

يحيل مفهوم الثقافة وظيفيا على التنشئة الاجتماعية، باعتبارها تأطيرا لسلوك الفرد بالقيم السائدة في المجتمع الذي ينتمي إليه. وهي تنشئة قد تختفي فيها بعض القيم الكونية، كالحرية والعدل والتضامن والسلم والتسامح.... إما بحكم مرجعية تنظر للمستقبل بعيون الماضي، أو لمرجعية تنتصر لثقافة الاستهلاك التي غرق فيها مجتمعنا، بحكم احتكار المجتمع للثقافة.

لأجل ذلك، يجب أن نكون مقتنعين، منذ البداية، بأولوية الثقافة في تدبير الشأن المحلي الذي نجتمع اليوم للتشاور من أجل تجويده.

نظريا، لا يختلف إثنان حول المنظومة العقدية والفكرية التي تحكم السياسة في المملكة المغربية، بالنظر لما تتيحه من مشاركة ديمقراطية للمواطن المغربي، كما ينص عليها الدستور. لكن عمليا يعترضها مشكل التنزيل في الواقع. فما معيقات هذا التنزيل؟

1) من الناحية الذاتية: هل الساكن السلاوي يمتلك من المؤهلات الذاتية ما يمكنه من أن يتفاعل مع الواقع و يفهمه؟ و هل يقدِّر الغنى المادي واللامادي لمدينته؟ وكيف يتفاعل مع الفرص المتاحة له للمشاركة في الشأن المحلي؟
2) من الناحية الموضوعية: كيف هي أوضاع المرافق الثقافية في مدينة مليونية؟ كيف تُسير المؤسسات رسميةً كانت أو مدنيةً، ما توفر لديها من فضاءات وتجهيزات؟
3) وهل تتوفر المدينة على مؤسسات التنشئة الاجتماعية والفنية، تضمن حق الساكنة السلوكية في ثقافة تسمو بالذوق الجمالي وفن التلقي؟

من خلال الرصد العياني يظهر واضحا ضحالة الحياة الثقافية بالمدينة، فرغم ازدياد عدد البنايات والفضاءات من مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي شهدتها سلا، في السنوات الأخيرة (دور الشباب ودور الحي والمواطن وملاعب القرب ....) نجد دور الثقافة، والمكتبات العمومية، على قلتها، إما فارغة (المكتبات العمومية) أو تنتظر التدشين (المركب الثقافي السعيد حجي) أو الإفراغ من الغرباء (نموذج دار الشباب سلا الجديدة) أو هي مغلقة ولا نعرف كيف تتم الاستفادة منها (نموذج فضاء باب فاس).

إن واقع الثقافة اليوم، في مدينة مليونية لا زال يعاني من بنية تحتية فقيرة وتجهيز هش، يقابله سكوت المواطن أو لامبالاته، بمن فيه المثقف، عن هذا الخصاص. فلماذا لا يطالب الفاعلون في الميدان بفتح واسترجاع

الفضاءات الثقافية؟ ولماذا تخلو المكتبات العمومية من القراء؟ كيف أمكن هدم قاعات سينمائية، شكلت ذاكرة جماعية بامتياز، في صمت رهيب؟ ما مردُّ هذا التقاعس، هل لغياب الفاعلين المحليين؟ أم لاهتدائهم إلى حلول بديلة؟ وكيف النهوض بواقع الثقافة في مدينة سلا؟

لعل الواقع الثقافي الراهن قد تأثر سلبا بلعنة المركز. لعنة تلاحق سلا في جل مجالات العيش. بينما تتكرس أكثر فيما هو ثقافي. فأكبر المكتبات والمسارح والمعارض وقاعات السينما توجد بمدينة الرباط. بيد أن هذا الطرح سطحي. لماذا؟ لأن المؤسسات الثقافية في عاصمة كالرباط، هي نفسها تعاني من قلة الإقبال.

يبدو لي أننا في سلا أمام أربع فرضيات:

الأولى: إما الثقافة لا تثير اهتمام المواطن المغربي عموما والسلاوي خصوصا، بالنظر لغياب الجودة أحيانا، أو لغلاء المنتوج الثقافي في غالب الأحيان. وفي هذه الحالة لا بد من آليات للترغيب بأهمية البعد الثقافي في حياة المواطن وجعل المنتج في متناوله.

الثانية: أن الجهل بالثقافة جهل مركب لا يقر بجهله، وفي هذه الحالة نحن أمام ضحايا الهدر المدرسي ممن لفظتهم المدرسة، وبالتالي على الجماعات الترابية إعداد مكتبات عمومية إعدادا متكاملا، بشراكة مع الجمعيات المشتغلة في حقل القراءة. ولنا في فرع شبكة القراءة بسلا تجربة فتية، بشراكة مع المديرية الإقليمية للتربية الوطنية، نراهن على توسيع دائرة الاستفادة منها وتطويرها، خدمة للناشئة، بكل فئاتها.

الثالثة : وهي أخطرهم، وتتمثل في انصراف المتلقي عن الواقع واستبداله بواقع افتراضي مصطنع، يلتقي

فيه بجمهور من المنخدعين بحب الظهور وبكمٍّ من العلاقات المغشوشة. هنا تحصل الكارثة العظمى متمثلة في الإدمان على الأنترنيت، والنتيجة حتما، هي هجرة المجتمع والانتماء إلى قيم معولمة، تخضع لمنطق « القيم النفعية الاستعمالية المقترنة بالحظوة الاجتماعية والموضة» حيث يتعاظم مفهوم « المثقف الزائف المدعي» بدل المثقف العضوي المنخرط والفاعل.

وبالخصوص، نقول أن الثقافة باعتبارها معطى عرضانيا تستوجب حلولا متعددة الوسائط، منها الفكري والمادي والرمزي والتراثي وما هو فني. وفي اعتقادي أن المدخل الأساس لهذا التنوع من الوسائط هو القراءة، لأنها شرط لتحقيقها مجتمعة. فبالقراءة نتعلم كيف نفكر وكيف نمارس وكيف نكون وكيف نشارك، وبالنهاية نعتني بإقامتنا في هذا العالم. فلنجتمع على شعار « معا، من أجل مغرب يقرأ». شكرا على الإشراك مع

متمنياتي بالنجاح لأشغال ملتقانا وبالتفعيل لخلاصات منتديات التشاور الترابية خدمة لمدينتنا المعطاء « سلا السانية والبير»

عبدالكبير الركاكنة:

التحية للحضور الكريم وأيضا الشكر لجماعة سلا على اتاحتها الفرصة لنا للتعبير عن آرائنا وهي تعد برنامج عملها أو مخطط عملها والذي نطمح لأن يكون مخططا لحياة جديدة لسلا. هاته المدينة التي نحبها والتي أدت ضريبة تواجدها بالقرب من الرباط رغم عراقة تاريخها. اليوم هناك شيء يستحق الحديث عنه، هناك تطور على مستوى بنيات الاستقبال. بالنسبة لدور السينما كانت موجودة وتم ترميم البعض كهوليود والملكي،

وكانت دور السينما تستقبل بكثافة الانتاجات الأجنبية لأننا لم نكن نهتم بثقافتنا، هاته الثقافة التي هي نحن، هي أكلنا، هي شربنا، هي سلوكاتنا، هي نمطنا الاستهلاكي، هي أسوارنا ..... إلخ موكب الشموع الذي يتم إحياؤه كل سنة في سلا يجب أن تنتج حوله أفلام وثائقية ليكون إشعاعا لمدينة سلا.

الآن يوجد بسلا ستة مركبات ثقافية وهذا شيء إيجابي، لم أكن أحلم بهذا حتى وقت قريب، لأنني كنت أجد ذاتي ثقافيا في الرباط، وبالحديث عن المركبات فالمؤسسات المنتخبة عليها أن تغير بعض أسماء هذه المركبات كمركب سلا الجديدة واحصين. كما أن هناك مركبات أخرى في طور الإنجاز. ويبقى على الفاعلين في الحقل الثقافي والجمعويين دور تحريك عجلة الثقافة في المدينة، لأن الثقافة شأن محلي.

وفي هذا الإطار أتقدم إليكم باقتراحات:

1) تخصيص صندوق للتنمية الثقافية للمدينة بناء على الرسالة الملكية لسنة 1992 والتي تفرض تخصيص 1% من الميزانية للعمل الثقافي.

2) لنا مجموعة من الشخصيات الثقافية البارزة التي يمكن أن تحمل الفضاءات الثقافية والفنية بسلا أسماءها.

3) على الجمعيات الفاعلة ثقافيا في المدينة أن تفتخر ببعضها البعض وتدعم بعضها، فسلا لها النهر والبحر والغابة، ولها فضاءات مكتبية وثقافية: الصبيحية ودار بلغازي ودار البارود، الذي أصبح مركبا ثقافيا جديدا، وعلى الفاعلين أن ينشطوا هذه المركبات. كما يجب الاستثمار في كل الفئات المجتمعية مهما كان مستواها الثقافي قصد النهوض بالفعل الثقافي، وأغتنم المناسبة لأخبر الحضور الكريم بوجود معهد للتكوين المسرحي ببوقنادل وهو يهم الجميع.

فؤاد الضو:

بعد الشكر لجماعة سلا ولكل الحضور الكريم لابأس أن أبوح لكم بأنني كنت قد قررت مقاطعة كل اللقاءات بسبب كثرة الإخفاقات السابقة، اليوم قررت المشاركة من خلال عنصر السينما الذي يهمني. في السابق كان عدد التذاكر المباعة هو 30 مليون الآن لا يصل العدد حتى 800 ألف تذكرة. وأنا أرى المشكل في غياب التواصل مع الشباب وضعف الإمكانات، فضلا عن أن القاعات التي تتوفر فيها الشروط هي محدودة جدا، وحتى عندما استطعنا أن ننظم لقاءات كان غياب الجماعة والمقاطعات بارزا، رغم حضور المتتبعين بكثافة.

لدي مجموعة من الأسئلة والاقتراحات أوردها كالآتي:

– كيف يمكن إعادة الجمهور للقاعات؟

– لماذا تطلب منا جمعية أبي رقراق 4000 درهم لأمسية واحدة مقابل استغلال فضاء هوليود؟

– لماذا لا تستثمر الجماعة في المجال السينمائي؟

– لماذا لا يعطي رؤساء الجماعات بسلا أي أهمية للمجال الثقافي.

–ضرورة عقد شراكات بين المجالس والفاعلين الثقافيين.

– تقوية الدعم.

– إنشاء صندوق لدعم العمل الثقافي تبت فيه لجنة بعيدا عن المنتخبين.

– علي عشاق:

بداية أطلب حصر مدة التدخلات، فنحن متعطشون لهذه اللقاءات.

لابد من الإشارة إلى أن الثقافة هي أداة لصيانة مجموعة من المبادئ والقيم المجتمعية. وهذا ما يسمى بالتراث اللامادي.غير أن سلا غنية بالتراث المادي: أسوار مدارس والسؤال االذي يطرح نفسه بإلحاح هو: لماذا سلا غائبة رغم هذا التنوع الثقافي؟ على سلا أن تسوِّق منتوجها كباقي المدن التاريخية كالصويرة، لأن الثقافة يمكن أن تساهم في التنمية الاقتصادية، كما يجب استغلال المآثر من خلال القيام بأنشطة فيها وأيضا بالمنازل التقليدية والأسوار العتيقة، وهذا لن يتم إلا بوجود نخبة مثقفة ترافق عمل الجماعة في هذا المجال.

ـ ريحانة البشير:

أسئلة وملاحظات جديرة بالتسجيل:

كيف نرقي الثقافة ونسبة الأمية تنخر سلا؟ وكيف نرقي الثقافة ونحن نتسول المجالس؟

– بدون سياسة ثقافية ممنهجة لا يمكن أن نحقق ما نريد، وعليه يجب تكوين لجنة متابعة من جماعة سلا والوزارة الوصية.

– في الحقل الجمعوي هناك جمعيات تشتغل لكن عموما هناك الشعبوية التي تهدر فيها الأمور.

– يجب أن نشجع وزارة الثقافة على تقديم المنح مقابل أن تنظيم ندوات حقيقية.

– المبدع لا يعرفه أحد في المغرب في حين أن اشعاعه في تونس مبهر.

– يجب أن تكون سلا المنارة الرقراق...ودمتم في المحجة البيضاء.

ـ حسن جيلة:

في البداية لا بد من أن نذكر أن الثقافة ليست فقط رافعة للتنمية بل هي التنمية ذاتها، ومن ثمة وجب ضبط الشأن الثقافي. كما أن الثقافة هي منتوج فكري يجب ألا يكون مجانيا فالشيء بقيمته، ومن جهة أخرى لا يمكن أن نتكلم عن المركب والمدرسة في غياب المثقف.

بيئتنا لا تشجع على الفعل الثقافي لذلك علينا أن نتوجه إلى القطاع الخاص.

غياب الأمن غابت معه البيئة الملائمة للفعل السينمائي.

ـ عزيز ايت واحي:

الشاب السلاوي إذا أراد كتابا عليه أن يذهب إلى الرباط. إذا أراد أن يطالع أو يرتاد السينما عليه التوجه إلى الرباط.

هناك فضاءات في سلا كما أن هناك طاقات ولكن كل الفرق ينتهي بها المشوار في الرباط. لذلك علينا النهوض بمدينة سلا. فلا يعقل أن تتدرب الفرق في دار الشباب تابريكت وتعرض في الرباط.

بالنسبة للتكوين لا يوجد إلا معهد حي السلام، أما مؤسسة سلا للثقافة والفنون فقد أصبح لها حضور باهت، ولهذا فإننا نطالب بإعادة الروح لهذه المؤسسة الثقافية المحلية، وعلى مستوى آخر يجب دعم الجمعيات الثقافية بسلا.

في مقاطعة لعيايدة توجد جمعية تقوم بأنشطة كبرى لكن بدون دعم من أي جهة كانت.

ـ نور الدين تيكيطو:

سأدلي ببعض الملاحظات كي لا أبقى نكرة داخل القاعة

– لقد أُفرغت المؤسسات الثقافية من محتواها.

– بدون شراكات مع المؤسسات التربوية لن تكون نتيجة.

– كفانا دعما للرياضة على حساب الثقافة.

– لا يمكن حذف المؤسسة الترابية.

– في السابق كان بمدينة سلا ثلاث جمعيات فاعلة الآن الآلاف من الجمعيات بدون مردودية.

و أخيرا صوت الأب بداخلي يتساءل:

– كيف يعطى الدعم لجمعيات على حساب أخرى جادة؟

– وأين هي النزاهة؟ أين هي مسابقة بيت الشعر؟

ـ عبدالسلام مجيد:

بداية أشكركم على الدعوة.

– الجمعية المغربية للشعر قامت بتنظيم صالون أدبي وأنشطة أخرى بثانوية لسان الدين بن الخطيب ومؤسسات أخرى.

– تنتظر من جماعة سلا التفاتة في المستوى.

ـ فؤاد قنديل: التراث الثقافي المادي يمكن أن يضاف إليه التراث اللامادي من ثقافة وعادات وتقاليد ومرويات...فالمادي لا يتطلب وقتا طويلا ليصير لا ماديا.

بعد البحث داخل أسوار سلا عن المادي وجدت أن سلا منفتحة منذ تأسيسها، ولكن من الملاحظ غياب الدراسات التي تجمع ما يوجد خارج الأسوار، فهؤلاء عندما جاؤوا إلى سلا احضروا معهم عادات وتقاليد ورقصات ومرويات أصبحت هي أيضا تدخل في تراث سلا حتى أصبح كل ما ورد على سلا سلاويا. لذلك على الجمعيات الاهتمام بالتراث الشفهي اللامادي الموجود خارج الأسوار ليُدوَّن ويكون رهن إشارة الباحثين والدارسين.

ـ مراد القادري: نتمنى ذلك من كل قلوبنا.

ـ محمد الغياد:

توقيت هذا اللقاء محم جدا، لأنه يأتي بعد جائحة كورونا ولأنه أيضا يتناول موضوع متعلقا بواقع الثقافة انطلاقا من عملية تشخيص الاختلالات. كنت في الحقيقة انتظر دراسة ميدانية تعكس واقع الثقافة بسلا. لأنه إذا عرفنا واقع الثقافة يمكننا الحلم بالثقافة النموذجية التي نسعى إليها.

– مدينة سلا متنوعة الأجناس قديما وحديثا، وميزة التنوع هاته تفرض أن يكون لسلا اشعاعها.

– الثقافة هي ما نزرعه. وما نعيشه الآن من جفاف ثقافي وخفوت الإشعاع بسلا له مسؤولية مشتركة بين كثيرين، وبالدرجة الأولى المسؤولون السياسيون.

– الآن علينا أن نحدد ماذا نريد كسلاويين في 2027.

ـ زينب السليماني: فنانة تشكيلية

تدخلي سينصب عن الفن التشكيلي في المغرب. منذ حوالي ستين سنة ونحن متأخرون في هذا المجال لوجود ثقافة محافظة تتحفظ على الرسم بل تعتبره حراما.

في حين أن الفن التشكيلي دخل في مجال العلاج النفسي لأنه يجسد الجمالية ويجسد الرقي الحضاري.

في المغرب توجد مدرستان واحدة في تطوان وواحدة في البيضاء والتشكيل يعكس جزء من ثقافتنا وحضارتنا. إذن لا حضارة بدون فن تشكيلي. ويلاحظ الغياب التام للدعم يأتي الفنان التشكيلي حاملا لوحته على ظهره لا دعم لا مساندة لا اقتناء للوحات.

ووباء كورونا عرى واقع التشكيليين، الان وأخيرا قرر البرلمان مناقشة وضع الفنان التشكيلي للفن.

أنا عندي معرض سيحضره فنانون اجانب. من سيتكفل بهم اين سيقيمون، نبني سجونا و لا نبني مدرسة للفن. ان الوقت لنشتغل و نطور فننا لنرتقي بشعبنا فسلا اصبحت معروفة « بالجنوي».

ـ محسن الصديق:

مثلما أُحدثت ملاعب للقرب يجب إحداث مراكز ثقافية للقرب.

ـ أحمد التاغي:

القافلة تسير والأصدقاء يشجعون.

جمعيتنا تشتغل وطنيا ودوليا، وهي أول جمعية تنشيط في الدبلوماسية الثقافية، فلقد أقمنا لقاءات عربية ودولية مهمة، إلا أننا نجد دائما مشاكل فيما يتعلق بالدعم وأيضا الإقامة عندما يكون لدينا ضيوف أجانب، ومن تمة وجب الاهتمام بكل عمل جاد.

ـ الأستاذة نعيمة عن جمعية فضاءات التنمية :

– وجوب وضع اللبنة الأساسية لترسيخ البعد الثقافي

– وجود نقص في القاعات الكبرى خصوصا للحفلات الختامية للتظاهرات.

– ارتفاع ثمن كراء قاعة هوليود والذي يصل إلى 3000 درهم لليوم

– عملية الحجز يجب أن تتم بثلاث أشهر من قبل وهذا غير مناسب لأغلب الجمعيات.

ـ نبيل عداد:

دائما نشخص حتى أصبح التشخيص يؤلمنا، وحتى انتماءنا الثقافي لهذه المدينة أصبح مؤلما.

وعن بنية الفضاءات أضيف إلى ما قيل سابقا بأن سيدي موسى فيه قاعة صغيرة وحي الانبعاث لا وجود لفضاء للاشتغال فيه.

* خلال كوفيد كل الجمعيات اشتغلت وفي النهاية الدعم كان من نصيب الجمعيات الرياضية (كرة القدم).

* سياحيا لا أحد يعرف مدينة سلا، لأن عملية تسويق المنتوج التاريخي غير موجودة.

* تراث سلا لا يوجد في أسوارها فقط، فسلا كبرت وامتدت، ونحن فخورون بانتمائنا لسلا.

* لماذا لم يتم نزع ملكية قاعات السينما والحفاظ عليها كآثار وموروث ثقافي للمدينة.

* ضرورة الاعتناء بالفنان الذي يعاني في صمت، إذ منهم من لم يجد قوت يومه ونحن نطالبه بالعطاء.

* كل المبادرات بسلا تقوم بها الجمعيات.

* العمل على استقطاب منتجين ومختصين في صناعة الأفلام السينمائية

وأختم بطرح سؤالين: 1/ ساعة باب لمريسة ألا يوجد من يتكفل بإصلاحها؟ 2/ ألا يوجد من يعتني بحديقة الشهداء؟

ـ نعيمة العلوي:

لماذا يتم غياب الحديث عن الحضرة السلاوية، كمورث ثقافي وفني زاخر، فيه ألوان متعددة (الملحون عيساوة هداوة حمادشة...) كان عبارة عن أربع أو خمس نساء ينشغلن بالمدح والذكر حتى وقت متأخر، وبعد مجيء الحضرة الشفشاونية – التي غزت الساحة وأبعدت الحضرة السلاوية باللباس والزي وليس بالكلمات– لم يعد أحد ينادي علينا في أي مهرجان.

ـ مراد القادري: بالحديث عن الحضرة السلاوية أقترح أن يتم تجميع نصوص الحضرة وتوثيقها في أقراص يمكن سماعها، وهذا يدخل في إطار التوثيق اللامادي لسلا مثله مثل اللباس و المرويات والشفهي والصور والطقوس. وهذا ما نحن بصدد الاشتغال عليه فالجلسة الأولى للتشخيص، والثانية لوضع التصورات.

للأسف أننا لحدود اللحظة لم ننته من التشخيص لأننا نفتقد إلى الاحصائيات المضبوطة، فالمشكل بنيوي وليس من السهل الوصول إلى المعلومة من قبيل: عدد المغاربة المرتادين للسينما؟ عدد المغاربة المرتادين للمسرح؟

ومن ثمة وجب عقد لقاءات مع المؤسسات العمومية المشرفة على قطاعات تتقاطع مع الفعل الثقافي. وجلستنا اليوم هي مع الفاعلين المدنيين على أن يكون لنا لقاء آخر ستجمَّع فيه خلاصة كل اللقاءات لبلورة تصور واقعي.

ففي أوربا أي مدينة تتقدم لتكون عاصمة للثقافة الأوربية يجب أن تكون لها خارطة طريق متوافق عليها بين كل الفرقاء، ربما لا نزال بعيدين عن هذا المستوى لكن قد تكون مشاوراتنا هذه بمثابة البداية.

ـ كلمة الأستاذ الغيتر بالنيابة:

– على الجماعة أن تتحمل المسؤولية في تمويل ودعم الفعل الثقافي.

– ابناؤنا سلبتهم عوالم الأنترنيت.

– شيء جميل أن نسمع التراث المادي و اللامادي لكن هل نحن قادرون على إيصال الرسالة للأجيال الحالية ؟

المحور السادس

واقع الرياضة بجماعة سلا

1- أرضية المحور

انسجاما مع مقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات والمرسوم التطبيقي رقم 2.16.301 المتعلق بتحديد مسطرة وشكليات اعداد وبلورة برنامج عمل الجماعة وآليات مواكبته وتتبعه وتحيينه، تشرع جماعة سلا في إعداد مشروع برنامج عمل الجماعة للفترة الممتدة من 2022 إلى 2027 بالاعتماد على مقاربة تشاركية أفقية وعمودية، منفتحة على كافة المتدخلين والفاعلين والشركاء، ومقاربتها في هذا الباب بشكل تشاركي و تشاوري بدءا بادماج جميع مكونات الجماعة في عملية التشخيص والإعداد لمشروع عملها عبر تسخير واستثمار قدرات وخبرات كافة نخبها وكفاءاتها وأطرها في عملية بناء وتجويد وإغناء برنامج العمل مع الانفتاح على جميع المتدخلين والفاعلين والمعنيين والشركاء.

من هنا فالجميع مدعو للانخراط في بناء برنامج عمل جماعة سلا لتحقيق تنمية مستدامة.

التنمية المستدامة تتطلب تظافر الجهود في جميع الميادين بما فيها المجال الرياضي الذي أثبت أنه أداة فعالة لتعزيز أهداف السلام والتنمية، بالنظر إلى مساهمته في تمكين المرأة والشباب والأفراد والمجتمعات من بلوغ الأهداف المنشودة في مجالات الصحة والتعليم والاندماج الاجتماعي، وعلاوة على ذلك تشجع الرياضة في أبسط أشكالها المشاركة المتوازنة والقدرة على تعزيز المساواة بين الجنسين.

وفي إطار الأشغال التحضيرية لبرنامج عمل جماعة سلا يستحضر الجانب الرياضي ضمن المكونات الأساسية لهذا البرنامج بغية تعبئة جل مقومات إعداد وثيقة مرجعية ترسم مسارا لتحقيق التنمية المحلية بمدينة سلا، فالجميع مطالب بتكثيف جهود الكفاءات المعرفية والخبرات التدبيرية لأطر وأبناء المدينة وفق دينامية تشاركية وتشاورية لإنجاح هذا الورش، من خلال الاعتماد على ضبط الأولويات وحصر الحاجيات وفق تصور منسجم للإمكانيات والموارد التي يجب تعبئتها للتمويل من أجل بلوغ الأهداف المسطرة، بناء على وجهات نظر الفاعلين والمهتمين من جهة، ومن جهة أخرى تقديم اقتراحات وبدائل لبناء تصور مشترك جماعي للتنمية المحلية بجماعة سلا.

قائمة المساهمين في تأطير اللقاء التشاوري

السيد نور الدين بن عبد النبي : مسير الجلسة

السيد عبد الكريم الـتزاري : فاعل جمعوي

السيدة وفـاء خبيـــزة : فاعلة جمعوية

السيد علـــي عشـاق : رئيس اتحاد الجمعيات الرياضية لعمالة سلا

السيد العـزوزي الخياطـي : ممثل مجلس عمالة سلا

السيد عبـد النـاصر مومـن : أستاذ بالمعهد الوطني لتكوين الأطر

السيد عـــادل العلـــوي : صحافي

السيد عبد السلام بلعربية

2- التقرير العام للمحور

بمناسبة إعداد برنامج عمل جماعة سلا 2022 . 2027 نضم المجلس الجماعي لقاء تشاوري حول موضوع « واقع الرياضة بسلا « يوم الخميس 10 مارس 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال بمقرالنادي العلمي لجمعية أبي رقراق (بطانة).

السيد نور الدين بن عبد النبي : مسير الجلسة

في إطار الإعداد لبرنامج عمل جماعة سلا، ينظم المجلس لقاء تشاوريا في محور الرياضة. فالمجلس أراد أخذ آراء المتدخلين في القطاع باعتبارهم الممارسين والعارفين بدواخله.

أصبحت مدينة سلا تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد السكان، ونلاحظ أن عدد ملاعب القرب والقاعات ازداد بشكل ملحوظ، فهل هذا العدد الهائل يواكب واقع الرياضة بالمدينة ؟

هذا اللقاء سيناقش من خلال ثلاثة محاور:

- **المحور الأول : البنية التحتية**
- **المحور الثاني: الرياضة النسوية والرياضة الخاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة**
- **المحور الثالث: الرياضة المدرسية**

السيد مصطفى رابية :

إطار بوزارة الشباب والثقافة والتواصل وفاعل جمعوي.

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد.

حضوري اليوم ليس كإطار بوزارة الشباب والرياضة، ولكن كفاعل جمعوي للحديث عن البنية التحتية للمدينة. بالأمس القريب كانت الوزارة مسؤولة عن البنية التحتية بسلا، لكن في إطار التقسيم الحكومي الجديد تم إلحاق الرياضة بوزارة التربية الوطنية.

والحديث عن البنيات التحتية يقتضي حضور جميع المتدخلين في القطاع الرياضي بالمدينة، فدائما ما يقع تضارب وتداخل بين القطاعات في هذا مجال (من هي الجهة التي تدبر الملعب أو القاعة؟).

للإشارة فقط فمدينة سلا مدينة رياضية بامتياز، بناء على البنيات التحتية المتوفرة بها. فهناك مركبات على أعلى مستوى: مركب محمد السادس، أكاديمية محمد السادس، مركز التكوين العسكري، المرافق الكبرى التابعة للجماعة.

لكن لإعطاء حصيلة القطاع الرياضي بسلا لابد من التوفر على بنك معلومات يمكن من بسط واقع الرياضة. فملاعب القرب وبعض القاعات بعمالة سلا ليست هي البنيات التحتية الكاملة، فالبنيات التحتية الرياضية تكون في شموليتها وبحضور جميع المتدخلين في القطاع حتى نتمكن من كافة المعطيات الحقيقية والضرورية لبناء استراتيجية حقيقية.

أشكر المجلس على هذه المبادرة التي اعتمدت التشخيص التشاركي، إذ جميل أن تنبثق الأفكار من القاعدة، فالجمعيات الرياضية هي التي تشتغل عن قرب وفاعل حقيقي في المجال. وأشير إلى أن ما يعيق العمل في بعض الأحيان هي البنيات التحتية وطرق استغلالها، وكيفية التواصل بين المعنيين... ويبقى السؤال المطروح: من له الحق في استغلالها ومن ليس له الحق في ذلك.

اقتراحات:

- تشكيل لجنة من هذه الجمعيات الرياضية المتواجدة بسلا وتسطير استراتيجية مبنية على رأي الجمعيات.
- توفير بنية تحتية حقيقية تلبي حاجيات الجمعيات الناشئة بسلا.

السيدة وفاء خبيزة :

فاعلة جمعوية في مجال كرة القدم النسوية

الكل يلاحظ التطور الواضح الذي عرفته كرة القدم النسوية ورياضة ذوي الاحتياجات الخاصة. ففي ظرف وجيز استطاعت إثبات جدارتها بالرغم من الصعوبات التي تعترض سبيلها خصوصا رياضة ذوي الاحتياجات الخاصة.

حظيت المدينة المليونية بقسط وافر من هذا التطور وذلك لتوفرها على:

. البنيات التحتية : أعدت مدينة العديد من ملاعب القرب والقاعات المغطاة بمختلف المقاطعات.

. الدعم المالي المرصود للرياضة النسوية ساعد نسبيا بعض الجمعيات والنوادي لتغطية بعض المصاريف، دون أن أنسى الاهتمام الذي أصبحت توليه السلطات والقطاعات المعنية للرياضية النسوية، ورياضة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مع الإشارة أن الاهتمام أقل بالنسبة لرياضة ذوي الاحتياجات الخاصة.

هذا التطور لا يعني انعدام بعض المشاكل التي تقف حجرة عثرة أمام تطور كرة القدم النسوية ورياضة ذوي الاحتياجات الخاصة.

من بين المشاكل:

– الواجب التحصيلي المفروض على الحصص التدريبية الأسبوعية.

– الواجب الذي يؤدى عند استقبال بعض مباريات كرة القدم.

– سوء التدبير للمرافق الرياضية.

– قلة التأطير والتكوين (بعض المدربين لم يخضعوا لأية دورة تكوينية ولا يتوفرون على شهادات).

– غياب استراتيجية رياضية واضحة.

– ذوي الاحتياجات الخاصة لا توجد فرص لإدماجهم في الإطار الرياضي(شبه غياب للرياضيين من ذوي الاحتياجات الخاصة)

– الملاعب في المدينة لا تستوفي الشروط الأساسية لحالات واحتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة.

السيد نور الدين بن عبد النبي:

مسير الجلسة

اجتمعنا البارحة مع السيد عبد السلام بلعربية (مسؤول عن الرياضة المدرسية بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة) والنقط التي كان سيتطرق لها هي :

1 . قطاع الرياضة أصبح ينتمي لوزارة التعليم، وهذا أمر إيجابي لكن مستقبله مجهول.

2 . غياب الرياضة المدرسية في السنوات الأولى للطفل (التعليم الأولي والابتدائي) .

3 . شراكة بين مديرية الرياضات المدرسية وبعض الجامعات.

4 – شراكة بين مديرية الرياضات المدرسية وبعض الثانويات لفتح أبوابها في وجه المنخرطين في جمعيات رياضية بتراب سلا.

5 . طريقة تدبير واستغلال المرافق والمنشآت الرياضية.

6 . بمدينة سلا منشآت رياضية ذات مستوى عالي (معهد مولاي رشيد . أكاديمية محمد السادس)، فلماذا لا تعقد شراكة بين الجمعية السلاوية وإدارات هذه المعاهد للاستفادة من الدورات التكوينية التي تقام بها.

7 – مركز محمد السادس لذوي الاحتياجات الخاصة والذي يعتبر من أرقى المعاهد الموجودة في إفريقيا والعالم العربي .

8 – كذلك مركز القوات المسلحة الملكية لما لا تعقد شراكة للاستفادة من دورات تدريبية بداخله.

المعقبون :

السيد علي عشاق :

رئيس فرع جمعية الدراجات سلا .

بعد التحية، نشكر المسؤولين على اعتمادهم هذه المقاربة التشاركية لإعداد برنامج عمل جماعة سلا، الذي سيكون أرضية للمستقبل.

مدينة سلا المليونية بها مجموعة من الأطر والأكاديميين والجمعيات والمؤسسات الرياضية التي يمكن أن تجعل منها عاصمة الرياضة. لكن رغم هذا الغنى فهناك بعض العراقيل تقف أمام تنمية الرياضة بسلا.

– البنية التحتية : في السنوات الأخيرة عرفت مدينة سلا احتضان مجموعة من المؤسسات الرياضية التي تستفيد منها الفرق الوطنية، وفرق تنتمي لدول أخرى وطنية ودولية ولا يستفيد منها السلاويون، ومنها

مؤسسات احترافية أو نخبوية لا تفتح أبوابها للجمعيات الناشئة والجمعيات النشيطة في الحقل الرياضي محليا.

– أمام ضخامة هذه المؤسسات نرى أن هناك مجموعة من المساطر تحرم كثيرين من استغلالها، في حين أنه لو أتيحت فرص ولوج الجمعيات لهذه المؤسسات فالنتائج حتما ستكون أفضل.

– هنا يطرح مشكل تدبير هذه المؤسسات فمجلس العمالة يشرف على بعضها، الشبيبة والرياضة سابقا تشرف على جانب آخر، وكذلك الجماعة تسير مجموعة من الملاعب والفضاءات الرياضية.

مطلبنا هو أن يؤسس مجلس أو إدارة خاصة بتسيير هذه المؤسسات وتضع معايير دقيقة لاستغلالها والولوج إليها، مع العلم أن هذا الاستغلال يجب أن يكون له أولويات:

. هناك فرق تنتمي إلى عُصب وتنتقل إلى جميع المدن بالجهة وفرق تنتقل وطنيا وهي بحاجة إلى دعم.

– الأخذ بعين الاعتبار الأسبقية لاستغلال هذه المرافق الرياضية.

– مجموعة من المؤسسات غير مؤهلة.

– يمكن الحديث بمدينة سلا عن ملعبين ونصف، لأننا نتحدث عن ملعب غير مؤهل علما أنه تقام فيه بطولة العصب.

– الرياضة المدرسية أنا أعتبرها أساس كل الرياضات، فهي التي تنتج مجموعة من الشباب المؤهلين ويمثلون المدينة على الصعيد الوطني أو القاري.

– ضرورة إعادة إحياء البطولة المدرسية وإعادة إشراك مجموعة من الشباب في هذه الرياضة.

اقتراحات :

. ضرورة إنشاء صندوق دعم الرياضة المدرسية الذي يمكن أن تساهم فيه الجماعة أو الجهة، الوزارة، الخواص لأن الرياضة أصبحت نشاط اقتصادي مدر للدخل.

فمجموعة من الدول تعتمد على الرياضة كاعتمادها على الصناعة وعلى الفلاحة، لماذا لا نعطيها أهمية أكبر ونشرك المقاولات الخاصة في تمويل الرياضة والبداية من الرياضة المدرسية.

. إجبارية ممارسة الأنشطة الرياضية في المدارس، نلاحظ أن المؤسسات الحرة لا تمارس بها الرياضة وبالنسبة للسنة الثانية باكالوريا لا يجتاز تلاميذها اختبار الرياضة. إذن يجب وإجبارية تعميمها على القطاع العام والخاص.

. لابد من إسناد مهام التسيير الرياضي على صعيد الجماعة إلى خبراء في الرياضة لأننا نجد صعوبة في التخاطب مع المسؤولين عند قيامنا بأنشطة أوعند طلب منحة، فالشخص عندما يفقد القيمة المعرفية للنشاط الرياضي يصعب عليه تحديد قيمة الدعم أو المنحة التي ستعطى للجمعية.

يمكن التمييز بين أنواع من الرياضات : رياضة النخبة ورياضة الهواة وهناك رياضة شعبية تمارس في الأحياء، لهذا يجب إنشاء مؤسسة تهتم وتتبع الأنشطة الرياضية بصفة عامة.

بالنسبة للمدينة هناك جمعيات تحمل اسم مدينة سلا قبل توسع الممارسة الرياضية يجب الاهتمام بهذه الجمعيات لأنها تمثل تاريخ المدينة في المجال الرياضي، هذا لا يعني أنني لا أذكر الجمعيات الأخرى.

بما أن مدينة سلا توسعت وأصبحت مدينة مليونية فمن الطبيعي أن الفرق الرياضية ستتكاثر وتشمل جميع الأحياء.

فالرياضة مهمة جدا ومن الضروري إعطاءها ما تستحقه من العناية لأنها تحمي أطفالنا من الانحراف والتعاطي للمخدرات وكذلك تربي. فالملاحظ أن الجمعيات تتعامل مع الأطفال بحس وطني وبحس أخلاقي وتربوي.

وأترك المجال للنقاش وشكرا.

السيد عادل العلوي : صحافي

نحن الآن في لقاء تشاوري مع أصدقائنا . أشكركم على الدعوة وأشكر جماعة سلا على هذه التجربة الرائدة ويمكن اعتبارها سباقة في نهج هذه المقاربة التشاركية التي ستدلنا على أماكن الخلل الموجودة في القطاع بمدينة سلا.

كنت أتمنى أن يحضر معنا قطبين من أهم أقطاب الرياضة بسلا هما كرة السلة وكرة القدم لأنهما يعتبران قاطرة مدينة سلا في الرياضة حديثا يجب أن يتأسس على ثقافة جديدة لأن هناك جيل جديد وطموح جديد ليس كالسابق.

مدينة سلا من مقوماتها أنها تطل على البحر وعلى النهر، للأسف فالرياضات البحرية التي يمكن أن نستغل فيها البحر والنهر غير موجودة وهذه هي نقطة قوة المدينة، في الوقت الذي كان يجب فيه تعزيز أندية الرياضات البحرية لكي نتخصص فيها بمدينة سلا.

سلا لا يمكنها أن تكون مدينة كل الرياضات، فهي مجاورة لمدينة الرباط، فالرباط التي تتوفر على ناديين كبيرين فلا يمكن لمدينة سلا بإمكانياتها المتواضعة أن تنافس وتضايق الرباط.

لهذا يجب على مدينة سلا أن تبحث عن تخصصات أخرى وذلك بالاستثمار. فالمدينة تتوفر على أكاديميات ومراكز التكوين ومع ذلك فهي لا تنظم دورات تكوينية في جميع الأنواع الرياضية فهي تسهلك فقط ولا تنتج. سلا يجب أن تستثمر إمكانياتها الذاتية فالبحر كان بالإمكان استغلاله.

كرة السلة نجحت في مدينة سلا فلماذا لا تكون هي قاطرة. فقد أعطت في السنتين الأخيرتين قاعدة جماهيرية وحبا كبيرا، فلماذا لا نستثمر في كرة السلة على مستوى الجمعية الرياضية السلاوية بما أن مسيريها نجحوا في جعل الجمعية مقاولة صغرى أكيد أنها ستتطور وتصبح مقاولة كبرى مع مجموعة من الاقتراحات ومجموعة من المبادرات. أصبحت معروفة

لهذا لا يجب الاعتماد على كرة القدم فقط، يجب أن تكون لمدينة سلا بصمة وهوية وهذه البصمة تأتي من التخصص في رياضة تفوقت ونجحت فيها المدينة.

هذه هي الاستراتيجية التي يجب اتباعها ورسمها كمسؤولين، كلجنة اقتراحية، وكمسؤولين جماعيين داعمين.

يمكن التمييز بين نوعين من الدعم المادي :

. دعم يعطى للرياضة النخبوية.

. دعم آخرخاص بجميع الجمعيات.

الدعم الوحيد الذي تستفيد منه الجمعيات هو دعم المجالس المنتخبة الذي أعتبره لا رياضي وغير عادل، وهذا هو المشكل الحقيقي الذي تعانيه الرياضة في سلا والحل في رأيي هو ربط الدعم بدفتر التحملات، هذا الأخير يجب أن يتضمن آليات المراقبة التي يجب أن تطبق فيما يخص الدعم المادي الذي يجب أن يستفيد منه من يستحقه.

فالدعم يجب أن يرتبط بالنجاحات والألقاب والاجتهاد، فهناك من يجتهد وهناك العكس، فلا يمكن دعمهم بنفس الطريقة. نتمنى أن نرى مدينة سلا في حلة جديدة على المستوى الرياضي.

السيد مومن إطار بوزارة الشبيبة والرياضة :

بعد التحية، الملاحظة الأولى هي أن مدينة سلا لحد الآن في الجانب الرياضي تعاني نقصا كبير خصوصا في تكوين المدربين والأطر والرياضيين .

بالفعل هناك أكاديميات ومراكز وطنية كبيرة في كرة القدم،السلة، مراكز عسكرية ، مركز ذوي الاحتياجات

الخاصة ولكن هناك نقص في التكوين بحيث لم تفكر أية جامعة في التكوين لا على الصعيد الجهوي ولا على الصعيد المحلي.

اقتراحات:

. وفي هذا الإطار أطلب من الجماعة ومنظمي هذا اللقاء عقد شراكة مع معهد مولاي رشيد الذي يتوفر على الأطر في جميع الاختصاصات هناك، أطر في كرة القدم على الصعيد الوطني والدولي يقومون بدورات تكوينية على الصعيد الوطني. لماذا الجماعة لا تفكر بعقد شراكة مع معهد مولاي رشيد للدخول في إطار التكوين.

ANAPEC قامت بدورة تكوينية مدتها ثلاثة أشهر بمعهد مولاي رشيد قبل سنتين، لكن للأسف لم يحضر الأطر التي كانت ستستفيد من التكوين ، يجب إشراف الجماعة على مثل هذه الأمور.

. تنظيم التظاهرات ضعيف جدا بالمقارنة مع مدينة مليونية وبالتحديد التظاهرات الكبيرة، في مستوى ماراطون الرباط مثلا. سبق لنا أن قمنا بتظاهرات بمدينة سلا « أسوار سلا في **2007** « شارك فيها حوالي **8000** متسابق من جميع أنحاء العالم.

. قمنا بدورة تنقيب « أبطال الغد « منها انبثقت عدة أندية من بينها انطلاقة مدرسة كرة السلة والتي أشرفت عليها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

– جميع البطولات الوطنية في الرياضات المدرسية، تكون ألعاب القوى دائما هي الفائزة، للأسف في المقابل مدينة سلا لا تتوفر على نادي ألعاب القوى، هناك نادي واحد كان يشرف عليه المرحوم السيد سيراج ولكن للأسف لم تعد جمعية سلا تشرف عليه، لهذا أحث المسؤولين على تشجيع هذه الرياضة، فلا يجب أخذ كرة القدم دائما كرائد للرياضة، يجب البحث عن رياضات أخرى يمكن النجاح فيها ككرة السلة، كذلك ألعاب القوى يمكن الرهان عليها لأن لها جمهور كبير، وأبطال جيدين.

لهذا أرى أن جانب التظاهرات، توفير أندية لألعاب القوى، تكوين الأطر وهو أمر مهم وسلا تتوفر على أطر مستعدة للتكوين. يجب فقط إعطاؤهم العناية التي يستحقونها وشكرا.

السيد نور الدين بنعبد النبي : مسير الجلسة أشكر الإخوة المتدخلين.

للإشارة فقط معنا مقرر الجلسة وكل اقتراحاتكم تسجل، بالإضافة إلى أن الجماعة وضعت رهن إشارتكم بوابة

إليكترونية :ma.villedesalé@Pack2022 لإرسال اقتراحاتكم وستؤخذ بعين الاعتبار.

السيد ناصر : أستاذ بالمعهد الملكي لتكوين الأطر، بطل سابق لألعاب القوى :

أولا نشكر الجماعة على المجهود الكبير الذي قامت به، وهذه فرصة لنعرف جميع المسؤولين الرياضيين بمدينة سلا على المنشآت الرياضية التي تتوفر عليها مدينة سلا في جميع الاختصاصات، لاحظنا أن كل المتدخلين تحدثوا عن الرياضة المدرسية، عن المنشآت الرياضية، الرياضة النسوية ورياضة ذوي الاحتياجات الخاصة.

علما أن مدينة سلا تحتضن جميع الرياضات وتتوفر على منشآت كبيرة مثل : مركز محمد السادس لذوي الاحتياجات الخاصة، معهد مولاي رشيد لتكوين للأطر، أكاديمية محمد السادس لكرة القدم، المسبح نصف أولمبي سلا الجديدة.

هذه الندوة أتاحت الفرصة لجميع المتدخلين خصوصا المسؤولين الرياضيين على صعيد الأندية لوضع خريطة طريق من أجل استثمار هذه المنشآت الرياضية.

- نطلب من الجماعة عقد شراكة مع معهد مولاي رشيد الذي يتوفر على أطر رياضية في جميع التخصصات لتنظيم دورات تكوينية للساكنة.

أتمنى من الجماعة أن تأخذ توصياتنا بعين الاعتبار وشكرا.

فاعل جمعوي

- نسجل خصاصا كبيرا في عدد الملاعب.
- هناك قاعات لا تستغل بطريقة جيدة، فمثلا رياضة فنون الحرب أو الفنون الدفاعية لا يجدون فضاءات للتداريب .

السيد عبد الرؤوف: أمين مال الجمعية الرياضية السلاوية للأشخاص في وضعية إعاقة.

باسمي وباسم الجمعية نشكر الجماعة على هذه اللقاءات التشاورية التي تصب في مصلحة المدينة والجمعيات العاملة في المجال الرياضي.

نحن كجمعية رياضية للأشخاص في وضعية إعاقة نتدرب في مركز محمد السادس للمعاقين ومنخرطين في الجامعة وننشط في عشرة أنواع رياضية، أربعة جماعية تمارس من طرف الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية السمعية والحركية وهي: كرة القدم للمبتورين، كرة السلة على الكراسي وكرة الطائرة جلوس، أيضا هناك كرة القدم للصم والبكم. أما بالنسبة للرياضات الفردية الستة فهي: السباحة، البوتشيا، ألعاب القوى، حمل الأثقال، الكرة الحديدية، كرة الطاولة.

للإشارة فجمعيتنا عانت مشكل التواصل بحيث راسلت المصالح المختصة للاستفادة من القاعة المغطاة حي السلام، مسبح سلا الجديدة وقاعة بئر أنزران دون أن نتوصل بأي جواب.

مشكل آخر نصادفه هو أن ملاعب القرب صغيرة، دون إنارة، دون تأمين، دون صيانة ودون مرافق صحية، بالإضافة إلى ضرورة الأداء في بعض الملاعب.

الاقتراح :

- نطلب من الجماعة أن توفر لنا قاعة إضافية.

السيد عبد الكريم التزاري: فاعل جمعوي

بناء على ما تمت ملاحظته على أرض الواقع وكما جاء على لسان الإخوة المتدخلين سابقا يجزم الجميع على أن مدينة سلا عرفت حركة ديناميكية جديدة وقفزة نوعية في مجال توفير مرافق رياضية جديدة لم تعرفها

من قبل، وهذا ثابت وصحيح، لكن وقبل الغوص في هذا الموضوع وجب علينا أولا تصنيف هاته المرافق والجهات التابعة لها، هناك ملاعب تابعة للجماعة مثلا ملعب الإمام مالك بالقرية، كذلك هناك مجموعة من القاعات المغطاة مثلا القاعة المغطاة سلا الجديدة.

ملاعب تابعة للعمالة مثلا ملاعب قطاع 7 بقرية أولاد موسى وأخيرا الوافد الجديد ملاعب القرب التي تتواجد بالمقاطعات الخمس للمدينة والتي تنتسب للمبادرة الوطنية والتي تديرها جمعية التنشيط الثقافي والرياضي لسلا، وملاعب تابعة لوزارة التربية والتعليم الأولي والرياضة، وزارة الشبيبة والرياضة سابقا. تحتل ملاعب كرة القدم الرتبة الأولى من حيث العددية تليها بنسبة بعيدة جدا كرة السلة وأقل كذلك كرة اليد بينما تبقى الرياضات الأخرى بدون مرافق مثلا الملاكمة، كرة المضرب، الكرة الطائرة إلى غير ذلك، وللأسف مدينة سلا بها مجموعة من الفرق تمارس بالعصبة وتتنافس على مراتب أولى.

المدينة لا تمتلك إلا ملعبين لفئة الكبار إذا اعتبرنا الملعب الكبير لسيدي موسى ملعبا صالحا لمزاولة هاته الرياضة، ويبقى لدينا ملعب واحد وهو ملعب حي الرحمة.

بالنسبة لملاعب القرب فهي تعرف مجموعة من الإكراهات أهمها الاكتظاظ حيث بلغ عدد الساعات المستغلة أسبوعيا 1600 ساعة وبلغ عدد الجمعيات خلال الموسم المنصرم 95 جمعية، وارتفع هذا الموسم إلى 105

جمعية وعدد الأطفال ما يفوق 3440 والساعات المخصصة لهم تزيد عن 403 ساعة وهي حصص مجانية، في ظل هذا المثال البسيط نلاحظ مدى الضغط الموجه لهاته الملاعب والذي ينعكس على أرضية الملاعب، انقطاع الإنارة، تكسير الأبواب، بالنسبة لملاعب قطاع 7 بقرية أولاد موسى أصبحت غير صالحة لمزاولة أي نوع من الرياضات.

رياضات أخرى لا تجد لها موطنا بيننا، كرة السلة على الكراسي، رياضة الملاكمة والتي تتنافس اليوم على ربع نهائي المغرب.

لنقول في الأخير أن لمدينة سلا بنية تحتية مهمة فقط نحو منطقة حي السلام، فخي ترسم خطا ينطلق من طريق مكناس نحو الكلية ويمر عبر مركز محمد السادس للمعاقين مارا بالمركب الرياضي محمد السادس وقادما من معهد مولاي رشيد ومتوقفا بنواحي معهد الجيش الملكي بالمعمورة.

فهذه مدينة رياضية ولن تجدها في أي منطقة إلا في مدينة تعتبر حبلى بالمواهب الرياضية، فعلى سبيل المثال كرة السلة من الرياضات التي بفضلها أصبح العالم يعرف مدينة سلا.

نعود ونقول أن رغم هذا الكم من البنيات التحتية فهي في خطر الزوال إذا لم نتمكن من تدبيرها بالشكل الإيجابي عبر تحسيس الجميع بمسؤولية المحافظة عليها والعناية بها.

السيد محمد بوصبع: فاعل جمعوي وعضو بمقاطعة تابريكت

تدخلي سيكون عبارة عن مجموعة من الملاحظات:

– سبب عدم توفر الجمعية الرياضية السلاوية على فريق هو أن عملية التنقيب توقفت.

– لماذا الجمعية الرياضية السلاوية لا تهتم بلاعبيها، الذين أصبحوا يمارسون في أندية خارج المدينة مع أنهم سلاويون.

– مبلغ ضخم يمنح لجمعية واحدة لا نستفيد منها، وجمعيات أخرى تدعم بمبلغ زهيد لا يكفي لشيء.

– بعض الأحياء بمدينة سلا (حي الرحمة، حي الفروكي، حي بن داوود، الدار الحمراء، تابريكت الجنوبية) لا تتوفر على ملاعب القرب وهذا خطأ في التدبير.

– ضرورة تسيير ملاعب القرب من طرف المسؤولين الرياضيين.

الاقتراحات :

. لما لا تدبر ملاعب القرب من طرف رؤساء الجمعيات، والفرق تؤدي ثمنا رمزيا تستفيد منه الأندية دون تدخل الجماعة أو العمالة.

. فتح المسبح البلدي حي الرحمة.

للأسف ذكرنا كل الرياضات إلا رياضة الغوص، ومعنا في القاعة جمعية المرجان للغوص وجميع الرياضات المائية، مؤخرا احتلت المرتبة الثالثة وطنيا مع العلم أنهم قبل الذهاب للمشاركة في النهائيات بالدار البيضاء لم تكن لديهم ولا حصة تدريبية واحدة، التجأوا إلى جميع المسؤولين بمدينة سلا للاستفادة من حصص تدريبية في أي مسبح ولم يجدو آذانا صاغية. وكانوا سيتراجعون عن المشاركة لولا دعم الجمعيات ولو معنويا، وفعلا شاركوا وفازوا. أطلب من الجميع التصفيق لجمعية المرجان الممثلة في رئيسها السيد جليل السقايطي.

بكل صراحة هذه الجمعية لم تحظى بالعناية، إلا من طرف رئيس مقاطعة تابريكت الذي أقام حفل استقبال على شرفهم بدار الشباب تابريكت.

السيد سعيد الناكودي: الكاتب العام لجمعية أنوال السلاوية

نشكر الجماعة على هذا اللقاء للتعبير عن المشاكل التي تعيشها الجمعيات الرياضية.

– أولا أنا أختلف مع السيد العلوي في كون كرة القدم مكلفة وكرة السلة حققت ألقاب يعني الاستغناء عن كرة القدم.

في نظري الإنجاز الحقيقي هو تجنيب الأطفال الإدمان وهذا ما تقوم به الجمعيات في اشتغالها معهم فهي تربي مثلما تدرب.

. الإطار القانوني المنظم للجمعيات الرياضية خصوصا 09/30 يضيق الخناق على الجمعيات ويخلق لنا نوعا من الدعم يمكن تسميته بالريع الذي تتهافت عليه الجمعيات للاستفادة بحصة الأسد.

اقتراحات :

. نعرف أن الجمعيات الرياضية لديها برنامج ويربطها بالعصب وهي مطالبة بتنفيذه ويتطلب مصاريف واضحة، أطلب من الجماعة إنهاء هذا النوع من التمويل للجمعيات وتأخذ البرامج من العصب وتقوم بتمويل هذه الأنشطة (النقل، الحكام، الأكل...).

. ملاعب القرب ألاحظ أنها غير نظيفة ولا تخضع للصيانة فكيف لمثل هذه المرافق أن تنتج شبابا واعيا، يتحلى بروح المواطنة ويدافع عن الثوابت الوطنية.

السيد جليل السقايطي: رئيس جمعية المرجان للغوص

- جمعية المرجان للغوص حاصلة على بطولة المغرب 2019 .
- حاصلة على درع الأميرة للا حسناء وكانت أول مرة تحصل عليه مدينة سلا
- تتلمذت على يد السيد عشاق في البيئة الرياضية، كنا نؤطر أطفالنا عند نزولهم إلى البحر أو النهر في حب البيئة.

كل هذه الإنجازات كانت باكتراء مسابح بأثمنة باهظة نؤديها من أموالنا الخاصة فقط لتبقى رياضة الغوص على قيد الحياة.

كل هذه الإنجازات حققها أبناء مدينة سلا عن طريق جمعية المرجان وبإمكانياتها جد المحدودة، فنحن نفتخر بهؤلاء الأبطال الذين حازوا مراتب مشرفة على الصعيد الدولي.

مؤخرا وضعنا مشروع تدبير المسبح البلدي لحي الرحمة لتدريب أطفال الطبقة الشعبية على ممارسة رياضة الأغنياء. فجمعيتنا لها بالإضافة إلى البعد الرياضي بعد اجتماعي.

السيد رشيد العلوي: رئيس جمعية 2 مارس للتنمية الاجتماعية والثقافية بسلا

في إطار برنامج عمل جماعة سلا 2022 –2027 ، ومن أجل النهوض بالرياضة في سلا سواء من حيث المقترحات، الأهداف، المعيقات أو الأهداف المسطرة لابد من التعاون والتضامن لتحقيق المبتغى.

السيد عبد الحكيم : الكرة الحديدية.

بعد التحية، لدي مجموعة من النقط أريد التطرق إليها وهي:

- نحن لا نتوفر على منحة مع أننا نحن من يعطي أبطال إفريقيا وأبطال العالم للجامعة.
- لدينا 186 لاعب ولدينا ملعب، التنقل والبدلة من مالنا الخاص، فقد حرمنا من المنحة التي أصبحت تعطى فقط لكرة السلة وكرة القدم، والنتيجة أن الكرة الحديدية تعاني بمدينة سلا.
- أطلب منكم السيد عشاق إضافة اسم الجمعية في اتحاد الجمعيات.
- مقاطعة بطانة كانت تدعمنا ببعض الجوائز.

السيد ياسين: جمعوي

أولا أتمنى أن تكون اللجنة التي ستتحاور معها هذه الجمعيات رياضية بامتياز فهذه الجمعيات تعطي الغالي والنفيس من أجل تأطير الأطفال. فلا يمكن للرياضة أن تتطور في مدينة سلا إلا من خلال محورين : البنية التحتية والدعم المالي .

- البنية التحتية : قلة الملاعب.
- الدعم المالي: يجب أن يعتمد على مقاييس.

استاذة التربية البدنية و فاعل جمعوي

مرحبا بالجميع لدي مجموعة من الملاحظات:

. الجمعية الرياضية السلاوية كانت تخرج الأبطال خصوصا في مدينة سلا وفي جميع أنواع الرياضات. أما الآن فالأبطال يؤخذون من النوادي.

. انعدام الشراكات المفروض عقدها بين الأندية، الجمعيات والوزارة لأن هذه الأخيرة تتوفر على ملاعب رياضية، أطر وموارد.

. مؤخرا تمت شراكة بين الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم وشركة **système sport étude**) (هذه الشراكة ضمت جميع مدراء الأكاديميات بالمغرب للجمع بين الدراسة والرياضة وهذه بادرة طيبة. هذه الفكرة كان على مدينة سلا أن تكون سباقة لها لأنها كانت موجودة ولم تأخذها بعين الاعتبار.

. كرة القدم النسوية لم تحظى بالعناية اللازمة على صعيد مدينة سلا فتطويرها كان على الصعيد الوطني فقط لا على الصعيد المحلي.

. مدينة سلا ثاني مدينة من حيث عدد السكان ولا تتوفر على أي فريق لكرة القدم النسوية، لدينا نادي الجيش الملكي الذي يعتبره الأغلبية لا ينتمي لمدينة سلا.

السيد عزيز العربي: رئيس جمعية **AJAX** الرياضية السلاوية

تدخلي سيكون من خلال هذه النقط:

- ملاعب القرب المريسة يستفيد منها خمس أو ست جمعيات فقط مع أنها مخصصة لكل الجمعيات.

– حي الانبعاث لا يتوفر على ملعب، إذ نستفيد من ساعتين في طريق مكناس لكنها غير كافية.

فالجمعية لها دور كبير في تشجيع الأطفال على الرياضة وحمايتهم من التعاطي للمخدرات. وشكرا.

فاعل جمعوي العيايدة

أنا فقط أريد أن أؤكد أن العيايدة بدون ملاعب، بدون دار الشباب الملعب الوحيد غير كافي مما يحرم مجموعة من الأطفال من ممارسة الرياضة.

. أطلب من المنتخبين الإصغاء لنا للاستماع للمشاكل التي نعيشها.

. ضرورة إنشاء ملاعب إضافية فالعيايدة في حاجة إلى فضاءات رياضية.

. إنشاء اتحاد جمعيات للدفاع عن مطالب الجمعيات.

فاعل جمعوي

سأتحدث عن مدينة سلا الجديدة المنسية والمهمشة، فهي تتوفر على ملعبين فقط، وهما بدون إنارة.

هذه المدينة تحتضن عددا كبيرا من الأطفال دون السن 15 أغلبهم ينتمي إلى الطبقة الفقيرة، لهم مواهب لكن لا يجدون من يدعمهم مما أدى بأغلبهم إلى تعاطي المخدرات.

الاقتراحات :

. ضرورة تهيئة ملاعب : شنكيط، بيتي، باحسن.

. نطالب بزيادة عدد ملاعب القرب .

السيد عادل العمري: رئيس جمعية سلة لكرة السلة إناث أقل من 15 سنة

حصلنا لأول مرة في تاريخ كرة السلة الوطنية الرتبة 16 عالميا في تحدي المهارات. وأحسن لاعبة في هذا الفريق هي من مدينة سلا، هذه اللاعبة من بين 10 اللاعبات الأوائل في العالم في تحدي المهارات.

مدينة سلا تتوفر على طاقات فقط يلزمنا الإمكانيات، فريق جمعية سلة أول فريق نسوي يمارس في القسم الممتاز وطنيا كفريق الجمعية السلاوية التي تحظى بدعم يقدر بـ 300 مليون سنتيم، أما جمعيتنا استفادت بمبلغ 16000 درهم فقط، مما اضطرني للاعتذار عن المشاركة في القسم الوطني الممتاز، وانسحبت من البطولة

الوطنية، مع أن بطلاتنا تتمتعن بمؤهلات جد ممتازة، والدليل أننا في السنة الماضية عند مشاركتنا في القسم الممتاز كنا في المرتبة الخامسة وطنيا بعد الجيش الملكي، الفتح الرياضي، النادي المكناسي، الكوكب المراكشي هذه الفرق كلها مدعمة من طرف الجماعات والجهات التابعة لها أما نحن فلا نستفيد من الدعم الملائم لإنجازاتنا.

للإشارة فبطلاتنا تم توزيعهن مقابل أجر زهيد على الفرق الوطنية لأنهن يملكن مؤهلات القسم الممتاز.

في الأخير أرى أننا إن لم نعتني بأبطالنا وندعم الجمعيات بطريقة معقولة فالرياضة في مدينة سلا ستموت حتما.

السيد عبد اللطيف رئيس جمعية صقور العزوزي:

هذا اليوم تاريخي لأن الجماعة ومسؤوليها بعد غياب طويل يتحدثون عن واقع الرياضة بسلا، هذا الواقع المزرى والكارثي.

لاحظت أن رياضة فنون الحرب لم يتم التطرق إليها مع أنها هي الرياضة الوحيدة التي شاركت في الألعاب الأولمبية، ومعنا أبطال من مدينة سلا

مع كامل الأسف القاعات الرياضية لفنون الحرب تعتمد على نفسها وهي محرك الرياضة على الصعيد الوطني، وتنقذ فئة كبيرة من الأطفال وبأثمنة رمزية.

الاقتراحات :

- نطلب من المنتخبين الوفاء بعهودهم، فرياضة فنون الحرب تعيش وضعا كارثيا خصوصا بعد الجائحة لأن أغلب القاعات الرياضية أغلقت مما أدى إلى إفلاسها، هذه القاعات كانت تشغل مجموعة من الأطر الرياضية.
- مركز السوسيو رياضي سلا الجديدة لازال مغلقا، الحمد لله الوضع الوبائي تحسن وهذا المركز فضاء رياضي ممتاز للساكنة.
- نرجو منكم إنقاذ هذه الجمعيات وتقديم الدعم لها وشكرا.

السيد أشرف أولاد علي حمو: فاعل جمعوي

سأبدأ مداخلتي بسؤال:

رياضة المكفوفين في مدينة سلا إلى أين؟

جوابنا على هذا السؤال هو:

- الجمعية السلاوية للمكفوفين وضعاف البصر حصلت على 11 لقبا في مدة 7 سنوات. عندما نقول أن الرياضة تعاني بالنسبة للشخص السوي فعند المكفوف المعاناة تتضاعف داخل الملاعب بسبب انعدام الولوجيات.
- نحن كجمعية اشتغالنا على الصعيد الوطني أعطى ثماره على الصعيد الدولي، فاليوم مدينة سلا تفتخر ببطلين شاركا في الألعاب البارا أولمبية وأحرزا الكثير من الميداليات، لهذا نشكر جلالة الملك الذي هنأ مدينة سلا من خلالهم.

الاقتراحات :

- تخصيص مدينة سلا لملاعب وقاعات خاصة برياضة المكفوفين وضعاف البصر.

- كرة القدم خاصة تحتاج لتجهيزات لا يمكن نقلها من ملعب لآخر، فنحن أبطال سلا في مجموعة من الرياضات نتنقل إلى مدينة الرباط لأنها تتوفر على ملعب بمعايير خاصة.

- أتمنى أن يعطي المجلس كلمته من خلال الدعم.

- مدينة سلا ستعرف إنشاء حي صناعي جديد ومن المؤكد أن الجماعة ستكون طرفا في النقاش، فلماذا لا يخصص حيز من الدعم بشكل مباشر لجمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة التي تنشط في المجال الرياضي، وبهذا سيتم تغطية جزء كبير من الاحتياجات، ولن نعتمد على الجماعة فقط، بل سيدخل القطاع الخاص كمساهم، خصوصا أن بلادنا تتجه نحو الشراكات المواطنة التي ستؤكد لنا هذا المبدأ من خلال هذه المحطة وشكرا.

السيد صلاح موريدي: رئيس الجمعية السلاوية للكريكت

تدخلي يؤكد ما قاله زملائي في أن واقع الرياضة بمدينة سلا هو كارثي، بسبب غياب التكوين في الجانب الإداري ونقص المواكبة لهذه الجمعيات، والنتيجة هي وجود مشكل الوصول إلى الجهات الداعمة وبالتالي اندثار بعض الجمعيات.

الاقتراحات :

- تنظيم الجماعة لدورات تكوينية لفائدة الجمعيات.

- ضعف الدم المالي سببه عدم التواصل بين الجمعيات والجهات المسؤولة التي يجب أن تكون ملمة بشأن الرياضي.

فاعل جمعوي

بالنسبة للمعاناة التي تعيشها الرياضة في مدينة سلا، فأنا أضم صوتي لجميع الجمعيات التي تحدثت عن مشاكلها مع الدعم، والسبب في رأيي هو عدم التخصص، وأن المسؤولين عن الدعم بعيدون ولا يدركون المشاكل الحقيقية التي تعيشها الرياضة في سلا المعروفة بأبطالها. و شكرا.

السيدة سارة موزون: رئيسة أكاديمية كرة القدم الأمريكية

جمعيتنا هي أول جمعية سلاوية لكرة القدم الأمريكية، صادفت مجموعة من العراقيل وهي:

- ساعتان، هي المدة التي تستفيد منها الجمعية من ملاعب طريق مكناس، وهي غير كافية لأن الجمعية يمارس بها الأطفال، ذكور وإناث.
- احتكار ملاعب القرب لباب المريسة من طرف بعض الجمعيات، بالإضافة إلى استغلال هذه الملاعب من طرف جمعيات رباطية.
- مسيرو ملاعب القرب غير مؤهلين لهذا التسيير، فلماذا لا تسير من طرف مجموعة من الجمعيات وليس جمعية واحدة.
- قمنا بشراكة مع جمعيات التوحد للترفيه عليهم وفي نفس الوقت للتعريف بالجمعية لكن يبقى مشكل الملاعب مطروحا.

السيد يوسف: فاعل جمعوي

- في رأيي المجلس يتحمل المسؤولية في التمييز في الدعم بين الجمعيات.
- ضرورة منح الدعم لمن يستحقه ومتابعته.
- المجلس السابق تعامل مع حالة شادة عصبة الغرب لكرة القدم تعامل بالحياد لا نعرف ما هو السبب نحن صبرنا لأننا وجدنا أناسا ساندونا، أما المجلس الحالي في المنحة التي استفدنا منها تقدر ب 10000 درهم تم صرفها في الحين لأداء ديون متراكمة خاصة لتغطية مصاريف تغذية اللاعبين.

السيد الطاهر : جمعوي ينشط بالدار الحمراء

- انعدام الملاعب بالدار الحمراء.
- بعد الملاعب عن الساكنة يحرم أطفالها من ممارسة الرياضة.
-
-

السيد بوشعيب عيوش: رئيس جمعية الوفاء السلاوي لكرة القدم حي الرحمة

نشكر جماعة سلا على هذا اللقاء التشاوري والذي أضم فيه صوتي لصوت زملائي فيما يخص معاناة الجمعيات الرياضية بجميع أنواعها في سلا، مشكورين على المجهودات المبذولة لاحتواء الطفل وحمايته وانقاذه.

- **أولا: أرجو الاهتمام بالجمعيات ودعمها لأنها هي أساس نجاح الرياضة.**
- **ثانيا: ملاعب القرب طريقة تسييرها وطريقة توزيع الحصص غير عادلة.**
- **ثالثا: جمعيتنا محرومة من الاستفادة من ملعب حي الرحمة أو ملعب باب المريسة وحتى ملعب سيدي**

موسى رغم حالته المزرية كان سيخفف عنا العبء لو استفدنا منه.

السيد الإدريسي محمد: فاعل جمعوي

- **المشكل الذي نعيشه في جميع القطاعات هو عدم التواصل الذي يعني عدم الاحترام.**
- **غياب النخب السياسية.**
- **تشجيع الرياضة الجامعية.**

السيد إدريس: فاعل جمعوي

- بالنسبة لي أول إشكالية هي التمويل، ولهذا يجب أن نشتغل على مستوى الترافع كآلية دستورية قوية، فالمادة 141 المتعلقة بالمنفعة العامة تسمح لعدد من الجمعيات الاستفادة من الدعم من المنبع وهذا ما يجب أن نترافع عليه على المستوى التشريعي.
- بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة هناك إشكالية الولوجيات في الملاعب، و هذا يعني إقصاء فئة معينة، يجب إعادة النظر في هذه النقطة.
- بعض الملاعب بها ولوجيات لكن لا تحترم الضوابط العالمية.
- ضرورة التصريح بحراس ملاعب القرب بهم ليحسوا أنهم ينتمون للملعب.

اقتراح :

- شراكة مع وزارة التعليم والرياضة وذلك بملأ استمارة تحدد رغبات التلاميذ بتحديد نوع الرياضة، بناء على هذه الاستمارات سنصل إلى نوع الرياضة الأكثر طلبا، وعليه سنحدد نوع وعدد الملاعب المراد إنشاؤها.
-
- **فاعل جمعوي**

سأتحدث عن نقطة تطرقت لها السيدة وفاء وهي أن الجمعيات تعتمد على مؤطرين دون شهادة تدريب، هذه الأخيرة تقدمها العصبة مقابل 7000 درهم، للاشتغال بها مقابل 600 درهم شهريا، إذن أول من يستغل المؤطرين هم رؤساء الجمعيات، الذين يجب أن يكونوا صادقين في عملهم.

مشكل آخر نعيشه وهو صغر الملاعب.

فاعل جمعوي

هناك أمران يحولان دون تنمية الرياضة بسلا:

1- البنية التحتية.

2- الدعم المالي: هو مشكل جل الفرق، فهي لا تعرف بالضبط الجهة المسؤولة عن منح هذا الدعم.

السيد إدريس جفال: رئيس الجمعية السلاوية لكرة اليد

لن أتحدث عن فرع كرة اليد، فألقابه وتاريخه يتحدثون عنه. للتذكير فقط فأول فرع أدخل كأس العرش لمدينة سلا هو فرع كرة اليد، ثم جاءت بعدها كرة السلة التي نهنئها بالمناسبة.

للإشارة فكرة اليد محرومة من الممارسة داخل قاعة البوعزاوي، راسلنا في هذا الشأن السيد العامل والسيد رئيس الجماعة لمعرفة سبب هذا المنع، للأسف لم نتوصل بأي جواب

بالنسبة لي المشكل الأساس الذي تعانيه الرياضة في سلا هو تداخل السياسة في الرياضة، من الضروري الفصل بينهما بقرار من مصادر عليا.

بخصوص البنيات التحتية تقولون أن سلا تتوفر على عشر قاعات، فالوحيدة التي تتوفر على الشروط الضرورية هي قاعة البوعزاوي.

السيد سعيد الشعباني: رئيس جمعية الأمجاد الرياضية السلاوية لكرة القدم النسوية

نشكر الجماعة على هذا اللقاء التشاوري، وأتمنى أن يصل تدخلي هذا لكل المسؤولين بالمدينة.

في ظل جائحة كورونا لم نجد أي مخاطب سوى صاحب الجلالة، فنحن كفريق رياضي لم نجد أي دعم، في حين

استفادت جمعية دون ذكر اسمها من الدعم، هذا الأخير يجب أن يشمل جميع الجمعيات.

أؤكد لكم أن الجمعية التي استفادت من دعم لا تستحقه فهي كانت في نزاع مع الأندية.

المسؤولون لم يتحملوا المسؤولية ولم يكونو إلى جانب الفاعل الجمعوي الذي ضحى في سبيل الوطن.